وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

الميدان: علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية

دراسة ميدانية في مجموعة من الوكالات البنكية بولاية –برج بوعريريج–

(BADR-BDL-BNA)

إعداد الطالبتين:

- لخيش أمينة
- بن عاشور رندة

اشراف الأستاذة:

- تناح رانية

السنة الجامعية: 2019/2018

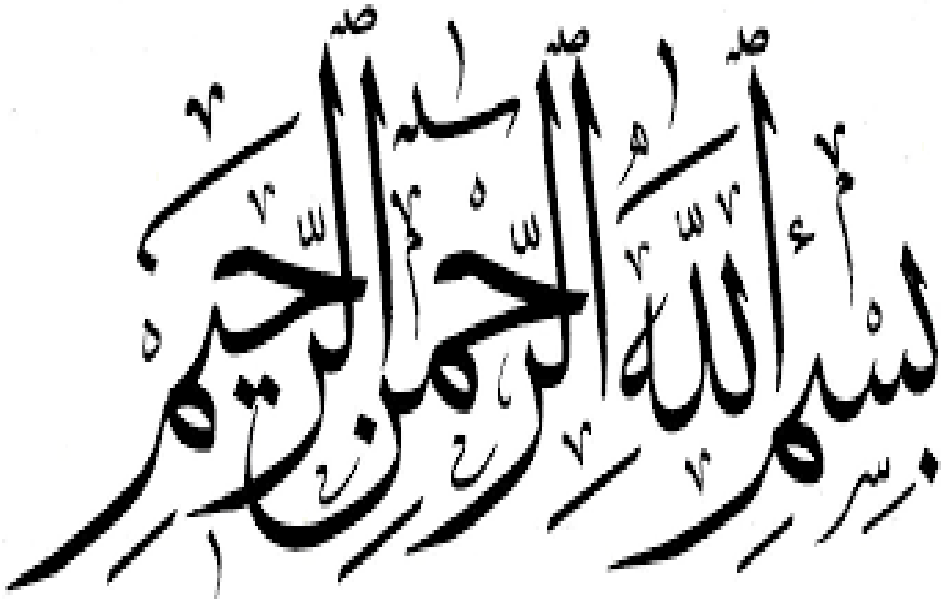
بسم الله الرحمن الرحيم

شـكر وعرفـــان

قال تعالى في تنزيله الحكيم: **"وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم"**

الحمد الله الذي بعزته وجلاله تتم الصالحات، يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك، الحمد لله رب العالمين، حمدا لشكره أداء ولحقه قضاء، ولحبه رجاء ولفضله نماء ولثوابه عطاء، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، نحمده سبحانه وتعالى

ونشكره على أن وفقنا لانجاز هذا العمل المتواضع، ونسأله عز وجل أن يجعله خاصا لوجهه

الكريم، وأن يوفقنا إلى ما فيه الخير والصلاح، وما يحبه ويرضيه في الدنيا والآخرة.

ويطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذة المشرفة تناح رانية

التي تفضلت علينا بإرشاداتها القيمة وتوجيهاتها السديدة ونصائحها القيمة والتي ساهمت بشكل كبير في انجاز هذا العمل المتواضع .

أتقدم بعميق الشكر والامتنان والتقدير لكل من قدم لي يد العون والمساعدة سواء بكلمة أو بأي شكل من الأشكال والتي كان لها أثرا بالغا في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذ شاوش، والأستاذ زيادي.

أتقدم بالشكر الى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

أتقدم بالشكر الجزيل الى جميع أفراد عائلتي الكريمة لما وفرته لي من راحة حتى أتمم هذا العمل وأخص بالذكر أبي العزيز.

الى كل هؤلاء أقول لهم:

بارك الله لكم وجعلها في ميزان حسانتكم وجعل الجنة مثواكم «آمين»

إهداء

إلى الشمعة التي أضاءت لي شمس الأمنيات، رمز الأمل أعز ما أملك في هذا الوجود، إلى من كانت سندي في السراء والضراء، إلى من غمرتني بحبها وعطفها وحنانها، إلى من يعجز اللسان على الثناء عليها، والقلم عن وصف فضلها، إلى التي الجنة تحت قدميها أمي الحبيبة

إلى سندي في الحياة ومرجعي في كل الأوقات، إلى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي وكان خير مرشد لي نحو العلم والمعرفة، إلى من علمني أن الحياة صبر وعطاء، إلى من انتظر أن يرى فلذة كبده متخرج، إلى من لم يبخل علي ماديا ومعنويا إليك يا معلم الصبر والعزيمة إلى أغلى ما يمتلكه المرء ويفتخر به أبي العزيز أدامه الله فوق رؤوسنا

إلى روح جدتي الطاهرة رقية حمزة رحمها الله وأدخلها فسيح جنانه

إلى من أتقاسم معهم أجواء المحبة الأسرية إخوتي وأخواتي وإلى كل عائلة بلخيثر

إلى كل المعلمين والأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم من التعليم الابتدائي حتى التعليم العالي لهم فائق الاحترام والتقدير

إلى صديقتي في العمل رندة

إلى من معهم سعدت ومن كانوا معي على طريق الخير صديقاتي ثزيري، هند، أميرة، سعاد، نجاة، لبنى

إلى كل الذين يحبونني وأحبهم في الله أحتفظ بذكراهم في قلبي

إلى كل من يقدر العلم ويسعى في طلبه

إلى كل من ذكرهم قلبي ونساهم لساني

أمينة

إهداء:

الى أغلى ما في الوجود أمي الغالية حفظها الله وأدامها فوق رؤوسنا

الى ينبوع السعادة أبي الحنون أطال الله في عمره

سميحة نوال، حياة، بشرى، وكل أولادهم وأزواجهم الى أخواتي:

الى الأستاذة الكريمة تناح رانية

الى زميلتي في هذا العمل وصديقتي أمينة

الى كل الزميلات: حكيمة، العمرية، ايمان، سهيلة هدى

الى كل من علمني حرفا و أخذ بيدي في تحصيل العلم والمعرفة

اليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي ونتاج بحثي المتواضع.

رندة

فهرس الأشكال

قائمة الجداول

الرقم	اللعنوان	الصفحة
01	درجات مقياس ليكرت الخماسي	62
02	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لهذا المحور	63
03	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لهذا المحور	64
04	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لهذا المحور	64
05	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والدرجة الكلية لهذا المحور	65
06	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس والدرجة الكلية لهذا المحور	66
07	الصدق البنائي	66
08	معامل ألفا كرونباخ	67
09	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	68
10	توزيع أفراد العينة حسب العمر	68
11	توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية	69
12	توزيع أفراد العينة حسب مدة الخبرة	69
13	نتائج الدراسة حول دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض	71
14	نتائج الدراسة حول دور نظام الرقابة الداخلية في استشعار اشارات الانذار المبكر لمخاطر الائتمان	74
15	نتائج الدراسة حول دور نظام الرقابة الداخلية في التعرف على مخاطر القروض	77
16	نتائج الدراسة حول دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض	80
17	نتائج الدراسة حول الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض	82

فهرس الجداول

قائمة الجداول

الرقم	اللعنوان	الصفحة
01	درجات مقياس ليكرت الخماسي	50
02	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لهذا المحور	51
03	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لهذا المحور	52
04	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لهذا المحور	52
05	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والدرجة الكلية لهذا المحور	53
06	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس والدرجة الكلية لهذا المحور	53
07	الصدق البنائي	54
08	معامل ألفا كرونباخ	54
09	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	56
10	توزيع أفراد العينة حسب العمر	56
11	توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية	57
12	توزيع أفراد العينة حسب مدة الخبرة	58
13	نتائج الدراسة حول دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض	59
14	نتائج الدراسة حول دور نظام الرقابة الداخلية في استشعار اشارات الانذار المبكر لمخاطر الائتمان	62
15	نتائج الدراسة حول دور نظام الرقابة الداخلية في التعرف على مخاطر القروض	65
16	نتائج الدراسة حول دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض	68
17	نتائج الدراسة حول الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض	71

فهرس المحتويات

إهداء	
شكر وتقدير	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ-ه

الفصل الأول: مدخل نظري إلى المخاطر الائتمانية

تمهيد:	7
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر	8
المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية ومصادرها	8
المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية	10
المطلب الثالث: أسباب المخاطر البنكية	13
المطلب الرابع: أدوات ومراحل تسيير المخاطر البنكية	14
المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية	17
المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية وخصائصها	17
المطلب الثاني: أنواع وأسباب المخاطر الائتمانية	18
المطلب الثالث: نماذج ومعايير تقييم مخاطر الائتمان	20
المطلب الرابع: أدوات التخفيف من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية	24
خلاصة الفصل الأول	26

الفصل الثاني : دراسة نظرية حول نظام الرقابة الداخلية

تمهيد	28
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نظام الرقابة الداخلية	29
المطلب الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية	29
المطلب الثاني: أنواع وأهداف نظام الرقابة الداخلية	32
المطلب الثالث: حدود نظام الرقابة الداخلية ومقوماتها	36
المبحث الثاني: أساسيات حول نظام الرقابة الداخلية	41
المطلب الأول: مكونات وركائز نظام الرقابة الداخلية	41
المطلب الثاني: أدوات وأساليب نظام الرقابة الداخلية ومعاييرها	43
المطلب الثالث: طرق فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية	47
المطلب الرابع: علاقة نظام الرقابة الداخلية بالمخاطر الإئتمانية	49
خلاصة الفصل:	53
الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في كشف المخاطر الائتمانية في مجموعة من الوكالات البنكية	
المبحث الأول: لمحة عن الوكالات البنكية محل الدراسة	55
المطلب الأول: الوكالة البنكية التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	55
المطلب الثاني: الوكالة البنكية التابعة لبنك التنمية المحلية ببرج بوعريريج	57
المطلب الثالث: الوكالة البنكية التابعة لبنك الوطني الجزائري ببرج بوعريريج	58
المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية	61
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة	61

المطلب الثاني: أسلوب جمع البيانات والأدوات الاحصائية المستعملة	64
المطلب الثالث: التحليل الإحصائي للبيانات	66
المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة	68
المطلب الأول: الوصف الإحصائي لأفراد العينة وفق البيانات الشخصية و الوظيفية	68
المطلب الثاني: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية	72
خاتمة	86
الملاحق	
قائمة المراجع	

مقدمة

إهداء:

الى أغلى ما في الوجود أمي الغالية حفظها الله وأدامها فوق رؤوسنا

الى ينبوع السعادة أبي الحنون أطال الله في عمره

سميحة نوال، حياة، بشرى، وكل أولادهم وأزواجهم الى أخواتي:

الى الأستاذة الكريمة تناح رانية

الى زميلتي في هذا العمل وصديقتي أمينة

الى كل الزميلات: حكيمة، العمرية، ايمان، سهيلة هدى

الى كل من علمني حرفا و أخذ بيدي في تحصيل العلم والمعرفة

اليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي ونتاج بحثي المتواضع.

رندة

يعتبر الائتمان المصرفي الوظيفة الرئيسية في البنوك، حيث العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك، مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى، حيث تتعرض البنوك وفقا لطبيعة نشاطها للعديد من المخاطر، حيث أن السمة الأساسية التي تتصف بها البنوك في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التعامل مع هذه المخاطر، ولعل أهمها المخاطر الائتمانية الناتجة عن عدم وفاء طالبي القروض بالتزاماتهم، حيث ان نظام الرقابة الداخلية أحد أهم الأدوات التي يتم من خلالها إدارة موارد المؤسسة مراقبتها وقياسها، كونها تمثل خط الدفاع الأول في منع ورصد وتحجيم المخاطر والأخطاء التي يمكن أن تتعرض لها البنوك في أعمالها اليومية، حيث نظام الرقابة الداخلية هو السبيل الأمثل للتأكد من تقييم المخاطر والحد منها، لذلك أصبح الشغل الشاغل لكل المؤسسات المالية والبنوك التجارية إدارة المخاطر وإحكام السيطرة عليها، ونتيجة لذلك انتهت ل البنوك لتطوير وتحسين وتحديث أنظمتها الخاصة بنظام الرقابة الداخلية، واستخدامها بكفاءة وفعالية للحصول على أفضل نتائج، كذلك الكشف المبكر عن المخاطر المحتملة وتقديرها قبل وقوعها، بالإضافة إلى حماية البنوك من الوقوع في أية خسائر مالية، مما سبق يمكن صياغة إشكالية هذا البحث على النحو التالي:

ما مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في الكشف المسبق للمخاطر الائتمانية للبنوك التجارية؟

تندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية والمتابعة المستمرة للقروض؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية واستشعار إشارات الإنذار المبكر لمخاطر الائتمان؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية والتعرف على مخاطر القروض؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية وتقييم مخاطر القروض؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية والكشف المسبق مخاطر القروض؟

بناءً على هذه التساؤلات تم وضع الفرضيات التالية:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض، حيث يتم متابعة القروض بشكل دوري لتفادي مخاطر القروض.؛

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية واستشعار إشارات الإنذار المبكر، من أجل لتفادي وقوع البنك في المخاطر؛

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في التعرف على مختلف مخاطر القروض بشكل جيد؛

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية تقييم مخاطر القروض، حيث يشتمل نظام الرقابة الداخلية على تقييم وضع القروض الممنوحة وحركتها وأرصدتها عن المقترض بهدف تحديد درجة سلامة القروض الممنوحة؛

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في استباق أساليب التخفيف من المخاطر الائتمانية، حيث يستخدم البنك مخففات من بينها: الضمانات؛ الكفالات؛ المشتقات الائتمانية.

أسباب اختيار الموضوع: ترجع اسباب اختيارنا للموضوع لما يلي:

- ✓ نقص الدراسات والابحاث المتعلقة بموضوعنا؛
- ✓ نقص الوعي لدى البنوك التجارية عن أهمية نظام الرقابة الداخلية في رصد وكشف المخاطر الائتمانية؛
- ✓ دخول هذا الموضوع في إطار تخصصنا.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

– التعرف على مفهوم وأهمية نظام الرقابة الداخلية وعناصرها ومكوناتها؛

– تسليط الضوء على المخاطر بشكل عام والمخاطر الائتمانية بشكل خاص؛

– التعرف على أدوات وأساليب التخفيف من المخاطر خاصة المخاطر الائتمانية؛

– تسليط الضوء على دور نظام الرقابة الداخلية في التقليل من المخاطر الائتمانية.

أهمية الدراسة:

– تنبع أهمية البحث من أهمية موضوعه، حيث يعد النشاط الائتماني أحد أهم الوظائف الرئيسية التي تقدمها البنوك، وهي من أكثر الأنشطة ربحية وأكثرها خطورة ولذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على هذه الوظيفة لدى القطاع البنكي؛

– تظهر أهمية الدراسة أيضا في تقديم الإطار النظري والميداني لدور نظام الرقابة الداخلية بما يضمن كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية؛

– تعد هذه الدراسة من المواضيع الحديثة التي تسلط الضوء على دور نظام الرقابة الداخلية في الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يتوافق وطبيعة الموضوع، حيث يحاول وصف نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في البنوك التجارية من خلال الاعتماد على المصادر الثانوية والرجوع الى الكتب والمقالات والدراسات والرسائل الجامعية لوضع الإطار النظري للموضوع، بالإضافة الى الدراسة الميدانية.

كما اعتمدنا على منهج دراسة الحال، وذلك محاولة لتطبيق الموضوع على عينة من الوكالات البنكية ببرج بوعريريج، من خلال الاعتماد على الاستبانة التي تكون موجهة لإطارات الوكالات البنكية محل الدراسة من أجل الوصول إلى مجموعة من النتائج.

الدراسات السابقة:

1- بوطورة فضيلة، دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد وز الكشف المسبق لمخاطر القروض دراسة حالة بنك الفلاحة التنمية الريفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016/2015.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور نظام الرقابة الداخلية في الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض، حيث نظام الرقابة الداخلية تعتبر كأحد الاساليب الرقابية الجديدة التي تعمل على الحد من تزايد المخاطر المالية والمصرفية، وتعمل على تحقيق أهداف البنك وتطلعاته.

2- حامد مجيد محمد السامرائي، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، دراسة تحليلية على شركات صناعة الادوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2016.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر النظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، حيث تم التركيز على تفعيل دور لجان التدقيق الداخلي كونه يلعب دورا هاما للقيام بنظام الرقابة الداخلية وتحقيق جودة التقارير المالية قبل رفعها للإدارة والإشراف على نتائج الاعمال، كما توصلت الدراسة إلى الاعتماد على برامج رقابية فعالة من قبل إدارة الشركة.

3- عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية وذلك لما لها من أثر كبير في تقليل المخاطر وحماية موارد المؤسسة من كل خطر قد يهددها، وأن نجاح استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسة ينعكس إيجابا على أدائها، ثم سينعكس إيجابا على أداء الاقتصاد الوطني ككل باعتبار إدارة المخاطر نظام فرعي لنظام أشمل هو المؤسسة التي توجد فيها، والمؤسسة نظام فرعي لنظام أشمل هو الاقتصاد الوطني الذي تنشط فيه ففعالية النظام الاشمل تعتمد على فعالية الانظمة الفرعية التي تكونه، ونتيجة الدراسة هي أن لإدارة المخاطر دور فعال في تقليل المخاطر التي تواجهها المؤسسات الإقتصادية.

الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة في الفترة الممتدة من 2019/03/03 إلى 2019/05/30 .

الحدود المكانية: أجريت الدراسة الميدانية على مستوى الوكالات البنكية ببرج بوعريريج (BADR ,BDL , BNA).

هيكل البحث:

لقد تم تقسيم المذكرة إلى ثلاثة فصول تناولنا في الفصل الأول مفاهيم أساسية حول المخاطر البنكية بالإضافة إلى المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية.

أمَّا الفصل الثاني تناولنا فيه مدخل عام حول نظام الرقابة الداخلية وعلاقتها بالمخاطر الائتمانية.

أمَّا الفصل الثالث كان عبارة عن دراسة ميدانية حول دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في مجموعة من الوكالات البنكية، وذلك من خلال تطرقنا إلى لمحة عن الوكالات البنكية محل الدراسة، الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

تمهيد:

تعتبر المخاطر جزء لا يتجزأ من العمل البنكي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات البنكية، فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر بنكية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى أخر ولعل أهمها المخاطر الائتمانية.

حيث تعد عمليات منح الائتمان البنكي الوظيفة الرئيسية الأولى والهامة التي تقوم بها البنوك التجارية لتحقيق أهدافها، حيث يمثل النشاط الائتماني ركيزة العمل الأساسية للمؤسسات المالية البنكية حيث أن النشاط الرئيسي لهذه الأخيرة هو إعادة إقراض الودائع بهدف تحقيق الأرباح، فالمخاطر الائتمانية ناتجة عن المعاملات البنكية مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك بتحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلا وهو ما يساعدها على التحكم فيها أو التقليل منها.

ومن هذا المنطلق قسمنا الفصل الأول إلى مبحثين، المبحث الأول يتناول الإطار النظري للمخاطر البنكية بصفة عامة، مفهوم، أنواع، مصادر المخاطر البنكية، بالإضافة إلى أدوات تسييرها، أما المبحث الثاني فيتم فيه التركيز على المخاطر الائتمانية، حيث يتناول مفهوم وخصائص المخاطر الائتمانية، أنواع وأسباب، نماذج التقييم، بالإضافة إلى كيفية إدارة المخاطر الائتمانية والتحكم فيها.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر

إنَّ التطورات التي حدثت في مجال الصناعة البنكية ساهمت في زيادة المخاطر و صعوبة أثرها لذا كان لزاما على المهتمين بالمجال البنكي أن يحددوا مفهومها، أسبابها و كذا تصنيفاتها التي كل يصنفها حسب رؤيته و أهدافه حتى يتمكنوا من التحكم في هذه المخاطر أو تجنبها، و سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على اهم معالم المخاطر البنكية من مفهوم أسباب و مصادر.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية ومصادرها

أولا: مفهوم المخاطر البنكية

فيما يلي عرض لبعض ما تناوله الكتاب والباحثين في مجال تعريف الخطر[1]:

لغة: كلمة خطر مستوحاة من المصطلح اللاتيني(RESCAS) اي(RISQUE) والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغير ما مقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف المتوقع.

اصطلاحا: يعرف الخطر على أنه الخسائر المادية المحتملة والخسائر المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل المساعدة على وقوع الخسارة.

المفهوم الاقتصادي للخطر: يعرف الخطر على أنه الخسارة المحتملة نتيجة وقوع خطر معين.

لقد تعددت تعاريف المخاطر البنكية نظرا لكثرة المهتمين بالمجال البنكي، وفي ما يلي أهم هذه التعاريف:

عرفت لجنة التنظيم البنكي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية (FINANCIAL SERVICES ROUNDTABLE FSR)، المخاطر كما يلي: احتمال حصول الخسارة اما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير

[1] - عبدلي لطيفة، دور و مكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت و مشتقاته SCIS سعيدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص إدارة الافراد و حوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013، ص 02-03.

مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل البنكي من جهة أخرى.[1]

كما تم تعريف المخاطر البنكية: بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين(الاختلاف بين العائد الفعلي والعائد المتوقع)،أي أن المخاطرة تمثل انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة أو المتنبئ بها.[2]

وهناك من يعرفها على أنها احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم تمكن من السيطرة عليها وعلى أثارها إلى القضاء على البنك وإفلاسه.[3]

وبشكل عام يمكن القول أن المخاطر البنكية:

هي حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة.[4]

[1] محمد داود عثمان، اثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك- دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الاردنية باستخدام معادلةTOBIN S ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مصارف، كلية العلوم المالية والبنكية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والبنكية، 2008، ص 14.

[2] معهد الدراسات البنكية، المخاطر البنكية، مجلة اضاءات مالية وبنكية، العدد الرابع، 2009، الكويت، ص 02.

[3] نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في بنوك المشاركة، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 20-21 اكتوبر2009، ص 2.

[4] خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية- دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية- حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2009/2008، ص 3.

ثانيا: مصادر المخاطر البنكية

المخاطر البنكية ترجع إلى مصدرين هما:[1]

1- المخاطر النظامية:

هي تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات، حيث تعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تأثر على السوق مصدر المخاطرة النظامية حيث لا يتم القضاء على المخاطرة النظامية بالتنويع، لأنها تمس الاقتصاد الوطني ككل.

كما يطلق عليها المخاطر العامة وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام البنكي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية، نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل: زيادة حدة التضخم، التوجه نحو العولمة البنكية، اشتداد المنافسة ما بين البنوك ومع غيرها من مؤسسات.

أي أن البنوك تتعرض إلى نوع من المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام حيث لا يمكن تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها.

والنصيب الأكبر من المخاطرة الكلية، يعود إلى المخاطرة النظامية لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها.

2- المخاطر غير نظامية: وهي عبارة عن المخاطر الخاصة المرتبطة بالمخاطر الداخلية للبنوك، ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنويع في المحفظة الاستثمارية للبنك.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية

يمكن تقسيم المخاطر البنكية إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية:

1- **المخاطر المالية:** يمكن تصنيفها إلى:[2]

[1] نعيمة بن عامر، البنوك التجارية وتقييم طلبات الائتمان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية (غير منشورة)، جامعة الجزائر،2002/2001، ص 76.

[2] سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الاسكندرية،2005، ص 61-67.

1-1- المخاطر الائتمانية: يشكل منح القروض النشاط الرئيسي لمعظم البنوك، لذا تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك وأكثر ضررا، وهي تعني درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ نتيجة لخسائر القروض والاستثمارات المتمثلة بالديون أو احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض على الوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة للتسديد.

يرتبط هذا النوع من المخاطر بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد، وهناك صعوبة كبيرة تواجه عملية تقييم نوعية الأصول بسبب أن المعلومات المتاحة نادرة ومحدودة، وكلما استحوذ البنك على أحد الأصول المربحة فانه بذلك يتحمل مخاطرة عدم السداد أو التعثر البنكي والمتمثل بعجز المقترضين عن سداد أصل المبلغ إضافة إلى الفوائد في تواريخ الاستحقاق وحسب الشروط المتفق عليها.

1-2- مخاطر السيولة: تعتبر مخاطر السيولة مخاطر رئيسية حيث تنشأ نتيجة لعدم المواءمة ما بين تواريخ استحقاق الأصول والمطلوبات وعدم متابعة الانحرافات بين المتوقع والحالي من فائض النقد، وزيادة كلفة الأموال وفقدان الفرصة البديلة وتدني أرباح البنك نتيجة عدم توظيف هذه الأموال.

تظهر مخاطر السيولة نتيجة لعوامل داخلية مثل ضعف التخطيط للسيولة والتحول المفاجئ لبعض الالتزامات، وعوامل خارجية تشمل كل من الركود الاقتصادي والازمات الحادة التي تنشأ في سوق رأس المال.

1-3- مخاطر السوق: تواجه البنوك مخاطر الخسارة في عملياتها الداخلة في الميزانية العمومية والخارجة عنها، وهي مخاطر ناجمة عن تغيرات الأسعار في السوق، ويعتبر نشاط الصرف الأجنبي أكثر الأنشطة تأثرا بالسوق، فتبني البنوك لمراكز مفتوحة لعملائها في وقت تتسم فيه أسعار الصرف بعدم الاستقرار يساهم في زيادة مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك.

فمخاطر السوق تمثل المخاطر الحالية والمحتملة التي لها تأثير على كل من صافي الدخل والقيمة السوقية لملكية حملة الأسهم، وتنشأ نتيجة تغيرات أو تحركات في معدلات السوق والأسعار، وهي مخاطر منتظمة ينعكس تأثيرها على كل من الأصول والالتزامات.

وتتضمن المخاطر السوقية كل من مخاطر معدلات أسعار الفائدة، ومخاطر تسعير الأصول ومخاطر أسعار الصرف:

أ- **مخاطر أسعار الفائدة:** ينتج هذا الخطر عن الخسائر التي يتعرض لها البنك والناتجة عن التقلبات السريعة لأسعار الفائدة في السوق وما يترتب عليها من عدم قدرة البنك على إيجاد توازن بين كلفة

التزاماته والعائد المتوقع من أصوله، وتشير مخاطر معدل الفائدة إلى التغيير الأساسي في صافي دخل فائدة البنك والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة بالتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة السوقية.

ب- مخاطر تسعير الأصول: تنشأ هذه المخاطر نتيجة التغيرات في أسعار الأصول وبشكل خاص محافظ الائتمان والاستثمار، وتعتمد على عوامل داخلية كمدى كفاءة التشغيل، وعوامل خارجية من بينها الظروف الاقتصادية، فالأصول الحساسة للتغير في سعر الفائدة هي التي يعاد تسعيرها خلال ثلاثة أشهر، وإعادة التسعير هذه تعني التغير في التدفق النقدي المرتبط بها.

ت- مخاطر أسعار الصرف: تنشأ مخاطر أسعار الصرف نتيجة التعامل بالعملات الأجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات والتي يكون لها تأثير على الأصول والالتزامات المسعرة بالعملات الأجنبية والأنشطة خارج الميزانية، وتزداد عندما يحصل تغير في معدلات أسعار صرف العملات الاجنبية عندما تكون مبالغ الأصول تختلف عن الالتزامات كنتيجة لاختلاف العملة، حيث تزيد هذه المخاطر خلال الفترات التي تكون فيها أسعار الصرف غير مستقرة.

1-4- مخاطر رأس المال: تمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم القدرة البنك على الوفاء بالالتزامات حينما يواجه حقوق ملكية سالبة أو يتحدد صافي حقوق الملكية بالفرق ما بين القيمة السوقية للأصول والقيمة السوقية للمطلوبات وهكذا فان مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول. ويرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث، وبالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين والدائنين، ولهذا تهتم البنوك المركزية دائما بكفاية رأس مال البنوك.

2-المخاطر الغير مالية:

1-5- المخاطر التشغيلية: تنطوي أهم أنواع المخاطر التشغيلية نتيجة ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في كفاءة المؤسسة أو ضعف كفاءة الأشخاص أو حدوث ظروف خارجية، والتي تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة، ومن الممكن لمثل هذا الانهيار أن يؤدي إلى خسائر مالية نتيجة الأخطاء أو الغش، الاحتيال المالي، الاختلاس، التزوير، وغيرها من الأسباب، أو الحاق الضرر بمصالح البنك بشكل أخر، كأن يكون ذلك مثلا عن طريق عملائه أو الموظفين المسؤولين عن القروض أو موظفين أخرين يتجاوزون صلاحيتهم أو يقومون بعملهم بطريقة غير أخلاقية أو بدافع المخاطرة، أما الجوانب الاخرى من المخاطر التشغيلية فتشمل تعطل أنظمة تكنولوجيا المعلومات أو وقوع حوادث كالحرائق الكبيرة أو غيرها من الكوارث.

1-6- المخاطر القانونية: تنشأ هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة الصادرة عن السلطات النقدية كالبنك المركزي، خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال[1]، كما أن المخاطر القانونية ترتبط بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات، وكذلك تزايد الأعباء وطول الوقت في حسم المنازعات بين البنك والعملاء.

1-7- مخاطر السمعة: تظهر مخاطر السمعة نتيجة لوجود انطباع سلبي عن البنك والذي ينتج عنه خسائر في مصادر التمويل أو قد يؤدي إلى تحول العملاء إلى البنوك المنافسة، ويكون نتيجة الفشل التشغيلي، أو بسبب ضعف أنظمة الأمان لدى البنك والذي يكون محصلته زعزعة الثقة بالبنك، وثقة السوق بصفة عامة.[2]

المطلب الثالث: أسباب المخاطر البنكية

تقسم أسباب الخطر إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، ويقصد بالأسباب الخارجية تلك الأسباب التي لا تقع تحت سيطرة الإدارة، ومن أمثلتها:[3]

- شدة المنافسة؛
- التقلبات الاقتصادية؛
- الدورات التجارية؛
- انخفاض الطلب على المنتج؛ بالإضافة الى الانخفاض المضطرد في قيمة العملة، وعدم استقرار السياسات الاقتصادية.

أما الأسباب الداخلية فهي تلك التي تقع تحت سيطرة الإدارة، ومن أمثلتها ضعف سياسة التسويق، انخفاض جودة الانتاج، انخفاض كفاءة العمليات، انخفاض الإنتاجية، التوسع في الإقراض، عدم كفاية رأسمال.

---

[1]- ليلى محمد، إدارة المخاطر البنكية، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماجستير، إدارة أعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2009،ص 19.

[2]- سمير الخطيب، المرجع السابق، ص67.

[3]- حوري زينب، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية – دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005، ص 75.

كما يرجعها بعض الكتاب إلى:

قصور الإدارة في أداء وظائفها من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة سليمة، وضعف أداء الوظائف الإدارية هذه ينعكس بعدم كفاءة الوظائف الإنتاجية والتسويقية والمالية وإدارة الأفراد وافتقار النظرة المستقبلية للأمور، والتركيز على الاعتبارات قصيرة الأجل، كما تنعكس بعدم فعالية أو عدم الاهتمام بسياسة البحوث والتطوير في المؤسسة، والإسراف في استخدام الموارد وزيادة الاعتماد على الديون دون الكفاءة في استخدامها مع ما يمكن أن يصاحب ذلك من بطء عمليات الإنتاج والبيع والتحصيل وإهدار الوقت، وعدم اتباع الأساليب العلمية في دراسة السوق، أو تقدير سلوك عناصر الإنتاج، وتضخم التكاليف النسبية، إضافة إلى الالتزام البيروقراطي في عدم اقتناص الفرص، والتوسع غير مدروس بغرض السيطرة، وانخفاض مستوى الجودة، وعدم فاعلية الاتصال وانعدام القيادة السليمة.

ويمكن أن تقع أسباب الخطر على مراحل، أي أن أسبابه لن تحل دفعة واحدة، وتكون هذه المراحل كما يلي:

1- مرحلة ما قبل ظهور الفشل المالي: يربطها أحد المؤلفين بالعديد من الظواهر السلبية منها ان المرحلة الاولى فقط وهي مرحلة ظهور بوادر الفشل:

- النقص في الطلب على منتجات المؤسسة؛
- ضعف كفاءة طرق وأساليب الإنتاج؛
- ضعف الموقف التنافسي للمؤسسة؛
- الزيادة الكبيرة في تكاليف التشغيل؛
- انخفاض معدل دوران الأصول؛
- انعدام التسهيلات البنكية الكافية.

2- مرحلة التدفق النقدي المنخفض: تتسم بالعسر الفني، حيث يرتبط بعدم قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها لضعف النقدية برغم وجود أصول تفي بالغرض، وتحقيق نصيب من الربحية.

3- مرحلة العسر المالي المؤقت: تتسم العملية بعدم قدرة المؤسسة على الحصول على النقدية بالطرق المألوفة لديها لمقابلة التزاماتها العادية، أي أنها تنتقل لحالة العسر القانوني، مما يستدعي اتخاذ إجراءات مشددة، وقد يلجأ الدائنون إلى تعيين مخصص في مجال الاستثمارات المالية.

4- مرحلة العسر المالي الكلي: يحصل العسر الكلي بحدوث الفشل المالي، حيث تكون أصول المؤسسة غير قادرة على دفع الالتزامات الكلية اتجاه الدائنين والمساهمين.

وتعتبر الأسباب الداخلية التي تقع تحت سيطرة الإدارة أهم من الأسباب الخارجية، ويعزى لها حوالي 90%من حالات الخطر، مما يؤكد أن الإدارة هي المسؤولة في المقام الأول عن الوصول بالمؤسسة إلى حالة الخطر. كما يضيف أحد المختصين إلى أن أسباب الخطر الداخلية والخارجية يمكن حصرها في عوامل خارجية هي التكنولوجيا، الزبائن والمنافسة، في حين يحدد العوامل الداخلية في الإدارة أو التسيير والأفراد والاستراتيجية والمنتوج والإعلام والاتصال.

المطلب الرابع: أدوات ومراحل تسيير المخاطر البنكية

أولا: مفهوم تسيير المخاطر:[1]

تعتبر عملية تسيير المخاطر أنه منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توزيع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر.

كما يمكن تعريفها على أنها "الإجراءات التي تقيم التحكيم بين نتائج وتكاليف المخاطر والتي على أساسها يتم اختيار استراتيجية مواجهة المخاطر".

ويمكن تقسيم تسيير المخاطر إلى نوعين:

أ- **التسيير الوقائي:** وهذا عبر أخذ الضمانات الملائمة واحترام التنظيم الاحترازي.

ب- **التسيير العلاجي:** هو انتقال طرق وتقنيات تسيير المخاطر والتخلص منها مثل تحويل القرض إلى قيم منقولة، بيع الديون التي هي للبنك على العملاء.

ثانيا: أدوات تسيير المخاطر البنكية:[2]

1- التحكم في المخاطرة: يقصد بتقنيات التحكم في المخاطرة أن تقلل بأدنى التكاليف الممكنة تلك المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، وتشمل أساليب تحاشي المخاطرة والمداخل المختلفة لتقليل المخاطرة من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم.

[1]- سامي ابراهيم السويلم، التحوط في التمويل الاسلامي، الطبعة الاولى، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، 2007، ص 61.

[2]-طارق عبد العالي حماد، إدارة المخاطر دار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 51.

وفي حالة تحاشي المخاطرة يرفض الفرد أو المنظمة تقبل التعرض لخسارة ناشئة عن نشاط معين، فلا يؤدى هذا النشاط، أما في حالة خفض المخاطرة فهناك تقنيات عديدة لذلك كاستخدام تركيب نظام أمني للحماية من مخاطر السرقة، وتتفاوت درجة تقدم وتطور مجهودات التحكم والمراقبة تبعا لعدة عوامل مثل حجم المنظمة.

2- **تمويل المخاطر**: يرتكز تمويل المخاطر بعكس التحكم بالمخاطرة على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث، ويأخذ تمويل المخاطر بشكل أساسي شكلي الاحتفاظ والتحويل، حيث في حالة المخاطر التي لا يمكن تفاديها أو خفضها يمكن الاحتفاظ بها أو تحويلها لطرف أخر أو يمكن الاحتفاظ بجزء منها و تحويل الجزء الأخر.

والشكل الذي يمكن أن تتخذه تقنيات تمويل المخاطر قد يتفاوت بدرجة كبيرة فالاحتفاظ على سبيل المثال قد يكون مصحوبا بتخفيضات في الميزانية، أو تشكيل صندوق معين لمواجهة الخسائر المتوقعة من هذه المخاطر.

أما التحويل فقد يأخذ صورة ترتيبات تعاقدية أو مستندات الضمان كعقود تسليم الأجل وعقود مبادلة الفائدة وغيرها من المشتقات، وبالطبع فإن تحويل المخاطرة عن طريق شراء عقود التأمين يعد مخل أساسي لتمويل المخاطر.

ثالثا: مراحل تسيير المخاطر البنكية:[1]

يمكن تقسيم مراحل تسيير المخاطر البنكية الى:

1- **تقرير الأهداف:** تتمثل الخطوة الأولى لعملية تسيير المخاطر البنكية في تقرير ما يود البنك تحقيقه وفق البرنامج المعد لتسيير المخاطر بدقة من أجل الحصول على أقصى منفعة من النفقات المتعلقة بتسيير المخاطر البنكية.

2- **التعرف على المخاطر**: من الواضح أنه قبل القيام بأي فعل يجب التعرف على الأخطار التي تواجه البنك، حيث يجب أن يكون مدير المخاطر على دراية ووعي بها، كما أنه من الصعب إيجاد تصميمات بشأن المخاطر التي يتعرض لها البنك، لأن اختلاف العمليات والأوضاع يؤدي إلى نشوء مخاطر مختلفة، حيث يكون بعضها واضحا، والبعض الأخر يمكن تجاهله.

ومن أهم الأدوات المستعملة للتعرف على المخاطر نجد السجلات الداخلية للبنك، استقصاءات تحليل المخاطر، تحليل القوائم المالية...الخ، كما يعتبر منهج الدمج أفضل منهج للتعرف على المخاطر وذلك بتطبيق مختلف أدوات التعرف على المخاطر، فهنا تبرز أهمية نظام المعلومات الفعالة في البنك.

[1].- طارق عبد العالي حماد، المرجع السابق، ص 51.

3- **تقييم المخاطر:** بعد أن يتم التعرف على المخاطر، يجب على مدير المخاطر أن يقوم بتقييمها ويتضمن ذلك قياس حجم الخسارة المحتملة واحتمال حدوث تلك الخسارة وبناء على ذلك يتم ترتيب أولويات العمل.

4- **دراسة البدائل واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر:** تتمثل هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي ينبغي استخدامها للتعامل مع كل نوع من المخاطر، وتمثل هذه المرحلة مشكلة في اتخاذ القرار بكونها مرحلة تقرير، أي التقنيات المتاحة المستخدمة للتعامل مع المخاطر.

5- تنفيذ القرار: في هذه المرحلة يتم وضع البديل المقرر قيد التنفيذ، ويشترط في ذلك وجود تكامل بين جميع ادخارات البنك بضمان السير الحسن للعملية.

6- التقييم والمراجعة: إن هذه العملية مهمة جدا لضمان نجاح برنامج تسيير المخاطر وإدارتها، ويعود إدراجها ضمن المراحل لسببين هما:

- إن عملية إدارة المخاطر لا تتم في الفراغ، فالتغيير مستمر حيث تظهر مخاطر جديدة وتختفي مخاطر قديمة، ولذلك فالتقنيات المناسبة في العام الماضي قد لا تكون مناسبة في هذا العام، بما يتطلب الانتباه المتواصل .
- أما السبب الثاني فهو في إمكانية ارتكاب الأخطاء كون أن إجراء تقييم ومراجعة برنامج تسيير المخاطر يسمح بمراجعة القرارات واستكشاف الأخطاء وتصحيحها قبل أن تصبح هذه الأخيرة باهظة التكاليف.

يمكن أن تتم عملية المراجعة إما من قبل مدير المخاطر في البنك أو عن طريق استقدام استشاريين من الخارج للقيام بعملية المراجعة.

المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية

يوجد العديد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك سواء بالنسبة لعملياتها أو لأصولها و التي تحد من قدرتها على تحقيق اهدافها و عليه تعتبر المخاطر الائتمانية من اهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك و اكثرها ضررا، وسنحاول في هدا المبحث ابراز كل من مفهوم وخصائص المخاطر الائتمانية، أنواع وأسباب، نماذج التقييم.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية وخصائصها

أولا: مفهوم مخاطر الائتمان البنكي

تعددت المفاهيم التي تناولت مخاطر الائتمان البنكي، فقد تم تعريف مخاطر الائتمان البنكي على أنَّها:

المخاطر التي تنشأ بسبب عدم قدرة العميل على دفع الفائدة على القرض او سداد أصل القرض وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية.[1]

و هناك من عرَّفها على أنها هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها ايرادات البنك ورأسماله، والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك في المواعيد المحدد.[2]

وأيضا تم تعريفها على أنها:

الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك بالوقت المحدد والتي تتأثر بها ايرادات البنك ورأسماله وتعتبر القروض أهم مصادر مخاطر الائتمان.[3]

---

[1] عبد الله خالد امين، إطار إدارة المخاطرة الائتمانية، دائرة المكتبة الوطنية، عمان،2002، ص 1.

[2] ميرفت علي أبو كمال، الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية (بازل2)- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص4.

[3] أيمن زيد، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل- دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية القرض الشعبي الجزائري والمجموعة العربية البنكية الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع مالية بنك وتأمين، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر،2013/2012، ص 14.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن: هذا النوع من المخاطر يرتبط بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد، فالمخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات، وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.[1]

ثانيا: خصائص المخاطر الائتمانية:

تتميز المخاطر الائتمانية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:[2]

– المخاطر الائتمانية نوع من أنواع المخاطر البنكية التي ترتكز على عنصري الخسارة والمستقبل؛

– لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تكون خطر بالنسبة للبنك، لكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا ترتبط فقط بتقديم القروض، بل تستمر حتي انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه وفوائده؛

– المخاطر الائتمانية خسارة محتملة يتضرر جرائها المقرض، ولا يواجهها المقترض، ولذا فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا، سواء كان بنكا او مؤسسة مالية؛

– لا يختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما أن كان المقترض شخصا أم لا، بل أن القروض الممنوحة لمنشآت الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتمانية، على الرغم من اعتقاد البعض بانعدام المخاطر بالنسبة للقروض الموجهة للحكومة؛

– للمخاطر الائتمانية بُعدين كمِّي ونوعيٍّ، أي حجم المبلغ الذي يمكن خسارته، واحتمالية التخلف عن الدفع؛

[1] مفتاح صالح، المخاطر الائتمانية(تحليلها–قياسها–إدارتها والحد منها)، مداخلة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16–17افريل2007، ص 03.

[2] زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة– دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي– وكالة قسنطينة50، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2014، ص 57.

– خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتج عن عدم السداد او تأجيله، وتتعدد الأصول التي تتميز باحتمال حدوث العجز عن السداد فيها، لكن القروض أكثر هذه الأنواع تعرضا لمخاطر الائتمان.

المطلب الثاني: أنواع وأسباب المخاطر الائتمانية

أولا: انواع المخاطر الائتمانية

يمكن حصر أنواع المخاطر الائتمانية كما يلي:[1]

1- المخاطر التي تتصل بطبيعة العملية المطلوب تمويلها وطبيعة النشاط الذي تنتمي اليه:

تتعدد هذه المخاطر في ضوء كل شكل من أشكال منح التسهيلات الائتمانية، حيث يتميز كل من هذه الأشكال بعدد من المخاطر التي تنشأ من طبيعة العملية ذاتها والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة، فمثلا من المخاطر الهامة التي ترتبط بعمليات التمويل بضمان البضائع، عدم استقرار أسعار البيع للبضائع المقدمة كضمان مع عدم التزام العميل على تغطية قيمة التراجع في الضمانات من موارده الذاتية.

2- **المخاطر المرتبطة بالعميل:** ترتبط هذه المخاطر بشخصية العميل ومدى ملائته المالية ومقدرته على إدارة نشاطه أي بالعناصر الرئيسية التي تمثل جدارته الائتمانية، ومن أمثلة هذه المخاطر إهدار سمعة العميل نتيجة تصرفات طرأت على سلوكه بعد منحه التسهيلات، عدم حرص العميل على الوفاء بالتزاماته المستحقة للآخرين وتدهور مركزه المالي.

3- **المخاطر المرتبطة بالظروف العامة:** تتعرض البنوك إلى نوع من المخاطر والتي لا يمكن تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم بها أو التنبؤ باحتمالات حدوثها. وتتصل بمجموعة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية تحدث أثارا سلبية على مجريات الحياة الاقتصادية بشكل عام والجهاز البنكي أو حصرها.

ومن الأمثلة على تلك المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بغض النظر عن طبيعة وظروف المنشأة المقترضة، مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التضخم، مخاطر التكنولوجيا.

4- **المخاطر المرتبطة بالبنك مانح الائتمان:** إن المصادر الرئيسية للمخاطر التي تنشأ من داخل البنك ترتبط بعدم توافر الخبرات المتخصصة والتي تتمتع بالكفاءة التي تمكنها من القيام بعملها على خير

[1] ايمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (البنك الصناعي السوري نموذجا)، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2007، ص 49-51.

وجه، كما تنشأ من ضعف أجهزة متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المفروضة عليه، وكذلك من الأخطاء التي تحصل – نتيجة خطأ من البنك والتي تسبب درجة من المخاطر– عدم استيفاء مستندات ملكية الضمانات وعدم التحقق من أنه لا يوجد منازعات بشأنها وعدم المتابعة الدورية عليها، كذلك إمكانية وجود ثغرات في عقود منح التسهيلات تقلل من سيطرة البنك على التسهيلات الممنوحة.

ومن المخاطر التي ترتبط بالبنك مخاطر السيولة، وتنشأ هذه المخاطر من احتمال عدم قدرة العميل على تسديد التزاماته في الوقت المحدد حسب الجدول الزمني المتفق عليه.

ثانيا: أسباب المخاطر الائتمانية

تنشأ المخاطر الائتمانية من عوامل عديدة ومختلفة تؤدي الى عدم سداد الدين في موعد الاستحقاق منها ما هو متعلق بالمقترض أو بالبنك او بظروف متعلقة بالبيئة الخارجية ويمكن تلخيص أهم الأسباب كما يلي:[1]

- تراجع الأوضاع الاقتصادية العامة في البلد وحصول ظروف طارئة غير متوقعة؛
- اهتمام البنوك بزيادة ارباحها بغض النظر عن درجة المخاطر التي تتحملها عملية التوسع في الاقراض؛
- عدم القيام البنوك بمتابعة اوضاع المقترضين والمشاريع الممولة؛
- عدم دقة الدراسات الائتمانية التي يقوم بها موظفو الائتمان سواء كان ذلك ناجم عن ضعف تأهيل هؤلاء الموظفين او ناجما عن الضغوط التي تمارسها إدارة البنك في مجال التوسع في منح القروض.
- اعتماد القرار الائتماني على الضمانات اكثر من اعتماده على الجدوى الاقتصادية لمشروع المقترض الممول؛
- تدخل الإدارات العليا في قرار منح الائتمان خلافا لتوصيات أقسام الائتمان؛
- عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقترض؛
- عدم تناسب مبلغ القرض مع احتياجات المقترض سواء كان حجم القرض أكبر أم أقل.

[1] سلوى عبد الجبار عبد القادر، المخاطر الائتمانية وأثرها في القرار الائتماني الصائب، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الاول،2008، ص 345 .

المطلب الثالث: نماذج تقييم مخاطر الائتمان

تتعدد المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك، حيث يتم التقليل من خلال النماذج بهدف تحديد وقياس ومتابعة تلك المخاطر والرقابة عليها، فهناك عدة نماذج لمنح الائتمان يعتمد عليها محللو ومانحو الائتمان، وفيما يلي تحليلا للنماذج التي يمكن استخدامها لتقييم المخاطر الائتمانية:[1]

1- نموذج الائتمان المعروف بـ: (5c،s)

وهي تعني أن هناك خمسة عناصر واجبة الدراسة جميعها تبدأ بحرف(c)باللغة الإنجليزية، وهي:

- **الشخصية:** هي مجموعة من الصفات التي يمكن من خلالها الاستدلال أو التنبؤ برغبة العميل في سداد التزاماته في موعدها، حيث يمكن الحكم عليها من خلال عاداته الشخصية أو البنوك التي سبق التعامل معها أو عملاءه، أو الاستفسار عنه في غرفة التجارة والضرائب، وما اذا كان هناك شكاوى أو احتجاج عليه بسبب المماطلة في الدفع.
- **المقدرة على الدفع:** تعني امكانية قيام العميل بسداد ما عليه من أقساط في المواعيد المحددة، وذلك من خلال الوقوف على قدرة المشروع على توليد الدخل، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال عدة مؤشرات كربحية النشاط، ومعدل دوران المخزون، التدفقات النقدية، ...الخ.
- **المركز المالي للعميل:** تعني ملاءة ومتانة المركز المالي للمقترض، وتظهر من خلال الوقوف على صافي أصوله (حقوق الملكية)، وتحليل بعض النسب المالية ومقارنتها مع نشاط المنشأة لعدة سنوات مالية أو مع منشآت أخرى مماثلة، وبالتالي قياس قدرته على السداد.
- **الظروف العامة:** تتعلق بمدى تأثر نشاط المقترض بالظروف الاقتصادية والسياسة التي تمر بها بلده، وطبيعة المنافسة السائدة في المجال الذي يعمل فيه، فاذا كانت التنبؤات المتوقعة غير مرضية فإن النطق هو عدم منح الائتمان خاصة اذا كانت مدة القرض طويلة أو تتأثر بشكل مباشر بتلك الظروف.
- **الضمانات:** تعتبر الضمانات المصدر القانوني للسداد، وهي تشكل حماية لدرء مخاطر التوقف عن السداد، وبذلك تكون معادلة منح الائتمان محكومة بالمخاطر كما يلي: الشخصية + رأس المال +المقدرة +الضمان +الظروف الاقتصادية المحيطة بالنشاط = خطر الائتمان).

2- نموذج الائتمان المعروف (5P،S)

وهي تعني أن هناك خمسة عناصر واجبة الدراسة جميعها تبدأ بحرف(P) باللغة الإنجليزية، وهي:

[1] ضياء الدين حيدر خالد مسمح، قياس درجة المخاطر الائتمانية في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2015، ص 54-56.

- **نوع العميل:** هي نفس المعيار الوارد في النموذج السابق الذي يتعلق بشخصية العميل؛
- **القدرة على السداد:** هي نفس المعيار السابق الوارد في النموذج السابق الذي يتعلق بالقدرة على السداد؛
- **الغرض من الائتمان:** وتعني الأنشطة التي تستثمر فيها الأموال المقترضة، ومدى توافقه مع سياسة البنك ومع قدرات وخبرات العميل ومقوماته الائتمانية إلى جانب مدى مناسبة حجم ومبلغ التسهيل ونوعه مع الغرض المطلوب منه والحصة السوقية؛
- **الحماية:** يتم ذلك من خلال توفر الضمانات التي يقدمها المقترض من حيث قيمتها العادلة أو قابليتها للتسييل في حالة عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته، مما يجعل من عملية الاقتراض أمنة وسليمة وبأقل مخاطر ممكنة؛
- **النظرة المستقبلية:** تتعلق باستكشاف أبعاد حالة عدم التأكد التي تحيط بالائتمان ومستقبله، أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية، وبذلك فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد مثل معدل النمو العام، ونسبة التضخم، معدلات الفائدة، مدى قدرة العميل في المحافظة على استقرار تلك الظروف.

3-نموذج الائتمان المعروف بالملاءة المالية، وتشمل:

- **السيولة:** وهي مدى قدرة الشركة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها، ويمكن قياسها بالمعدلات التالية:
  - نسبة السيولة= الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة؛
  - نسبة السيولة السريعة= (الأصول المتداولة- المخزون)/الخصوم المتداولة؛
  - رأس المال العامل= الأصول المتداولة- الخصوم المتداولة.
- **النشاط:** وهي أن توسع نشاط العميل يحتاج إلى تمويل سواء من الداخل (حقوق الملكية)، أو من الخارج متمثلة في القروض من الأخرين، حيث يمكن تقييمها من خلال المعادلات التالية:
  - دوران الذمم المدينة=المبيعات/الذمم المدينة؛
  - معدل فترة التحصيل=الذمم المدينة/المبيعات x360يوم؛
  - دوران المخزون=المبيعات/المخزون؛
  - دوران مجموع الأصول=المبيعات/مجموع الأصول.
- **الربحية:** وهي الغرض الذي من أجله يتم الحصول على التمويل من الخارج، وهي تشكل أساس البناء والهيكل المالي للعميل، ويمكن قياسها من خلال المعادلات التالية:
  - العائد على الأصول (الاستثمار)=صافي الدخل/ مجموع الأصول؛

- هامش الربح= صافي الدخل/المبيعات؛
- العائد على حقوق الملكية= صافي الدخل/حقوق الملكية.

4-نموذج الائتمان المعروف ب(PRISM)

يعتبر هذا النموذج أحدث ما توصلت اليه الصناعة البنكية في مجال التمويل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان، والتنبؤ بالمخاطر التي قد تحيط به، وهو يعكس جوانب القوة لدى العميل، وتساعد إدارة الائتمان على تشكيل أداة قياس يتم من خلالها الموازنة بين المخاطر والقدرة على السداد، وهي تتكون من خمسة حروف تعبر كل منها عن معيار معين وهي:

- **التصور:** ويقصد به الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها منه، بمعنى القدرة على تحديد المخاطر والعوائد المحيطة بالعميل والاستراتيجيات المتعلقة بالتشغيل والتمويل التي من شأنها تحسين الأداء، وتعظيم القيمة السوقية للسهم؛
- **القدرة على السداد:** ويقصد به قدرة العميل على تسديد القرض وفوائده خلال الفترة المتفق عليها، وذلك من خلال تحديد نوعية مصدر السداد المرتبطة بالقدرة التشغيلية للعمليات على توليد التدفقات النقدية التي يتم استخدامها لتسديد التزاماته؛
- **الغاية من الائتمان:** ويقصد به تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل، والتي تشكل الأساس لدراسة القطاع الموجه اليه الائتمان؛
- **الضمانات:** ويقصد به تحديد الضمانات المقدمة للبنك، والتي تشكل عنصر الأمان في حالة اخفاق المقترض عن السداد، حيث تعتمد على قوة المركز المالي للعميل، بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد؛
- **الإدارة:** وهي تركز على تحليل النشاط الإداري للعميل، ويشتمل على:

1- العمليات: حيث يتم التعرف على أسلوب العميل في إدارة أعماله وأسلوبه في إدارة الائتمان، ومدى تنوع منتجاته؛

2- الإدارة: حيث يتم الوقوف على الهيكل التنظيمي للعميل والسيرة الذاتية لمدراء الأقسام، وقدرة الإدارة على تنظيم العمل والسير به نحو النجاح والنمو.

من خلال ما سبق يتبين أن البنوك تعتمد على مجموعة من النماذج في تقييم كل عملية ائتمانية، بهدف تحديد الجدارة الائتمانية للعميل والوصول إلى القرار الائتماني المناسب، وضمان جودة محافظها الائتمانية من حيث النوعية والتركيبة الجيدة، إضافة إلى التخفيف من حدة مخاطر الائتمان وتأثيرها على

قيمة البنك، كما تزداد مخاطر الائتمان عندما يتخطى البنك تلك النماذج الجيدة في العملية الائتمانية، فمنح الائتمان الجيد والمستند إلى مبادئ جيدة يؤدي إلى تسهيلات جيدة، ويضمن للبنك استمرارية المحفظة الائتمانية.

المطلب الرابع: أدوات التخفيف من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية

هناك عدد من النظم والطرق والاجراءات الموحدة لمعالجة مخاطر الائتمان تناسب البنوك، حيث تتمثل مخففات مخاطر الائتمان في أسلوب التعامل مع تلك المخاطر، بالإضافة إلى التقنيات المستخدمة في تخفيض مخاطر القروض ومنها:[1]

1- الضمانات: تعتبر من أهم وسائل الحماية لمقابلة خسائر القروض فإن النقود والأصول العينية والذهب والفضة والمقتنيات الأخرى الثمينة والأسهم والديون التي في ذمة المقرض لصالح المقترض كل هذه أصول مقبولة كضمانات، حيث يؤدي الضمان دورا مهما في القرار الائتماني، وخاصة في التسهيلات ذات المخاطر المرتفعة أو القيم الكبيرة، وعليه يجب أن يتوافر في الضمان عدة شروط أهمها:

- سهولة التقييم؛
- سهولة التسييل؛
- الاستقرار النسبي للضمان؛
- نسبة التغطية من الائتمان؛
- سلامة وفاعلية التوثيق القانوني والزاميته.

2- الكفالات: تتم العملية الائتمانية بين البنك والمدين، وفي بعض الأحيان يطلب البنك طرف أخر ككفيل لتعزيز قرار المنح وحماية أصوله، بحيث يعود البنك عليه في حالة امتنع أو عجز المدين عن سداد التزاماته، ويتم ذلك إما بكفالة أشخاص لديهم رواتب محولة لدى البنك، أو كفالة مالية من بنك أخر بحيث تكون ملزمة له في حالة عجز المدين عن السداد، وبالتالي فإنها توفر غطاء قانونيا وتنفيذيا واستقرارا للقيمة.

وتكون الحماية الائتمانية من خلال الكفالات المقبولة إذا تم إصدارها من الجهات التالية: الوحدات السيادية في القطاع العام، البنوك، المؤسسات المالية، وهي لها أوزان مخاطر أقل من وزن مخاطر العميل.

3- المشتقات المالية: تعتبر المشتقات الائتمانية أداة حديثة لتخفيف مخاطر الائتمان من خلال العقود ثنائية يتم تداولها في القطاع الخاص، وتسمح لأطرافها بإدارة التعرضات لمخاطر الائتمان، كما هو

[1] ضياء الدين حيدر خالد مسمح، المرجع السابق، ص 66-67.

الحال عندما يخشى بنك ما من عدم قدرة عميله على سداد التزاماته، فيتجه لحماية نفسه من الخسائر بتحويل المخاطر لطرف اخر، بينما تبقى الالتزامات ضمن مهام البنك، فاستخدام البنوك للمشتقات المالية يساعدها في تخفيض تلك المخاطر من خلال ما يلي:

- السيطرة على المخاطر الائتمانية لأي دين؛
- التحوط ضد الخسائر؛
- تقليل مخاطر التركيز وتوفير التنوع في المحفظة الائتمانية؛
- العمل كغطاء تأميني من حيث تقليل المخاطر المرتبطة بالأصول[1].

بالإضافة إلى:[2]

4- معالجة المخاطر التعاقدية: يمكن أن يكون الضرر (عدم تيقن من النتائج بسبب الظروف الغامضة في عقود التبادل لأجل)، قليلا ولا يمكن التحرر منه ولكنه قد يكون كثيرا وبسبب الفشل في الوفاء بشروط العقد والاتفاقات التعاقدية الملائمة بين أطراف العقد تعمل كأليات للسيطرة على المخاطر.

5- التقييم الداخلي: تقوم كل البنوك بالتقييم الداخلي في صورة من الصور وتصنيف أصولها والمتعاقدين معها خاصة لغرض الاحتفاظ باحتياطات خسائر القروض التي تعرضها السلطات الرقابية وتختلف نظم التقييم الداخلي في البنوك المختلفة باختلاف درجة تطورها تقنيا.

6- العائد على رأس المال والمعدل وفق المخاطر: يستخدم العائد المعدل لتوظيف رأس المال في مجموعة مختلفة من الأصول وتوزيعه بين منشآت الأعمال وذلك بالنظر إلى عناصر العائد والمخاطرة المرتبطة بكل منها ويمكن تطبيق العائد المعدل في التمويل لتخصيص رأس المال لصيغ التمويل المختلفة.

7- النماذج المبرمجة بالحاسب الألي: إن التطور الهائل في مجال المالية الرياضية والحسابية واستخدام الحاسوب قد جعلت البنوك فعلية باستمرار على توظيف النماذج المبرمجة أليا في إدارة المخاطر،

[1] ضياء الدين حيدر خالد مسمح، قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، قدمت هذه المذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة،2015.ص 66-67.

[2] ضياء زامل خضير، إدارة مخاطر الائتمان واثرها على المصارف التجارية، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والبنكية، قسم العلوم المالية والبنكية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق،2018، ص 19.

وفي حقيقة الأمر فإن هذه النماذج صور متطورة من نظم التقييم الداخلي حيث تعتمد هذه الأخيرة على معلومات نوعية تقوم النماذج حقيقة على البيانات الكمية.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق يتضح أن البنوك تواجه العديد من المخاطر عند ممارستها للأنشطة البنكية،

ويتزايد مستوى هذه المخاطر مع تزايد حجم هذه البنوك وانتشارها الجغرافي ودرجة التطور في أنشطتها.

فالمخاطر الائتمانية تعد من أحد أنواع المخاطر و أخطرها التي يتعرض لها البنك والمتمثلة في الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته اتجاه البنك في الوقت المحدد، حيث يقوم من خلالها البنك بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع المسبق وذلك بإستعماله لطرق ووسائل متعددة.

الفصل الثاني:

دراسة نظرية حول نظام الرقابة الداخلية

تمهيد:

لقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي صاحب هذا العصر إلى زيادة الوحدات الاقتصادية ومن ثم المسؤوليات الملقاة على عاتقها في تحقيق أهدافها، وفضلا عن تعقد الصعوبات الإدارية الناتجة عن تنوع نشاطها وزيادة أعمالها، كان نظام الرقابة الداخلية أمرا حتميا تفتضيه الإدارة، حيث يعتبر نظام الرقابة الداخلية بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالبنك، حيث أن نظام الرقابة الداخلية يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات السليمة، وكذلك يشكل أحد أهم الإجراءات التي تتخذها البنوك لمواجهة المخاطر والحد منها، فمن خلال وضع نظام رقابة داخلية يمتاز بالكفاءة والفاعلية يقلل البنك من احتمالية التعرض للمخاطر إلى أدنى حد ممكن.

ومن هذا المنطلق قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول يتناول أهم الجوانب النظرية لنظام الرقابة الداخلية، أما في المبحث الثاني فنتناول الحاجة إلى نظام الرقابة الداخلية من خلال التطرق إلى مكونات وركائز نظام الرقابة الداخلية، وكذا أساليب وأدوات نظام الرقابة الداخلية، معايير، طرق فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نظام الرقابة الداخلية

نظرا للتقلبات والتغيرات الكبيرة الحاصلة في البيئة التي تنشط فيها المؤسسات المصرفية، وجب على الإدارات تبني نظام يسمح لها بتحسين الأداء وهو ما يدعى بنظام الرقابة الداخلية سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على ماهية نظام الرقابة الداخلية ومقوماتها.

المطلب الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية

أولا: مراحل تطور الرقابة الداخلية:

لقد مر نظام الرقابة الداخلية بمراحل متعددة ليصبح على ما هو عليه الأن، والتي يمكن حصرها فيما يلي:[1]

1- **مرحلة الرقابة الشخصية:** تتضمن المفهوم الضيق للرقابة، وتتمثل في المحافظة على النقدية من الضياع والسرقة، وامتدت لتشمل باقي الأصول الأخرى، وكانت تطبق في الشركات الصغيرة والفردية.

2- **مرحلة الضبط الداخلي:** شهدت هذه المرحلة نمو في حجم الشركات، وزيادة في نشاطاتها وعملياتها، واتساع نطاقها الجغرافي، وهوما اقتضى تطوير في مفهوم الرقابة الداخلية، ليشمل مجموعة الوسائل والاجراءات التي تتبناها الوحدة الاقتصادية من أجل حماية النقدية والأصول الأخرى لضمان الدقة المحاسبية والعمليات المثبتة في الدفاتر.

3- **مرحلة الكفاءة الانتاجية:** شكلت قاعدة لإرساء المفهوم الشامل للرقابة الداخلية، وتميزت بالاهتمام بالجوانب التنظيمية والادارية واتساع أهدافها لتشمل تحقيق كفاءة استخدام الموارد المتاحة أو الارتقاء بالكفاءة الانتاجية إلى جانب الأهداف التقليدية المتمثلة بالمحافظة على أصول المنشاة وضمان الدقة الحسابية للعمليات والسجلات.

4- **مرحلة تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية:** توفر هذه المرحلة تأكيدا منطقيا بأن الأهداف التي تخص الوحدة الاقتصادية سوف يتم إنجازها.

5- **مرحلة تحقيق الأهداف المعينة:** عملية تتأثر بإدارة الوحدة الاقتصادية وبالعديد من الأطراف ويتم من خلال تلك العملية الحصول على تأكيد مناسب وليس مطلق فيما يتعلق بالأهداف التالية:

- الثقة بالتقارير المالية؛
- الالتزام باللوائح المالية والقوانين؛
- فاعلية وكفاءة المعلومات.

يوضح الشكل التالي مراحل تطور نظام الرقابة الداخلية كما يلي:

[1] محمد حامد مجيد السامرائي، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية – دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2016، ص 18-19

الشكل رقم(1): مراحل تطور نظام الرقابة الداخلية

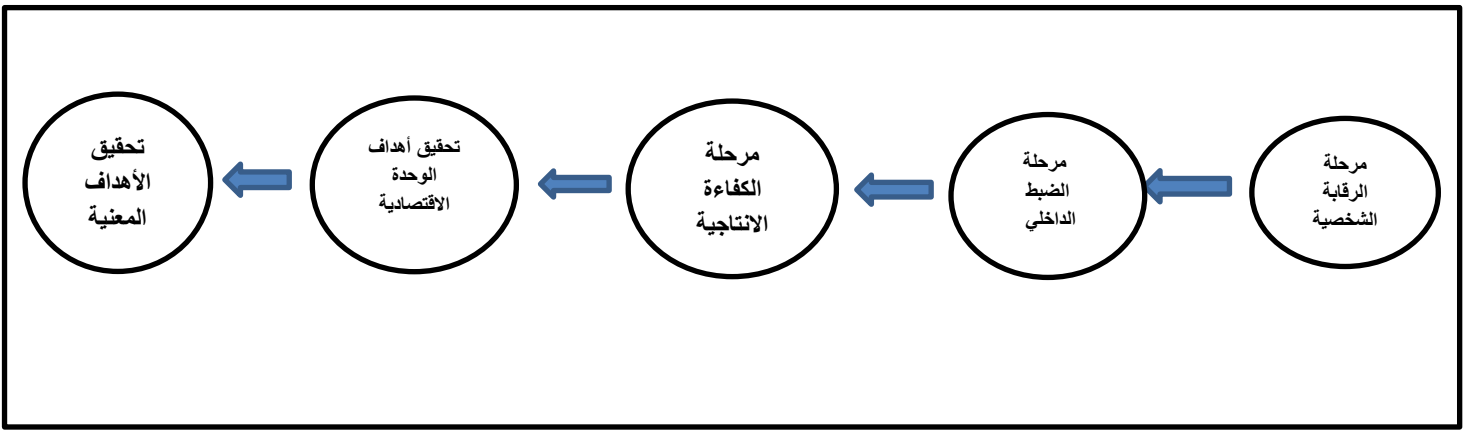

المصدر: محمد حامد مجيد السامرائي، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية – دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2016، ص 19.

ثانيا: مفهوم نظام الرقابة الداخلية

هناك عدة تعاريف لنظام الرقابة الداخلية من قبل الهيئات والمنظمات الدولية المختصة فضلا عن المختصين منها:

- **حسب المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين**: نظام الرقابة الداخلية هو الخطة التنظيمية، وكل الطرق والمقاييس المعتمدة، داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول، ضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية، والابقاء على المحافظة على السير وفقا للسياسات المرسومة.[1]
- **عرفت اللجنة الاستشارية للأعضاء المحاسبين**: نظام الرقابة الداخلية يتكون من البرامج التنظيمية، ومن كل الطرق والاجراءات المستعملة داخل المؤسسة لحماية أصولها، وذلك بهدف مراقبة دقة المعلومات ورفع الأداء وضمان تطبيق تعليمات المديرية.[2]
- **كما تم تعريف نظام الرقابة الداخلية**: على أنها مجموعة النظم والاجراءات والطرق التي تتخذها الإدارة لحماية أصول المؤسسة ومدى دقة وسلامة البيانات المالية وزيادة درجة الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة التشغيلية وضمان الالتزام بسياسات الإدارة الموضوعة.[3]

[1] صديقي مسعود، دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الاداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة مقدمة في الملتقى الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 23 أفريل 2003، ص 81.

[2] Remard jean, théorie et pratique de l'oudit interne,Paris,ED,d'organisation,2002,p118.

[3] عبد الفتاح الصحن وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، 2006، ص 221.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية على أنها ذلك النظام الذي يضم مجموعة من السياسات والاجراءات المتخذة من طرف مجلس الإدارة، المسيرين والسلطات المعنية في المؤسسة من أجل ضمان تحقيق أهدافها بدرجة من الانتظام والكفاءة مع الحفاظ على أصولها.[1]

ثالثا: خصائص نظام الرقابة الداخلية

يجب أن يتميز نظام الرقابة الداخلية بمجموعة من الخصائص والمميزات والتي من خلالها يمكن تخمين قدرته، كفاءته، فعاليته، ودرجة امكانية الاعتماد عليه في المؤسسة، وتتمثل هذه الخصائص والمميزات في ما يلي:[2]

1- **الملاءمة:** على المؤسسة استعمال نظام رقابي جيد يناسب طبيعة عملها وحجمها، فاختيار الأسلوب الرقابي يتوقف على حجم المؤسسة.

2- **مقارنة العائد بالتكاليف:** أي أن أي عمل تجاري يقوم أصلا على مقارنة العوائد بالتكاليف التي يدفعها صاحب العمل، ومن الطبيعي أن تحرص المؤسسات الاقتصادية على أن تكون تكاليفها أقل من عائداتها، حتى تتمكن من تحقيق الربح المناسب، وكلما كان الفرق بينها كبيرا كلما زادت نسبة الربح المحققة، وبالتالي يجب أن تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار عنصري العائد والتكاليف عند تصميم نظامها الرقابي.

3- **المرونة:** المقصود بالمرونة مناسبة اسلوب الرقابة المتبع مع احتياجات المؤسسة، بحيث يجب التعديل والتطوير في هذه الأساليب كلما تطلب ذلك، حتى يمكن متابعة التغيرات ومواكبتها.

4- **الفعالية:** يقصد بها استخدام نظام رقابي جيد ومتطور وقادر على اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها، ومعالجتها بأسلوب علمي وطريقة تضمن عدم ظهورها في المستقبل، وكذلك يقوم هذا الأسلوب بمعالجة الاخطاء الناجمة بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت وأقل جهد.

5- **الموضوعية:** تتمثل الإدارة في مجموعة من الأفراد، ومسالة ما اذا كان المرؤوس يقوم بعمله بطريقة سليمة وجيدة أو يكون خاضعا لمحددات واعتبارات شخصية مهمة جدا، لأن الادارات والأساليب الرقابية عندما تكون شخصية لا موضوعية تؤثر في الحكم على الأداء.

[1] برابح بلال، تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية دراسة عينة من المراجعين الداخليين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2015/2014، ص 3 4.

[2] عمر سعيد واخرون ، مبادئ الإدارة الحديثة ، مكتبة دار الثقافة، ط 1، عمان، 2003، ص136 138.

المطلب الثاني: أنواع وأهداف نظام الرقابة الداخلية

أولا: أنواع نظام الرقابة الداخلية

يتكون نظام الرقابة الداخلية من شقين مكملين لبعضها البعض، شق محاسبي خاص بتحقيق الرقابة المحاسبية والتي تختص بتحقيق الأهداف والمفاهيم المتعلقة بفاعلية الرقابة من حماية الأصول، السجلات، وشق أخر اداري، ويطلق عليه الرقابة الادارية عن طريق النهوض بالكفاءة الانتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الادارية الموضوعة ومن تتمثل أنواع الرقابة الداخلية في ما يلي:[1]

1- نظم الرقابة المحاسبية:

تمثل الرقابة المحاسبية جانبا من جوانب الرقابة الداخلية، وعنصرا رئيسيا من عناصرها في المؤسسة، وتهتم هذه الرقابة بالإجراءات اللازمة لحماية موارد المشروع من أي تصرفات غير مشروعة، وتحقق دقة المعلومات والبيانات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، ويتم هذا النوع من الرقابة عن طريق الجوانب التالية:

- وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق وطبيعة نشاط المؤسسة؛
- وضع تصميم نظام مستندي متكامل وملائم لعمليات المؤسسة؛
- وضع نظام سليم لجرد اصول وممتلكات المؤسسة وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها؛
- وضع نظام لمراقبة وحماية موارد المؤسسة واصولها وممتلكاتها ومتابعتها للتأكد من وجودها واستخدامها فيما خصصت له.
- وضع نظام ملائم لمقارنة بيانات السجلات المحاسبية المتعلقة بأصول المؤسسة مع نتائج الجرد الفعلي للأصول الموجودة في حيازة المؤسسة لكل دورة، ويتطلب ذلك ضرورة فحص ودراسة اسباب اي اختلافات قد تكشفها هذه المقارنة.
- وضع نظام لإعداد موازين مراجعة بشكل دوري للتحقق من دقة ما تم تسجيله من بيانات ومعلومات مالية خلال فترة معينة.

[1] عيادي محمد لمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية الدورة(مبيعات مقبوضات)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2018/2017، ص 141 142.

2- نظم الرقابة الادارية:

تتضمن جميع الإجراءات اللازمة للتحقق من كفاءة استخدام الموارد وممتلكات المؤسسة استخداما أمثل من ناحية، والتحقق من مدى التزام المؤسسة والعاملين فيها بالسياسات والقوانين واللوائح الداخلية والخارجية على السواء والمنظمة لأعمال وأنشطة المؤسسة من ناحية أخرى ومعنى ذلك تحقيق الكفاءة الانتاجية الملائمة.

ويتحقق هذا النوع من خلال الجوانب التالية:

- تحديد الأهداف العامة الرئيسية للمؤسسة وكذلك الأهداف الفرعية على مستوى الادارات والأقسام والتي تساعد في تحقيق الأهداف العامة الرئيسية مع وضع تصنيف دقيق لهذه الأهداف حتى يسهل تحقيقها؛
- وضع نظام لمراقبة الخطة التنظيمية في المؤسسة لضمان تحقيق ما جاءت به من اجراءات وخطوات وبالتالي تحقيق الأهداف الموضوعة؛
- وضع نظام لتقدير عناصر النشاط في المؤسسة على اختلاف أنواعها بشكل دوري في بداية كل سنة مالية لتكون هذه التقديرات الأساس في عقد المقارنات وتحديد الانحرافات السلبية بصفة خاصة؛
- وضع نظام خاص للسياسات والاجراءات المختلفة للعناصر الهامة في المؤسسة للاسترشاد بها، كسياسات واجراءات الشراء، سياسات وإجراءات البيع، سياسات واجراءات الانتاج، سياسات التوظيف والترقية بالنسبة للعاملين، سياسات واجراءات التسعير لمنتجات المؤسسة، سياسات وقواعد تنفيذ السياسات المالية في المؤسسة؛
- وضع نظام خاص لعملية اتخاذ القرارات يتضمن سلامة اتخاذها بما لا يتعارض مع مصالح المشروع وما يهدف إلى تحقيقه من أهداف وما يصل إليه من نتائج، وعلى أساس أن أي قرار لا يتخذ الا بناء على أسس ومعايير معينة وبعد دراسة وافية تبرر ضرورة اتخاذ مثل هذا القرار.

3- نظم الرقابة الذاتية أو الضبط الداخلي:

يرتكز نظام الضبط الداخلي على تقسيم العمل، وتحديد السلطات والمسؤوليات، والفصل بينهما عن طريق عدم قيام موظف ما بعملية كاملة، ولذلك يعرف نظام الضبط الداخلي بأنه:

مجموع من الوسائل والمقاييس والأساليب التي تضعها الإدارة بغرض ضبط عملياتها ومراقبتها بطريقة تلقائية ومستمرة لضمان حسن سير العمل، وعدم حدوث الأخطاء والغش والتلاعب وحتى الاختلاس في أصول المؤسسة وسجلاتها وحساباتها.

وبالتالي فان هدف نظام الضبط الداخلي هو حماية أصول المؤسسة، سجلاتها ودفاترها من احتمالات الضياع أو سوء الاستخدام....الخ، كما يتطلب تطبيقه العديد من الموظفين.

كما يمكن الاستعانة بالوسائل التالية لتحقيق وتعميق في ارساء قواعد نظام الضبط الداخلي:

- الاثبات في الدفاتر من واقع المستندات؛
- استخدام حسابات المراقبة الاجمالية؛
- اتباع اسلوب المصادقات والجرد الفعلي؛
- وضع نظام سليم لمراقبة البريد الصادر والوارد وانشاء ملفات لها؛
- استخدام الرقابة المزدوجة ونظام التفتيش.

وما يمكن استخلاصه من مدلول كل نوع من الأنواع المذكورة سابقا لنظام الرقابة الداخلية، أنها تعتمد أساسا على البيانات المحاسبية والاحصائية، بحيث أن الهدف الاصلي لنظام الرقابة الداخلية هو ضمان صحة البيانات التي ستتخذ كأساس للحكم على مدى صحة الأداء من جهة، وعلى النتائج التي ستظهرها القوائم المحاسبية وكذا المركز المالي إلى جانب حماية الممتلكات من جهة أخرى.

ثانيا: أهداف نظام الرقابة الداخلية

لنظام الرقابة الداخلية العديد من الأهداف، بحيث أن كل هدف يسعى إلى خدمة المؤسسة ومساعدتها بالشكل الذي يمكنها من تحقيق الأهداف العامة والمسطرة، وقد تطورت هذه الأهداف بتطور مفهوم الرقابة وأصبحت أوسع وأشمل مما كانت عليه في السابق، وتتمثل في:[1]

1- حماية أصول المؤسسة:

تعتبر حماية أصول المؤسسة من أهم الأهداف الذي يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيقها، وذلك من خلال فرض حماية لجميع عناصر الأصول من الاستغلال غير المشروع وسوء الاستخدام أو الضياع أو الاختلاس، سواء كان بسوء نية أو حسن نية، مع المحافظة على حقوق الأخرين في المشروع.

[1] عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم اداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل الكهربائية(بسكرة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة20اوت1955، سكيكدة، 2007/2006، ص56 57.

2- أن تكون المعلومات صادقة وحقيقية:

حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الادارية، وبالتالي يعمل هذا الهدف على زيادة درجة المصداقية والثقة في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، فعلى نظام الرقابة الداخلية التأكد من أن سلسلة المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ككل تتمتع بالخصائص التالية:

- **أن تكون المعلومات واضحة ومفهومة؛**

- أن تكون المعلومات قابلة لاختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية؛

-أن تكون المعلومات متلائمة مع نشاط المؤسسة؛

- أن تكون المعلومات تتلاءم مع توقيت استخدامها.

3- السهر على احترام تعليمات الإدارة:

- المراد من هذا الهدف هو احترام سياسة المؤسسة، مخططاتها، اجراءاتها، وقوانينها ويقصد بذلك تطبيق تعليمات وأوامر الإدارة، حيث أن تعليمات الإدارة تشمل الاجراءات التنظيمية وبالإضافة إلى تنظيمات فردية خارجية عن المخطط، وهذا لتفادي الانحرافات الطارئة والهدف من احترام تعليمات الإدارة هو تفادي الاتصال السيء في المهام، ومن أجل التطبيق الأمثل للتعليمات والأوامر ينبغي توفير الشروط التالية:

- يجب أن يصل إلى الموجه اليه؛
- يجب ان يتسم بالوضوح؛
- يجب توفير وسائل التنفيذ؛
- يجب ان تكون الجهات الامرة بالتنفيذ.

4- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتحسينها وزيادة الكفاية الانتاجية:

- يتمثل هدف نظام الرقابة الداخلية في متابعة أرقام الانتاج الفعلية (الموازنات التقديرية)، ومقارنتها بالأرقام المخططة كالتأكد من انتاج الكميات المطلوبة في المواعيد المحددة سلفا وبالمواصفات المطلوبة، كما يمتد مجال الرقابة إلى عناصر الانتاج الاساسية (الآلات، العمل، انتاج العامل في الساعة...الخ)

ويمكن ايجاز أهداف نظام الرقابة الداخلية كما يلي:

الشكل رقم (2): أهداف نظام الرقابة الداخلية

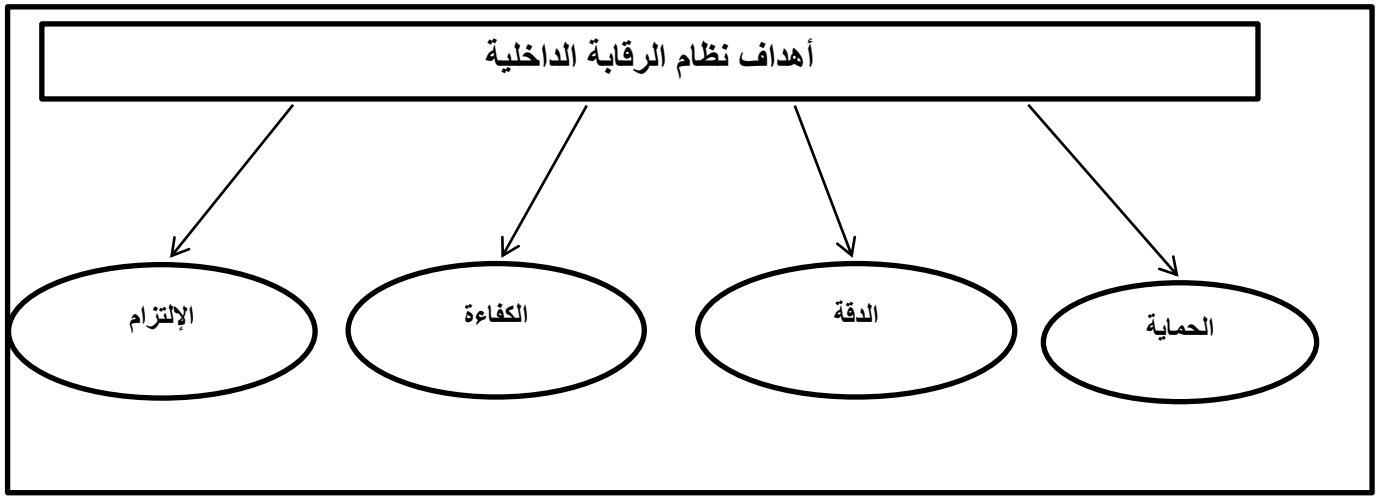

المصدر: عبد الفتاح الصحن، محمد السيد السريا، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص3

بنظرة بسيطة للشكل نرى أن أهداف نظام الرقابة الداخلية، تتمثل في الأساس في الحماية، الدقة، الكفاءة، الالتزام.

بحيث أن وجود نظام محكم للرقابة الداخلية، يبعد احتمال حدوث أخطاء، ولكن لا يبعد امكانية حدوثه، لأن الأخطاء تكون دائما ممكنة الحدوث بالرغم من التحكم في أنظمة الرقابة الداخلية.

المطلب الثالث: حدود نظام الرقابة الداخلية ومقوماتها

أولا: حدود نظام الرقابة الداخلية

ومن أهم هذه الحدود ما يلي:[1]

1- التواطؤ بين العاملين لتطويق الرقابة: وذلك بدخول شخصين أو اكثر في عمل يستهدف تنفيذ اختلاس اصول المنشاة واخفاء ذلك.

2- تجاوزات الإدارة: ذلك ان الإدارة قد لا تخضع لأنواع معينة من اجراءات الرقابة فهي تكون فعالة أو غير فعالة وفقا لما تريده ادارة المنشاة، وبسبب سوء استعمال اي مسؤول لسلطته فقد يتمكن احد اعضاء الإدارة من تخطي متطلبات نظام الرقابة الداخلية.

3- قيود تمس فعالية النظام: ليس من المتوقع ان يؤدي الافراد وظائف الرقابة بطريقة فعالة في جميع الاوقات، فقد يحدث سوء فهم للتعليمات أو الاخطاء في تقدير الانحرافات أو عدم التركيز في العمل أو التعب والاجهاد أو نتيجة

[1] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والامريكية والعربية، الجزء 2، الرقابة الداخلية أدلة الاثبات الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 58.

لوجود نزاعات، وعدم اكتمال ودقة السجلات بسبب درجة كفاءة وامانة موظفي الرقابة الداخلية التي قد تتغير مما يقلل من فعالية الاجراءات المعمول بها.

4- عدم وضوح الهيكل التنظيمي: تتأثر الرقابة بنمط القيادة السائد في المنشاة ومدى نجاحه في اثارة دافعية الافراد نحو العمل، وعدم وضوح خطوط السلطة وسلسلة الاوامر تصبح عملية الرقابة اكثر صعوبة واقل فعالية وكفاءة.

5- تأكيدات القوائم المالية: تتضمن تأكيدات البيانات لإدارة المنشاة من خلال العرض والافصاح، الوجود أو الحدوث، الحقوق والالتزامات، الاكتمال، ثم التقييم والخلل في اي منها قد يؤدي إلى انخفاض فعالية نظام الرقابة الداخلية.

6- استخدام المستندات: حتى يمكن تفادي التقليل من فعالية اجراءات الرقابة الداخلية، فان استخدام المستندات الاصلية الملائمة امر ضروري حيث يجب تصميمها بطريقة يمكن من خلالها تقليل مخاطر التسجيل ويشترط ما يلي:

- الترقيم المسبق لتامين الحماية لتلك المستندات؛
- التبسيط في تصميم المستند؛
- صحة التسجيل؛
- طبع التعليمات على المستندات لإيضاح الخطوات المتبعة؛
- المطابقة حيث تتم مقارنة القيود والسجلات المحاسبية مع الاصول والمستندات وحسابات المراقبة.

المطلب الرابع: مقومات نظام الرقابة الداخلية

من خلال تعريفات نظام الرقابة الداخلية السابقة فانه يتضح وجود جوانب ادارية وأخرى محاسبية كمقومات لنظام الرقابة الداخلية السليم، أين يتوقف نجاحه وفاعليته كنظام في أي مؤسسة على مدى توافر هذه المقومات الضرورية اللازمة لخلق نظام سليم وفعال للرقابة الداخلية.

وعليه، سيتم التركيز على العنصرين التاليين:

- المقومات الادارية والتنظيمية لنظام الرقابة الداخلية.
- المقومات المحاسبية والمالية لنظام الرقابة الداخلية.

1- المقومات الادارية والتنظيمية لنظام الرقابة الداخلية

يتضمن الشق الاداري لمقومات نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الطرق والوسائل، والتي تزيد من كفاءته ويمكن عرضها كما يلي: [1]

1-1- هيكل تنظيمي كفء: يتضح أن الهيكل التنظيمي الكفء يجب أن يتصف بالعناصر الأتية:

- أن يتم تفويض السلطات من أعلى إلى أسفل، وأن السلطة واضحة ومفهومة؛
- مرونة الخطة التنظيمية لإمكانية استيعاب أية تغييرات مستقبلية؛
- الاستقلال الوظيفي بين الادارات والأقسام بما لا يمنع التعاون والتنسيق بينهما؛
- ربط الاختصاصات والمسؤوليات بالأهداف والسياسات الهامة للمؤسسة؛
- تحديد المسؤولين عن أي أخطاء أو مخالفات قد تحدث؛
- تخطيط أنشطة المؤسسة وتوصيلها إلى المستويات التنفيذية في صورة تعليمات أو قواعد واجبة التنفيذ، وضع اجراءات واضحة ودقيقة لنشاط الرقابة وعملها في شكل خطة محددة.

1-2- توافر الموظفين الأكفاء: تعتمد فاعلية نظام الرقابة الداخلية على درجة كفاءة الموظفين بالمؤسسة، والذين تقع عليهم مسؤولية تنفيذهم لعملهم، اذ يجب على المؤسسة أن تتبع سياسات سليمة في تعيين موظفين جدد، أو ترقية موظفيها الحاليين من خلال اعداد برامج تدريبية لهم بصفة مستمرة لتطوير كفاءاتهم ومهارتهم، إلى جانب ضرورة توفر المؤهلات الكافية لدى موظفي المؤسسة، يجب التأمين على المسؤولين، عن الاحتفاظ بالأصول وحيازتها ضد خيانة الأمانة.

1-3- معايير أداء سليمة: ان وجود هيكل كفء وعمالة مدربة وذات قدرات وكفاءات عالية، لا يعني التخلي عن توافر معايير لقياس أداء هؤلاء العاملين، وذلك في محاولة لمقارنة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات والاجراءات الواجب انجازها لتصحيح هذه الانحرافات.

1-4- مجموعة من السياسات والاجراءات لحماية الأصول: من الدعامات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية، وجود مجموعة من السياسات والاجراءات بقصد الحماية الكاملة للأصول ومنع تسربها واختلاسها، وبصورة أخرى فان السياسة هي الهدف الذي تسعى إليه المنشاة، أما الاجراء فهو طريقة التنفيذ لهذا الهدف.

[1] بوطورة فضيلة ، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك دراسة حالة الصندوق للوطني للتعاون الفلاحي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع استراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007/2006، ص 23 28.

1-5- قسم المراجعة الداخلية: من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الجيد، وجود قسم تنظيمي اداري داخل الوحدة يطلق عليه قسم المراجعة الداخلية، يهدف هذا القسم إلى الفحص المستمر للسياسات والاجراءات الموضوعة من طرف الإدارة، وكذا التأكد وبشكل مستمر من مدى دقة وسلامة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام، أيضا التحقق منود أوجه تلاعب أو مخالفات، وبصورة مختصرة فان المهمة الرئيسية لقسم المراجعة الداخلية هي التأكد من تطبيق مهمات الرقابة الداخلية.

2- المقومات المحاسبية والمالية لنظام الرقابة الداخلية

يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المقومات المحاسبية والمالية التي نوجزها على النحو التالي: [1]

2-1- الدليل المحاسبي: ويعني وجود أساس سليم لتقدير بيانات اجمالية لها أهمية في مجال التحليل والمقارنات اللازمة لأغراض الرقابة، حيث يتم تقسيم هذه البيانات إلى حسابات رئيسية وأخرى فرعية، كما يتم شرح كيفية تشغيل هذا الحساب وبيان طبيعة العمليات التي تسجل فيه، ويعتمد تبويب الحسابات المستخدمة على درجة معينة من التفصيل، تكون ضرورية لجمع البيانات لتشغيلها فيما بعد يدويا أو الكترونيا، وأيضا لتحويلها إلى معلومات تكون مفيدة لعملية اتخاذ القرارات بواسطة ادارة المنشأة.

أثناء اعداد الدليل المحاسبي يجب مراعاة العنصرين التاليين:

أن يعكس الدليل المحاسبي بما يشمله من حسابات نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي.

ضرورة توفر حسابات مراقبة اجمالية، هدفها ضبط الحسابات الفرعية بدفاتر الأستاذ مثل حساب اجمالي الموردين، حساب اجمالي العملاء، لأنها تساعد على اكتشاف الأخطاء الغير العمدية وخيانة الأمانة ويعتبر هذا الأسلوب وسيلة وقائية ضد الغش أو التلاعب، كما يمكن من خلاله أن تستعيد المؤسسة قيمة الخسائر الناتجة عن أي غش أو تلاعب من جانب موظفي المؤسسة فغالبا ما تؤمن المؤسسة مثلا أمناء الصندوق الصرافين ضد خيانة الأمانة.

2-2- الدورة المستندية: يتطلب تحقيق نظام جيد للرقابة الداخلية وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة طالما أنها تمثل المصدر الأساسي للقيد وأدلة الاثبات، حيث انشاء الدورة المستندية يمثل أساسا يجب المحافظة عليه، فلا تتم عملية الرقابة الا بوجودها خاصة في نطاق التحصيل والشراء والبيع والتخزين، مع مراعاة خطوط السلطة والمسؤولية عند انشائها.

2-3- المجموعة الدفترية: وفق طبيعة المنظمة وأنشطتها، تعد وتجهز مجموعة دفترية متكاملة تراعي النواحي القانونية كذلك يجب مراعاة بعض المتطلبات الرئيسية عند تجهيز المجموعة الدفترية، مثل ترقيم الصفحات قبل استعمالها

[1] محمد عبد الفتاح الصحن ومحمد السيد، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 378.

لأغراض الرقابة والتركيز على اثبات العمليات وقت حدوثها كلما أمكن ذلك، كذلك ينبغي أن تتميز المجموعة الدفترية بالبساطة في التصميم قصد سهولة الاستخدام والاطلاع والفهم وقدرتها على توفير البيانات المطلوبة.

2-4- الوسائل الالية والالكترونية المستخدمة: أصبحت الوسائل الالية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل المنشأة من العناصر الهامة في ضبط وانجاز الأعمال، كذلك تزايدت أهمية استخدام الحاسوب الالكتروني على انجاز بعض خطوات الدورة المحاسبية وتحليل البيانات والمعلومات، سواء بغرض اعدادها أو الافصاح عنها، وان التوسع في استخدام هذه الادوات من شأنه تدعيم الدور الرقابي للنظام المحاسبي المستخدم.

حيث يسمح استخدام كافة الوسائل الالية توفير ما يأتي:

- دقة وسرعة المعالجة؛
- سهولة الحصول على المعلومات؛
- حماية الأصول بوجود برامج مساعدة؛
- توفير الوقت؛
- تدعيم العمل بكفاءة؛
- نقص تكلفة المعالجة؛
- التحكم في المعلومات.

2-5- الجرد الفعلي للأصول: تتميز بعض عناصر الأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية، بإمكانية جردها الفعلية كالنقدية بالخزينة والمخزون بأنواعه الثلاثة والأوراق المالية والتجارية ومعظم عناصر الأصول الثابتة كالأراضي، المباني، السيارات.

2-6- الموازنات التخطيطية: الموازنة تمثل خطة كمية ومالية للمشروع ككل، ولوحداته الفرعية وذلك خلال فترة زمنية معينة، ويمكن القول أن الموازنة ماهي الا تعبير مالي عن خطة معينة، فالموازنة بالإضافة إلى دورها التخطيطي، فان لها دور رقابي من خلال اجراء مقارنة بين الأداء الفعلي وما تشمله الموازنة من بيانات تقديرية موضوعة مسبقا، ثم تحديد الانحرافات وتحليلها وتحديد المسؤول عنها

2-7- أنظمة التكاليف المعيارية ونظم تكاليف الأنشطة: التكاليف المعيارية تمثل معايير محددة مسبقا، فهي أهداف تسعى الإدارة إلى تحقيقها، لأن غياب المعايير المحددة مسبقا، يدفع بالمسؤولين إلى مقارنة الأداء الفعلي للفترة الحالية بأداء الفترات السابقة والنتيجة هي عدم الكشف عن عناصر عدم الكفاءة التي كانت موجودة في التكاليف الفعلية.

المبحث الثاني: أساسيات حول نظام الرقابة الداخلية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد أهم الأدوات التي يتم من خلالها إدارة موارد المؤسسة المصرفية ومراقبتها وقياسها، حيث تلعب دورا هاما في كشف ومنع الغش وحماية موارد المؤسسة، يناقش هذا المبحث مكونات وركائز نظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلى أساليبها.

المطلب الأول: مكونات وركائز نظام الرقابة الداخلية

أولا: مكونات نظام الرقابة الداخلية

يتطلب تصميم وتنفيذ أي نظام للرقابة الداخلية، مراعاة خمس مكونات أساسية، لابد من الاهتمام بها لضمان تحقيق الأهداف الرقابية، وتتمثل هذه المكونات فيما يلي:[1]

1- بيئة الرقابة: تعتبر البيئة الرقابية الأرضية التي تقوم عليها المكونات الأخرى وأساس تحقيق نظام رقابي فعال وهي تتكون من:

- عوامل لها صلة مباشرة بالإدارة: وتتمثل في مدى نزاهة العاملين بالمستويات الادارية المختلفة، والقيم الأخلاقية السائدة لدى العاملين والإدارة، والمعايير السلوكية المطبقة وكيفية استخدامها في الواقع العملي لتشجيع الأداء الأخلاقي.
- عوامل لها صلة بتنظيم المؤسسة نفسها: وتتمثل في الهيكل التنظيمي الكفء ومدى تحديد السلطات والمسؤوليات، وسياسات الأفراد وممارستهم المختلفة، ومدى الإلتزام بسياسات المؤسسة.

2- تقييم المخاطر: تتعرض أي منشاة للعديد من المخاطر عند مزاولتها لأعمالها (مخاطر تشغيلية، قانونية...الخ) اذ لابد لها من تحديد وتحليل هذه المخاطر ومحاولة تخفيف حدة تأثرها إلى مستويات مقبولة.

3- أنشطة الرقابة: تتمثل أنشطة الرقابة في السياسات والاجراءات والقواعد التي تعمل على تحقيق الرقابة الداخلية، بطريقة ملائمة وادارة المخاطر بفعالية وتتمثل هذه الأنشطة في:

- أنشطة الرقابة على التشغيل: وهي تهتم بمراقبة ومتابعة تشغيل عمليات المؤسسة؛
- أنشطة الرقابة على اعداد التقارير المالية: تهدف إلى اعداد التقارير المالية التي يمكن الاعتماد عليها؛
- أنشطة الرقابة على الإلتزام وتهدف إلى التأكد من الإلتزام بالقوانين التي تطبق في المؤسسة.

[1] نبيل حشاد، دليلك إلى الرقابة الداخلية والخارجية في المصارف، دار النشر، بيروت – لبنان، 2005، ص 91 95.

4-المعلومات والاتصالات: يهدف هذا العنصر إلى تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة أو الحصول عليها وتشغيلها وتوصيلها لمختلف المستويات الادارية بالمؤسسة، عن طريق قنوات مفتوحة للاتصالات، تسمح بتدقيق تلك المعلومات واعداد التقارير المالية.

5- المتابعة: ويقصد بها المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف أجزاء ومكونات هيكل الرقابة الداخلية وذلك للتحقق من فعالية وكفاءة هذا النظام لأن الاجراءات التي تطبقها المؤسسة في كل أنواع أنشطتها قد تصبح غير كافية أولا تصلح لتطبيق من فترة زمنية إلى أخرى، لذلك يجب أن تحدث الإدارة تطورات في هذه الاجراءات من فترة إلى أخرى.

ثانيا: ركائز نظام الرقابة الداخلية

ستناول هذه الركائز كما يلي:[1]

1- الخطة التنظيمية الادارية الجيدة: لتحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية، يجب أن تتسم الخطة التنظيمية الادارية الجيدة ما يلي :

- أن تمثل الخطة التنظيمية المجموعة الادارية التي تقوم بتحقيق أهداف المؤسسة، وأن يكون هذا التمثيل واضحا ومحددا بطريقة علمية ودقيقة؛
- ضرورة الترابط والنسيق بين الأهداف الرئيسية والفرعية؛
- وضوح خطوط السلطة والمسؤولية والبعد عن التعقيد والاحتكاكات بين العاملين مما يترتب عليه مواطن الضعف بشكل دقيق؛
- تحديد مستوى معين من القرارات لكل مستوى (استراتيجي، تكتيكي، إداري)لضمان محاسبة المسؤولية والرقابة الفعالة على كل مستوى ادارى.

2- نظام محاسبي سليم: لتحقيق فعالية نظام الرقابة الداخلية يجب أن يتسم النظام المحاسبي بما يلي :

- أن يقوم النظام المحاسبي على مفاهيم ومبادئ تتسم بالوضوح والثبات وعدم الجمود للتحكم في عملية التوجيه المحاسبي؛
- يتضمن النظام المحاسبي طرق وأساليب واجراءات فنية للتحقق من جدية العمليات المحاسبية والتأكد من دقة وسلامة التبويب لها؛
- يجب أن يعتمد النظام المحاسبي على مجموعة مناسبة من التقارير والقوائم المالية(تاريخية، جارية، مستقبلية).

3- نظام مستندي دقيق: يجب أن يتميز النظام المستندي بالعناصر التالية :

[1] محمود احمد ابراهيم واخرون، انظمة محاسبة التكاليف المحددة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،ط 1، الاردن، 2011، ص 122.

- التنسيق والترابط بين التنظيم المستندي المحاسبي والإداري حتى يسهل حصر المسؤوليات، ومتابعة تنفيذ الاجراءات من الناحيتين التشكيلية والموضوعية في الوقت المناسب؛
- تحديد عدد الصور المناسبة والمطلوب اعدادها لكل عملية مسندية لإمكانية المتابعة والرقابة؛
- منع ازدواج المستندات أو جمع البيانات حتى يتسنى اتخاذ القرارات السليمة ومتابعة نتائجها؛
- تقليل عدد المستندات المطلوبة لكل عملية إلى أدنى حد ممكن، حتى يتم تبسيط العمل الإداري.

4- نظام التكاليف المناسب :لتحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية، يجب أن يتسم نظام التكاليف بالخصائص التالية:

- التحديد الواضح لمراكز التكلفة؛
- التبويب السليم لعناصر التكاليف، دون المزج بين هذه العناصر وذلك لقياس وتتبع أوجه النشاط الانتاجي والتغيرات التي تطرأ على عملية الانتاج؛
- اتباع أسس عادلة ومناسبة لتوزيع تكاليف الخدمات الصناعية مع ايجاد أسس تحميل لها على أسس موضوعية؛
- ضمان اتباع المؤسسة للطرائق العلمية الدقيقة لتحديد تكلفة المنتجات النهائية على أسس موضوعة.

5- نظام فعال للحوافز: يجب أن يتسم نظام الحوافز كما يلي:

- أن يكون النظام عادل حتى يحقق القناعة لدى العاملين، وعدم خضوع لأي عوامل خارج سيطرة العاملين؛
- سهولة الحساب، أي مراعاة مقدرة العامل في حسابها؛
- تنمية الوعي الرقابي لدى العاملين حيث تدفعهم لرقابة المعايير عند أدائهم لأعمالهم ليتحقق الهدف المنشود؛
- عدم تغير نظام الحوافز من وقت لأخر حتى لا يفقد العاملون الثقة ف

المطلب الثاني: أدوات وأساليب نظام الرقابة الداخلية ومعاييرها

أولا: أدوات نظام الرقابة الداخلية

هناك عدة أدوات يعتمد عليها نظام الرقابة الداخلية وهي:[1]

1- الموازنات التخطيطية: نظرا لأن الموازنة التخطيطية تحتوي على تقديرات كمية ومالية لكافة العمليات المتوقع حدوثها خلال فترة زمنية قادمة فهي بذلك تحتوي على الأهداف المنتظر تحقيقها، وبالتالي فهي تصلح كوسيلة للرقابة

[1] وجدان علي أحمد، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين آداء المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2009 2010، ص 23 24.

الإدارية حيث تقارن الأرقام الفعلية مع الأرقام المستهدفة ويتم الوقوف على الفروق بينها وتقصي أسبابها وتحديد المسؤولين عنها، وبالتالي معرفة نقاط الضعف والقصور وعلاجها(انحراف غير ملائم)، أو مواطن القوة وتنميتها(انحراف ملائم).

2- الرسوم والبيانات والجداول الإحصائية: وهي إحدى وسائل عرض المعلومات على الإدارة، فقد يتم عرض تطور إنجازات المنشأة في شكل بياني، أو منحنى يمثل تطور الكميات المنتجة والمباع منها للسوق المحلي والمصدر منها مثلا، أو في جداول احصائية يظهر بيانات مجمعة ومقارنة.

3- تقارير الكفاية الدورية: والتي يتم رفعها إلى الإدارة على فترات دورية متضمنة مجموعة من البيانات التاريخية مقارنة مع بيانات تاريخية لفترات زمنية مختلفة أو مع أرقام مستهدفة، وعلى ضوء هذه البيانات يمكن الحكم على كفاءة الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.

4- دراسات الحركة والزمن: وهي أحد وسائل الرقابة الإدارية التي تهدف إلى تنمية الكفاءة الانتاجية للعاملين عن طريق الدراسة العلمية (التجريبية) لكافة الخطوات والحركات اللازمة للإنتاج بهدف تحديد الخطوات والحركات المثلى للأداء وبالتالي استنفاذ القدر الأدنى من الموارد البشرية وتحقيق أقل زمن ممكن.

5- **البرامج التدريبية للعمال والموظفين:** والتي تهدف إلى رفع الكفاءة في أداء العاملين وذلك عن طريق إمدادهم بكل ما هو جديد ومستحدث من المعلومات الملائمة من حين لأخر.

وهناك من يضيف:

الرقابة على الجودة: وذلك عن طريق عمليات الرقابة الاحصائية على الجودة باستخدام خرائط الرقابة على الجودة.[1]

ثانيا: أساليب نظام الرقابة الداخلية

يقع على عاتق المدقق أن يقوم بالتوثيق لفهمه نظام الرقابة الداخلية وللنظام المحاسبي في المؤسسة وكذلك تقييم المخاطر، وهناك عدة طرق للتوثيق منها :[2]

[1] خاف عبد الله، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي، دار الوراق للنشر، عمان، الأردن، دون ذكر سنة النشر، ص45.

[2] يسرى محمد موسى أبو السعيد، العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية –دراسة ميدانية على البنوك العاملة في قطاع غزة مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017، ص42 43.

1- الاستبيان: هو مجموعة من الأسئلة والاستفسارات تتناول كافة أنشطة المؤسسة يتم توزيعه على العاملين فيها للحصول على إجابات حول تلك الاستفسارات، وهو قائمة نموذجية يتكون من عدة محاور تشمل جميع العناصر والأسس السليمة لما يجب أن يكون عليه نظام الرقابة، ومن ثم يتم تحليل الاجابات للوقوف على مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية، ومن مميزات وعيوب هذه الطريقة:

أ- المميزات:

- سهولة الاستخدام لجميع المستويات؛
- المرونة في إبراز خصائص النظام؛
- توفير الوقت للمراجع لأنها قائمة نموذجية.

ب- العيوب:

- عدم مراعاة ظروف كل مؤسسة لأنه يحتوي على خطوط عامة تنطبق على جميع المشاريع؛
- عدم الخوض في التفاصيل لأن الإجابات محددة حسب الأسئلة.

2- الملخص التذكيري : هو عبارة عن بيان تفصيلي لجميع الإجراءات والطرق التي يتميز بها نظام الرقابة الداخلية الفعال والسليم، بهدف الاسترشاد بها في عملية تقييم الرقابة ولذلك يعتبر دليلا ومرشدا يمكن الرجوع إليه عند عملية التقييم.

وتتميز هذه الطريقة بتوفير الوقت ولكن يؤخذ عليها لأنه لا يوجد بها تدوين كتابي وعلى كل مدقق وضع الأسس المناسبة لعمله.

3- التقرير الوصفي: يتم إعداده لتقييم نظام الرقابة الداخلية، وفيه يتم وصف نظام الرقابة الداخلية مع شرح مفصل لإجراءاته على العمليات في المؤسسة.

وتتميز بالسهولة ويمكن للمدقق من خلاله الوقوف على مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الا أنه يعاب عليها الشرح المطول والمفصل لإجراءات الرقابة واحتمالية حدوث أخطاء السهو.

4- خرائط التدفق: فيها يتم تصوير نظام الرقابة الداخلية لأي عملية من العمليات على شكل خريطة أو شكل بياني وهي عبارة عن (رموز أو رسومات) توضح الإدارات والأقسام المختصة بكل نشاط في المؤسسة، وكذلك المستندات التي يتم إعدادها والدفاتر التي تثبت فيها، وإجراءات العمليات التشغيلية الخاصة بها.

كما عرفها الصحن عبارة عن هيكل من الرموز والأشكال التي تعبر عن كل جزء من نظام الرقابة لتوضيح التدقيق المتتالي للإجراءات والقرارات، وتبين كيفية تحويل المستندات الأولية إلى معلومات محاسبية في دفتر اليومية أو دفتر الأستاذ العام.

وتتميز هذه الطريقة بأنها تعطي فكرة سريعة عن نظام الرقابة الداخلية ومدى جودته وبذلك تتفوق على الاستبيان والتقرير الوصفي ولكن يعاب عليها بأن إعدادها يتطلب وقتا طويلا وقد تكون صعبة الفهم لاحتوائها على كثير من التفصيلات، فضلا على أنها لا تبين الإجراءات الاستثنائية لأن الخرائط لا تظهر الوقائع غير عادية والتي قد تعتبر ذات أهمية كبيرة لتقييم نظام الرقابة الداخلية.

ثالثا: معايير نظام الرقابة الداخلية

وضعت لجنة الرقابة الداخلية المتكاملة الاطار خمسة معايير لفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وتتضمن هذه المعايير ما يلي:[1]

1- ضرورة فهم وإدراك الإدارة للهدف من الرقابة الداخلية:

يجب أن تدرك الإدارة أن وجود هيكل فعال لنظام الرقابة الداخلية يتطلب إدراك جيد لأهدافها في الجوانب المالية والإدارية والتشغيلية وكل أوجه النشاط داخل المؤسسة.

2- تكامل مكونات أو أجزاء هيكل نظام الرقابة الداخلية:

سبق أن أوضحنا مكونات نظام الرقابة الداخلية حيث تكون إدارة المؤسسة مسؤولة عن تصميم وتشغيل هيكل نظام الرقابة الداخلية بأجزائه ومكوناته الخمسة بصورة متكاملة، مع إعطاء أهمية كبيرة لبيئة الرقابة باعتبارها الأساس الذي تبنى عليه باقي مكونات هيكل نظام الرقابة.

[1] وجدان علي أحمد، مرجع سابق، ص 35-37.

3- فعالية كل جزء من أجزاء هيكل نظام الرقابة الداخلية:

وهذا المعيار يعرض فعالية كل جزء من أجزاء مكونات نظام الرقابة الداخلية الخمسة وذلك على النحو التالي:

أ- معيار فعالية بيئة الرقابة الداخلية: يساعد وجود بيئة رقابية على تحقيق الفعالية في مكونات هيكل نظام الرقابة الداخلية، ولاشك أن فعالية بيئة الرقابة يتوقف على سياسات وتصرفات مجلس الإدارة وإدارة الشركة ومدى اقناعهم بأهمية وجود هيكل فعال لنظام الرقابة الداخلية بالشركة وذلك لأن تلك السياسات ستنعكس على سلوك جميع العاملين بالشركة.

ب- معيار فعالية تقييم المخاطر: إن جوهر عمل الرقابة هو تحديد المخاطر التي تواجه تحقيق أهداف الوحدة ثم تحديد الأولويات لإدارة تلك المخاطر، لذلك فإن وضع الأهداف والغايات يمثل جوهر عمل الرقابة الداخلية.

ت- معيار فاعلية أنشطة نظام الرقابة الداخلية: لكي يكون هيكل نظام الرقابة الداخلية فعالا لابد من القيام بأنشطة الرقابة بصورة فعالة تضمن تخفيض مستوى الخطر وتحقيق أهداف الرقابة الداخلية.

ث- معيار فعالية نظام المعلومات والاتصالات: المعلومات والتبليغ هما من الأمور الأساسية لتحقيق كافة أهداف نظام الرقابة الداخلية، اذ أن المعلومات ضرورية ومطلوبة على كافة المستويات داخل الوحدة حتى يتوافر لها نظام رقابة داخلية فعالة وتتمكن من تحقيق أهدافها.

ج- معيار المتابعة: تتضمن المراقبة تقويم عملية تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية وتنفذ لدراسة ما اذا كانت مكونات نظام الرقابة الداخلية تعمل طبقا للتصميم الموضوع لها، ويرتبط هذا المكون بالاستمرارية ويقوم بمراقبة مكونات نظام الرقابة الداخلية ومتابعتها والتأكد من أنها تعمل بشكل ملائم، وتتم عملية الرقابة من خلال عملية المراقبة المستمرة أو عمليات تقييمات مستقلة أو المزج بينهما.

4- كفاءة إدارة التدقيق الداخلي:

تلعب إدارة التدقيق الداخلية دورا كبيرا في مساعدة الإدارة على تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة.

معيار مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات:

لكي يتم تصميم وتشغيل هيكل فعال لنظام الرقابة الداخلية لابد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها، ومن أمثلة وسائل الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، تشغيل وتسجيل العمليات أليا، التحقق من دقة التشغيل أليا.

تحقيق الرقابة على كافة العمليات من خلال الحاسب الألي والاعتماد على مصادر المعلومات المختلفة الداخلية أو الخارجية من خلال شبكة المعلومات العالمية.

المطلب الثالث: طرق فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية

هناك عدة طرق لتقييم نظام الرقابة الداخلية ومن بين الطرق المستخدمة ما يلي:[1]

1- طريقة الدورات: بتقسيم أنشطة المؤسسة إلى مجموعات يطلق على كل منها دورة، والتي بدورها تغطي مجموعة من العمليات والحسابات ذات العلاقة الوثيقة ومن أمثلة الدورات: دورة الايرادات، دورة المصروفات....الخ.

2- طريقة وحدات النشاط: عبارة عن تجميع العمليات والحسابات الخاصة بمركز نشاط أو وظيفة إدارية أو قسم من أقسام المنشأة مع بعضها البعض حيث تتخذ لتقييم نظام الرقابة الداخلية، مع مراعاة العلاقة بين هذه النشاطات والوظائف أو الأقسام، حيث أن هناك بعض المعلومات والبيانات التي تتدفق من نشاط لأخر أومن وظيفة إلى أخرى، ومن أهم النشاطات والإدارات الشائعة، إدارة الشؤون الإدارية، إدارة المشتريات، إدارة الشؤون المالية، إدارة المبيعات، وبعد اجراء هذا التقسيم للنشاطات، يقوم المراجع بعملية تقييم إجراءات الرقابة الداخلية لكل قسم تابع لكل إدارة على حدى، ومن ثم اكتشاف مواطن القوة والضعف فيها وابداء الرأي حيالها.

3- طريقة بنود القوائم المالية: يمكن في بعض الأحيان وخاصة في المؤسسات صغيرة الحجم، أن يقوم المراجع بتقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية الخاصة بكل بند من بنود الميزانية وقائمة الدخل على حدى، ومثال على ذلك تقييم إجراءات انظام لرقابة الداخلية لبنود الأصول الثابتة ثم الأصول المتداولة ثم الخصوم المتداولة وحقوق المالكين، بعد تقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية لبنود المصروفات ثم الايرادات.

[1] بوطورة فظيلة، دور نظام الرقابة الداخلية الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016/2015، ص 2017-2018.

المطلب الرابع: علاقة نظام الرقابة الداخلية بالمخاطر الإئتمانية ودورها في السيطرة عليها

إن نظام الرقابة الداخلية له أهمية بالغة في كل المنشآت الاقتصادية بما في ذلك البنوك حيث:[1]

- تمثل البنوك المكان الذي يحتفظ المجتمع بأمواله السائلة لديه لذلك من الضروري توفير الحماية والضمان والأمان لهذه الأموال من خلال وسائل الرقابة، وهذا ما توضحه رقابة السلطات النقدية عند تدخلها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في توجيه البنوك التجارية وضمان وجود رقابة داخلية فعالة على أنشطتها؛
- البنوك لها اتصال بالجمهور بشكل مباشر وعلى نطاق واسع مما يقتضي ايجاد نظم دقيقة ومحكمة للمحاسبة والمراقبة، لأن الوقوع في أي خطأ يؤثر على سمعة البنك لدى العملاء، والبنك يجب أن يقوم على السمعة الطيبة؛
- دقة وسرعة العمليات البنكية المتأتية من وجود نظام رقابة داخلية فعال يساعد على جذب العملاء؛
- تقتضي عمليات البنوك الدقة والأمان والسرعة مما يستلزم وجود نظم للمراقبة المالية خاصة وأن السلعة المتداولة هي النقود كما أن هذه الأخيرة هي أكثر عرضة للاختلاس؛
- هناك جانب كبير من عمليات البنوك يتطلب اثبات قيمة موجودة لديها وليست ملكا لها مثل: الضمانات المختلفة للائتمان البنكي، وغيرها مما يجعل من الرقابة احدى المميزات البارزة للعمل في البنوك،

تتميز أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك بمجموعة من المميزات أهمها:

1- دمج الرقابة الداخلية: حيث تظهر الرقابة الداخلية في كل أنشطة البنك، وحتى في مهامه، وبذلك فليس للرقابة الداخلية وجود مستقل أو ذاتي، حيث تظهر وتتطور في وسط المؤسسة المصرفية بالإضافة إلى شمول الرقابة الداخلية لكافة أنواع المخاطر بالبنك والاقرار عنها.

2- فائدة الرقابة الداخلية: الرقابة الداخلية تمكن البنك من فعالية وكفاءة العمليات، وبالتالي تسمح بما يلي:

- اكتشاف الأخطاء كالتناقضات الداخلية بين الوظائف، حالة عدم رضى الزبائن؛
- وضع البنك في وضعية صامدة وجيدة أمام الحوادث الداخلية والحوادث الخارجية، وأمام أي ضرر يلحق بالسير المنتظم للبنك؛
- تحديد الصلاحيات والمسؤوليات بدقة، مما يقتضي ادخال مفهوم السلطة الوظيفية والسلطة التسلسلية للبنك.

[1] بوطورة فضيلة، دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض، مرجع سابق، ص234-236.

كذلك إن الرقابة الداخلية ضرورية أمام كل من:

- نمو مؤسسات القرض؛
- أهمية القيود النظامية المطبقة على البنوك؛
- تنوع وتعقد عمليات المعالجة؛
- المخاطر المتعددة التي تواجهها البنوك؛
- وجوب تحقيق أهداف الإدارة العامة.

بالإضافة ان الرقابة الداخلية رقابة وقائية واحتياطية، حيث لا يتمثل دورها في التنفيذ بل في خلق الظروف الملائمة التي تعمل على محاربة ومواجهة كل من الغش والأخطاء والاهمال.

كما توجد عوامل ساعدت نظام الرقابة الداخلية على التطور منها:[1]

1- كبر حجم البنوك وتعدد عملياتها: ان النمو الضخم في حجم البنوك وتنوع أعمالها من خلال الاندماج والتفرع والنمو الطبيعي، جعل من الصعوبة الاعتماد على الاتصال الشخصي في الإدارة، فأدى إلى الاعتماد على وسائل هي في صميم أنظمة الرقابة الداخلية مثل الكشوف التحليلية والموازنات وتقسيم العمل وغيرها.

2- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الادارات الفرعية بالبنك: ان مجلس الإدارة لا يمكنه ادارة جميع أعمال البنك بمفرده، لذلك يفوض السلطات والمسؤوليات إلى ادارات البنك المختلفة، بما فيها نظام الرقابة الداخلية التي تعمل إلى اطمئنان مجلس الإدارة على سلامة العمل بالبنك، ومن هنا جاء الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية ووضع الوسائل والاجراءات التي تكفل لمجلس الإدارة أهدافه الرقابية.

3- حاجة الإدارة إلى حماية وصيانة أصول وأموال البنك: على الإدارة توفير نظام رقابي سليم حتى تخلي نفسها من المسؤولية المترتبة عليها في منع الأخطاء والغش أو تقليل احتمال ارتكابهما.

4- حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة: لابد لإدارة البنك من الحصول على عدة تقارير دورية عن الأوجه لمختلفة لنشاطه من أجل اتخاذ المناسب واللازم من القرارات لتصحيح الانحرافات ورسم سياسة البنك في المستقبل، ومن

[1] بوطورة فضيلة، دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض، مرجع سابق، ص 232- 233.

هنا لابد من وجود نظم رقابية سليمة ومتينة تطمئن الإدارة إلى صحة تلك التقارير التي تقدم لها وتعتمد عليها في اتخاذ قراراتها.

5- حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة: تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة حول المنشآت المختلفة العاملة وحول سجل استعمالها في التخطيط الاقتصادي، والرقابة الحكومية والتسعير وحصر الكفاءات العلمية فاذا ما طلبت هذه المعلومات من منشأة ما عليها الا تحضيرها بدقة وسرعة، وهذا هو الأمر الذي قد لا يتسنى لها ما لم يكن نظام الرقابة الداخلية المستعمل قويا ومتماسكا.

6-المراجعة الداخلية: تعرف المراجعة الداخلية بأنها وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص وتقييم كافة نشاطاته والتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد والقدرات بما يتفق والسياسات العامة للبنك، وأن وجود قسم للمراجعة الداخلية يعتبر من العوامل التي تزيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية والذي يساهم في تحديد نطاق الفحص وتوقيت عملية المراجعة الخارجية أهميتها تتجلى بصورة خاصة في علاقتها بعملية التخطيط.

7- اتخاذ القرار: أن عملية اتخاذ القرار هي اختيار البديل الأفضل من بين عدة بدائل لذلك فإنها تحتاج إلى معلومات وبيانات صحيحة وموثوق بها وبالتالي الوصول إلى قرارات فاعلة تحقق أهداف البنك.

ان وجود إدارة فعالة للمخاطر اضافة لوجود نظام رقابة فعال يتمتع بالكفاءة والخبرة العملية مع تحديد اجراءات دقيقة لتنظيم العمل داخل البنوك، هو السبيل الأمثل للتأكد من تقييم المخاطر والحد منها، خاصة وان الكثير منها يأتي من داخل البنك، وفي ضوء حجم الاستقلالية اللازمة لوظيفة ادارة المخاطر يتعين عليها أيضا الوصول لكافة الأنشطة ذات الامكانية لتحقيق المخاطر للبنك خاصة مخاطر الائتمان، وأيضا يمكن ملاحظة وجود توافق بين نظام الرقابة الداخلية وادارة المخاطر بشكل يضمن التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل طرف، مما يضمن تدفق البيانات والمعلومات بين كل الأطراف لضمان اكتمال المعلومات الائتمانية الكمية والنوعية اللازمة لتحديد المستوى الاجمالي للمخاطر المقبولة بالبنك، ويمكن توضيح هذا التنسيق بين الأطراف لرصد وكشف مخاطر القروض في النقاط التالية:

- ان نظام الرقابة الداخلية الفعال يربط عملية تحديد المخاطر من مستوى الفروع رجوعا إلى مجلس الإدارة والإدارة، كما له دور في ضمان وسلامة العمل ومعالجة الأخطاء واكتشاف التجاوزات؛

- يعمل نظام الرقابة الداخلية على تطوير الأداء وتحقيق الأهداف المطلوبة، كما يربط ادارة المخاطر بعملية تصميم، تطبيق واختبار السياسات والاجراءات؛
- كما يركز نظام الرقابة الداخلية على مخاطر الائتمان المصرفي لأنها المخاطر الأساسية التي يجب على البنوك ادارتها، لأنها ترتبط بالأرباح وبرأس المال والودائع حيث عندما تحدد المؤسسة المصرفية مخاطرها الرئيسية بإمكانها البدء بتطوير استراتيجيات لتجنب تلك المخاطر؛
- يجب على البنوك ادراج عملية ادارة المخاطر ضمن ثقافة البنك على جميع مستويات عملياتها؛ وبالتالي يتمكن نظام الرقابة الداخلية من لعب الدور اللازم في تجنب المخاطر والتخفيف منها من خلال ادخال حلقة التغذية المرتدة لإدارة المخاطر للتأكد من أن الرقابة الداخلية هي جزء متداخل ضمن استراتيجيات إدارة المخاطر لدى البنوك؛
- إدخال زيارات العملاء ضمن عمليات الرقابة الداخلية، بإمكان البنك التحقق من صحة القروض وتحديد أية ممارسات احتيال من قبل مسؤولي القروض قبل تكرارها وانتشارها على مستوى أكبر؛
- ان النظام الفعال للرقابة الداخلية يساعد البنك على افتراض وجود مخاطر اضافية بطريقة محتسبة ويعمل على تخفيف أية مفاجآت مالية، وبالتالي نظام الرقابة الداخلية هو عنصر أساسي من إدارة المخاطر؛
- ان نظام الرقابة الداخلية يلعب دور هام في حلقة التغذية العكسية لإدارة المخاطر، بحيث يتم ايصال المعلومات الصادرة عن عملية الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة والإدارة؛
- تعمل اليات الرقابة الداخلية على تحسين عملية اتخاذ القرارات وذلك من خلال التأكيد على دقة، اكتمال وإرسال تلك المعلومات في حينها، لكي يتمكن مجلس الإدارة والإدارة من المعالجة الفورية لشؤون الضبط عند ورودها، واذا قامت الإدارة بربط اليات ضبطها الداخلي بإدارة المخاطر، يصبح بإمكان الرقابة الداخلية تحديد المخاطر المتبقية واعلام الإدارة بها؛
- وبشكل عام تتركز أنظمة الرقابة الداخلية على تحديد ومن ثم معالجة المشاكل بينما يركز أسلوب ادارة المخاطر اتجاه تطوير الرقابة الداخلية على تحديد ومنع حصول المشكلة قبل وقوع الخسارة.

خلاصة الفصل:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية جزء لا يتجزأ من كل نظام تستخدمه المؤسسة خاصة البنوك التجارية لتنظيم وتوجيه عملياتها وليس نظاما مستقلا بحد ذاته، وهو مجموعة من الأعمال والأنشطة التي تحدث بشكل مستمر داخلها، بحيث يضع أساسها وينفذها ويراقبها ويطورها الأفراد على كافة المستويات بالمؤسسة، كما يجب أن يراعى في تصميمها عنصري العائد والتكلفة.

يعد نظام الرقابة الداخلية وسيلة للوصول إلى أهداف المنظمة، ومنع واكتشاف الأخطاء، وهي مقسمة إلى رقابة ادارية ورقابة محاسبية وضبط داخلي، وهذه العناصر الثلاثة مكملة لبعضها البعض، بالإضافة إلى أنها تملك مقومات إدارية ومحاسبية، حيث تتمثل المقومات الادارية في الهيكل التنظيمي الكفء، وما يرافقه من كفاءة الأفراد والسياسات الموضوعة لحماية الأصول، تعكسها معايير أداء سليمة لمقارنة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي مع تصحيح الانحرافات، أما المقومات المحاسبية تتمثل في وجود كل من الوسائل الالية والالكترونية المستخدمة ضمن النظام المحاسبي داخل المنظمة لإنجاز الأعمال، بالإضافة إلى الجرد الفعلي للأصول والموازنات التخطيطية، كما أن اهداف نظام الرقابة الداخلية تتعدى الثقة في التقارير والمحافظة على الأصول والالتزام بالقوانين وترشيد استخدام الموارد المتاحة والارتقاء بالممارسة الفعلية للأنشطة وتحقيق الكفاية الانتاجية وذلك من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية حول مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في كشف المخاطر الائتمانية في مجموعة من الوكالات البنكية

المبحث الأول: لمحة عن الوكالات البنكية محل الدراسة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالوكالات البنكية محا الدراسة بولاية برج بوعريريج

المطلب الأول: الوكالة البنكية التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تم إنشاء البنك الوطني الجزائري بموجب قانون 66/178 الصادر في **03** يوليو **1966**م، وهو أول بنك تجاري في الجزائر، وهو عبارة عن مؤسسة مالية ذات أسهم ومؤسسة عمومية ذات رأس مال يقدر بـ **41.6** مليار دينار، ويضم البنك حاليا **277** وكالة موزعة على17 مديرية جهوية للاستغلال وأكثر من **31** وكالة رئيسية، وكان مكلف بتمويل عدة قطاعات اقتصادية وتتمثل في القطاع الزراعي، قطاع التجارة الخارجية، ومختلف قطاعات الاقتصاد الزراعي، ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها الفلاحة في الجزائر، فتطورها يعتبر خطوة هامة للدولة والاقتصاد الفلاحي وبموجب المرسوم **106/82** الصادر في **07** جمادي الأول **1402** هـ، الموافق لـ **13** مارس **1982**م، تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث نشر القرار في الجريدة الرسمية رقم **11** في **16** مارس **1982** م وحدد قانونه الأساسي. [1]

و قد ظهر هذا البنك في تلك الفترة لسببين رئيسيين هما:

– الرغبة في تدعيم قطاع الفلاحة بهدف زيادة مردوديته ومنه تحقيق الأمن الغذائي للبلاد ورفع المستوى المعيشي لسكان الأرياف وتحسين ظروف حياتهم.

– الظروف الاقتصادية التي أدت إلى إنشاء هذا البنك من أجل رفع حصة المنتجات الزراعية في مجال الإنتاج الوطني، تنمية الرعي، بناء السدود وحفر الآبار، زيادة المساحات الصالحة للزراعة واستصلاح أراضي جديدة.

ولقد ضم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في قائمة البنوك المتخصصة للتكفل بتمويل احتياجات القطاع الفلاحي وكذا تمويل مختلف النشاطات المتمثلة في بناء السدود والمؤسسات الفلاحية والصناعة المرتبطة مباشرة بقطاع الفلاحة وكذا مختلف التنظيمات الفلاحية إضافة إلى قطاع الصيد البحري وتنظيم الغابات كذلك تمويل كل المشاريع التي تساهم في تنمية الأرياف.

[1] بن شيخ محمد أمين، دور الرقابة المصرفية في تفعيل أداء البنوك التجارية، دراسة ميدانية: بنك الفلاحة والتنمية الريفيّة، وكالة 696 برج بوعريريج، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014–2015، ص 91.

ثانيا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج بوعريريج هي واحدة من الوكالات التابعة لولاية البرج بهدف توسيع مجال نشاط البنك وخدمة زبائنه الموجودين بالولاية حيث مهمته تطوير القطاع الفلاحي وكذا ترقية المناطق الريفية حيث يوجد بالوكالة **23** موظف وموظفة، تختلف مهام كل واحد عن الاخر.[2]

ثالثا: الهيكل التنظيمي لوكالة BADR برج بوعريريج:

الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج

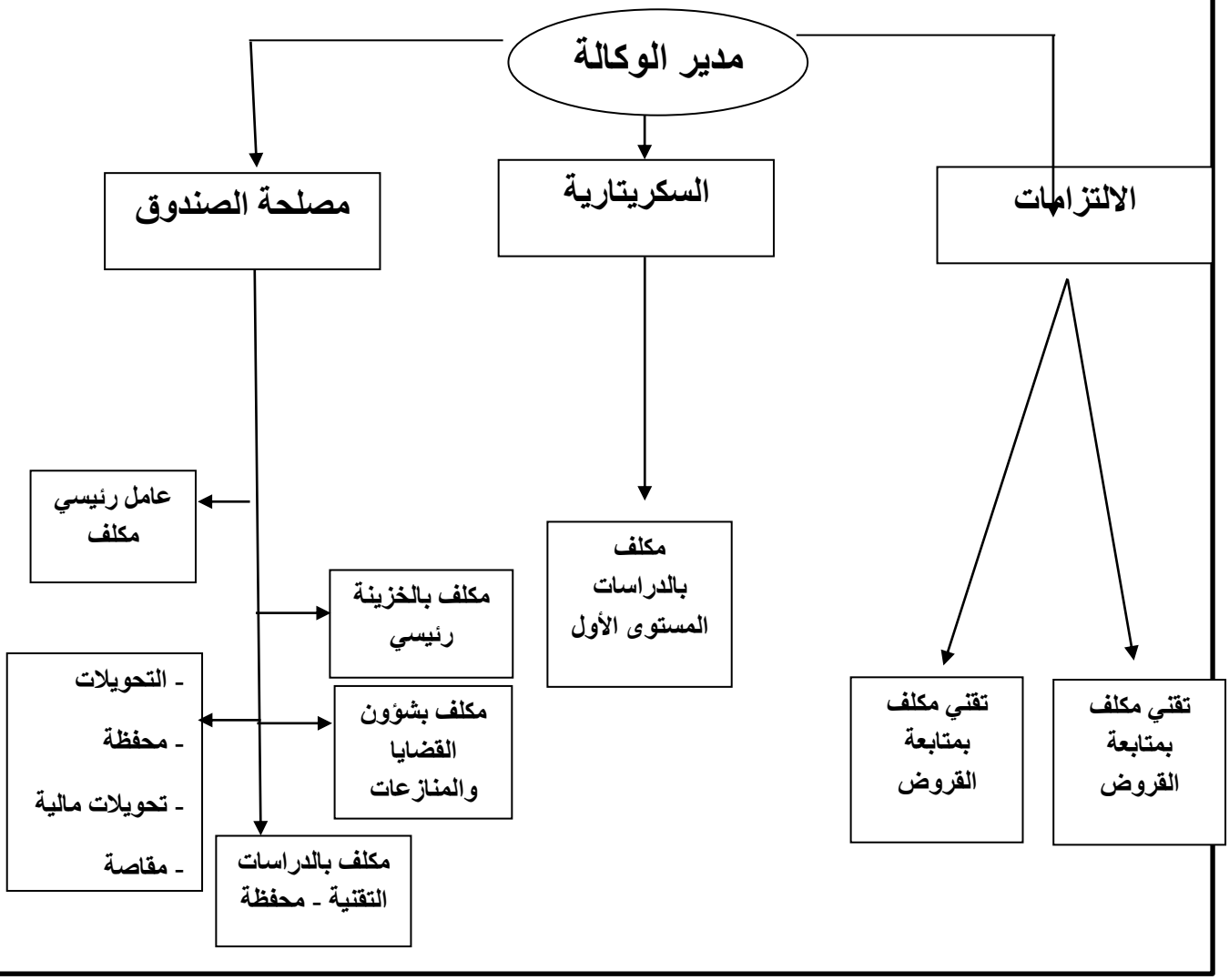

[2] تقرير سنوي عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية نقلا عن الموقع www.BADR.com بتاريخ 13/04/ 2019على الساعة 22:00.

المصدر: تقرير حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الثاني: الوكالة البنكية التابعة لبنك التنمية المحلية

في **20** /**4**/ **1985** وبموجب المرسوم رقم **85184** انبثق من القرض الشعبي بنك التنمية المحلية وعلى هذا الأساس تأسس هذا البنك وهو أخر بنك تم تأسيسه قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات.

لقد بدأ بنك التنمية المحلية نشاطه البنكي ب: **39** وكالة بنكية التي تم تحويلها من القرض الشعبي الوطني و**550**عامل و**89000** حساب وبهذا أصبحت هذه الأخيرة شركة مساهمة بعدما تقرر إعطاء الاستقلال المالي للمؤسسات العمومية برأسمال يقدر ب: **1440** مليون دج، وهذه الإحصائيات في **20** فيفري **1989**، ولقد تطورت شبكة بنك التنمية المحلية بالتدرج ليشمل جميع أنحاء الوطن وتغطي به كل **48** ولاية ب: **153** وكالة بنكية في عام **2001**.[3]

أولا: نشأة ومهام وكالة برج بوعريريج:

بنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج بدأت العمل في سنة **1985** م متواجدة في وسط مدينة برج بوعريريج المركز محاذية للسوق الأسبوعي حيث جهزت بأحدث الوسائل العصرية للجانب التسييري كالحاسوب وآلات العد الالكترونية... ونشأت هذه الوكالة في إطار استراتيجية بنك التنمية المحلية في تدعيم وتوسيع نشاطاته البنكية المختلفة عبر الوطن لتنمية وتلبية طلبات تمويل المشاريع المحلية (الولاية، البلدية). وتتمثل مهامها فيما يلي:[4]

- تمويل المؤسسات العمومية(المحلية الصغيرة والمتوسطة)؛
- تمويل الاستثمارات(كالنشاطات الحرة، مخابر، عيادات)؛
- دراسة واتخاذ قرار منح القروض للزبائن في حدود إمكانيات الوكالة؛
- طلب الضمانات قبل منح القرض؛
- تقديم قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل بغرض الاستثمارات المتنوعة الأهداف والغايات.

[3] مطوية تعريفية ببنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج

[4] الموقع الالكتروني الرسمي لبنك التنمية المحلية: www.bdl.net بتاريخ 2019/04/15.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك التنمية المحلية برج بوعريريج

الشكل (04): الهيكل التنظيمي لوكالة بنك التنمية المحلية ببرج بوعريريج

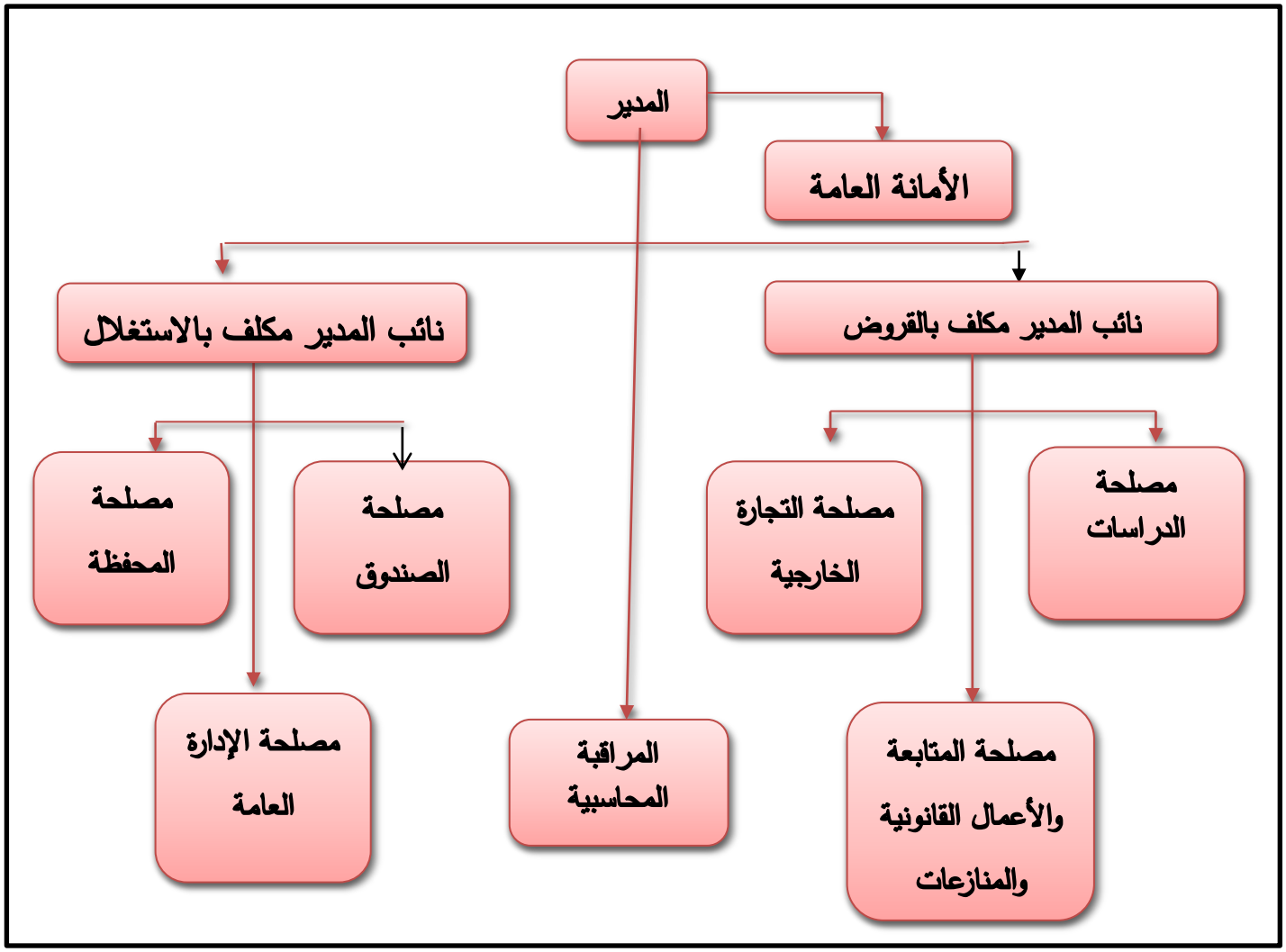

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الوكالة البنكية من طرف البنك.

المطلب الثالث: الوكالة البنكية التابعة لبنك الوطني الجزائري

يلعب البنك الوطني الجزائري كغيره من المؤسسات المصرفية دورا فعالا في إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية عن طريق تشجيعه للاستثمار سواء في القطاع العام أو الخاص.[5]

[5] مطويات تعريفية بالبنك الوطني الجزائري وجدت على بنك BNA وكالة برج بوعريريج.

أولا: نشأة ومهام الوكالة البنكية التابعة لبنك الوطني الجزائري:[6]

لم يكن للجزائر نظام بنكب وطنب بعد الاستقلال ولكن في نهاية **1962** قامت بتأسيس أول بنك وهو البنك المركزي الجزائري في **1962/12/13**، وتم إنشاء البنك الوطني الجزائري في إطار اعتماد الدولة الجزائرية على تأميم قطاع البنوك وهذا بموجب الأمر رقم **66– 178** المؤرخ في **1966/06/13**، وهو أول بنك في الجزائر، وهو عبارة عن مؤسسة اقتصادية ذات أسهم ومؤسسة عمومية مقرها الاجتماعي بالعاصمة، وذات رأس مال مقدر بـ**41.6** مليار دينار وذلك بعد عملية الإصدار للاسهم مقدر حجمها بحوالي **27000** سهم بواقع مليون دينار للسهم وذلك حسب الإحصائيات المعلنة بتاريخ جوان **2009** على الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك، ويضم حاليا **277** وكالة موزعة على **17** مديرية جهوية لاستغلال وأكثر من **31** وكالة رئيسية، ونظرا للإمكانيات المادية والبشرية التي يتمتع بها البنك الوطني الجزائري وكذلك توفره على الحد الادنى من الشروط التي سمحت له بأن يكون أول بنك يسلم له الاعتماد من طرف البنك العالمي وهذا بتاريخ **1995/09/05**.

تتمثل مهام الوكالة البنكية التابعة لبنك الوطني الجزائري في:

- منح القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية ماعدا الصيد البحري، السياحة، والصناعات التقليدية لان ذلك من مهام القرض الشعبي الجزائري؛
- يلعب دور البنك المراسل بالنسبة للبنوك الأجنبية؛
- تمويل عمليات التجارة الخارجية؛
- إنشاء وتسيير الخزائن الحديدية؛
- معالجة كل عمليات الصرف، نقدا أو لأجل؛
- استقبال الودائع من الجمهور، ومختلف المؤسسات عن طريق الحساب أو غيره، تحت الطلب أو لأجل، وكذا إصدار اذونات وسندات الخزينة؛
- تقديم مساعدات للدولة والهيئات العمومية وتنفيذها وفقا لضمانات معينة؛
- اكتتاب، خصم، وشراء كل الأوراق التجارية والمالية.

[6] الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك الوطني الجزائري: www.bna.dz

ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة البنكية التابعة لبنك الوطني الجزائري:

من خلال التمعن في الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة برج بوعريريج نجده مقسم إلى كما يلي:

الشكل (5): الهيكل التنظيمي للوكالة البنكية التابعة للبنك الوطني الجزائري

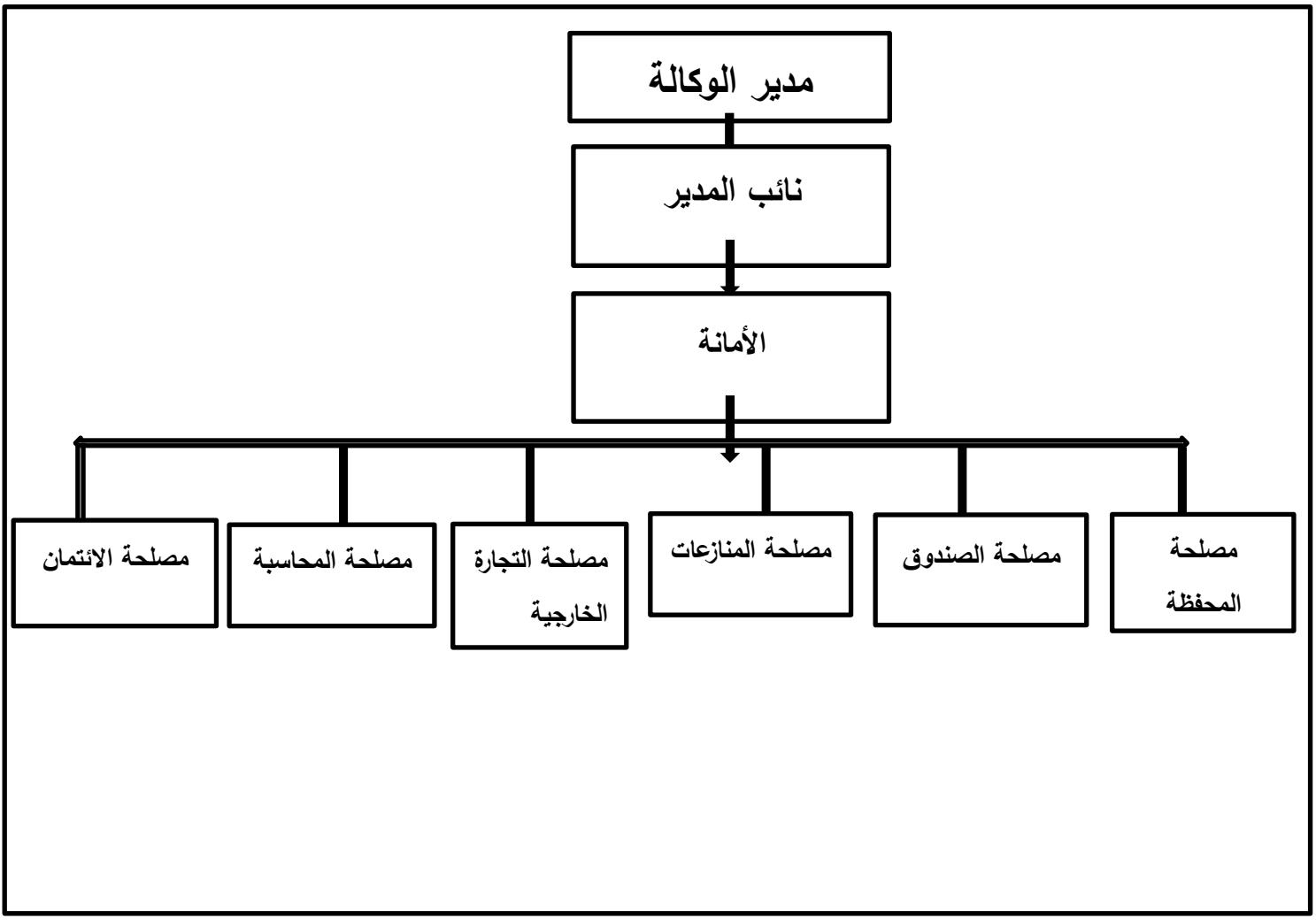

المصدر: وثائق البنك الوطني الجزائري.

يمثل الشكل هيكلة البنك الوطني الجزائري حيث يوضح التفرع الداخلي للبنك بمختلف المصالح تحت إشراف مدير الوكالة، حيث يعمل على تسيير كل من مصلحة المحفظة، مصلحة الصندوق، مصلحة المنازعات، مصلحة التجارة الخارجية، مصلحة المحاسبة، ومصلحة الائتمان بالتعاون مع نائبه.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

سيتم التعرف في هذا المبحث على كل من مجتمع الدراسة وعينتها، أسلوب جمع البيانات، كيفية تصميم استبيان البحث، الأدوات الإحصائية المستعملة، طريقة التحليل الإحصائي للبيانات.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

اقتصر مجتمع الدراسة على إطارات مجموعة من الوكالات البنكية (الوكالة البنكية التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، الوكالة البنكية التابعة لبنك التنمية المحلية، الوكالة البنكية التابعة للبنك الوطني الجزائري)، لكن هذه الدراسة لم تمس جميع الوكالات التابعة لهذه البنوك، بل مست جزءا منها فقط والمتواجدة على مستوى ولاية برج بوعريريج والتي بدورها تمثل عينة الدراسة وقد تم توزيع **50** استبيان صُمِم لأغراض هذه الدراسة، حيث استعيد منها **38** استبيان أي بنسبة استرجاع قدرها **76%** وكان عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل **35** استبيان.

المطلب الثاني: أسلوب جمع البيانات والأدوات الاحصائية المستعملة

أولا: أسلوب جمع البيانات

تم جمع البيانات اللازمة للدراسة بالاعتماد على الاستقصاء، وذلك من خلال تصميم استبانة حول "دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية" [7] وتتكون استبانة الدراسة من قسمين:

القسم الأول: يعبر عن البيانات الشخصية والوظيفية للمستجيب (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

القسم الثاني: يعبر عن مدى مساهمة الرقابة الداخلية في كشف ورصد مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، ويتكون من خمسة محاور:

المحور الأول: يتكون من **8** فقرات تعبر عن مدى دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض.

المحور الثاني: يتكون من **6** فقرات تعبر عن دور نظام الرقابة الداخلية في استشعار إشارات الإنذار المبكر لمخاطر الائتمان.

المحور الثالث: يتكون من **9** فقرات تعبر عن دور نظام الرقابة الداخلية في التعرف على مخاطر القروض.

المحور الرابع: يتكون من **5** فقرات تعبر عن دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض.

[7] بالاعتماد على استبيان بوطورة فطيمة.

المحور الخامس: يتكون من **5** فقرات تعبر عن الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض.

ثانيا: الأدوات الاحصائية المستعملة

اعتمد في معالجة بيانات هذه الدراسة على الأدوات الإحصائية التالية: اختبار كولمجوروف- سمرنوف (K-S) kolmogorov-Smirnov لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لوصف بيانات العينة من حيث خصائصها، اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's) لمعرفة ثبات الاستبانة حيث يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح فاذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فان قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس اذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيم المعامل تساوي الواحد الصحيح، معامل ارتباط سبيرمان لقياس درجة الارتباط، يستخدم هذا الاختبار لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي والعلاقة بين المتغيرات، المتوسط الحسابي لمعرفة درجة الموافقة والانحراف المعياري لقياس درجة تشتت قيم إجابات أفراد العينة عن المتوسط الحسابي.

مقياس "ليكرت" الذي يحتوي على خمس درجات، والذي يعتبر من المقاييس المناسبة لقياس إجابات أفراد العينة لفقرات الاستبانة حسب كما يلي:

الجدول رقم (01): درجات مقياس ليكرت الخماسي.

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

تم الاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS** الإصدار**19** في تحليل البيانات إحصائيا.

المطلب الثالث: التحليل الإحصائي للبيانات

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار كولمجوروف – سمرنوف **kolmogorov-Smirnov Test** (**K-S**) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا،

اتضح لنا من نتائج الاختبار أن القيمة الاحتمالية (**Sig**) لجميع عبارات الاستبيان كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بذلك فهي دالة إحصائية.

ثانيا: صدق المقياس:

ذلك من خلال الاعتماد على الاتساق الداخلي والصدق البنائي.

أ- الاتساق الداخلي: تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة، من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

✓ **نتائج الاتساق الداخلي للمحور الأول:**

يوضح الجدول رقم (02) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لهذا المحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المحور صادقا في قياس ما وضع لقياسه.

الجدول رقم (02): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لهذا المحور

الفقرة	1	2	3	4	5	6	7	8
معامل الارتباط (سبيرمان	0.465	0.423	0.616	0.508	0.582	0.595	0.577	0.627
القيمة الاحتمالية (Sig)	0.031*	0.040*	0.000*	0.020*	0.011*	0.000*	0.017*	0.000*

*الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

✓ **الاتساق الداخلي للمحور الثاني.**

الجدول رقم (03): يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لهذا المحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المحور صادقا في قياس ما وضع لقياسه.

الجدول رقم (03): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لهذا المحور.

الفقرة	01	02	03	04	05	06
معامل الارتباط سبيرمان	0.689	0.658	0.553	0.579	0.670	0.622
القيمة الاحتمالية(sig)	*0.000	*0.000	*0.021	*0.013	*0.000	*0.000

* الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**.

✓ **الاتساق الداخلي للمحور الثالث:**

الجدول رقم (04): يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لهذا المحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المحور صادقا في قياس ما وضع لقياسه.

الجدول رقم (04): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لهذا المحور.

الفقرة	01	02	03	04	05	06	07	08	09
معامل الارتباط سبيرمان	0.546	0.592	0.681	0.696	0.510	0.886	0551	0.764	0.594
القيمة الاحتمالية(sig)	*0.001	*0.000	*0.000	*0.000	*0.020	*0.001	*0.001	*0.000	*0.000

*الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

✓ **الاتساق الداخلي للمحور الرابع:**

الجدول رقم (05): يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والدرجة الكلية لهذا المحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المحور صادقا في قياس ما وضع لقياسه.

الجدول رقم (05): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والدرجة الكلية لهذا المحور.

الفقرة	01	02	03	04	05
معامل الارتباط سبيرمان	0.806	0.675	0.644	0.683	0.528
القيمة الاحتمالية (sig)	*0.000	*0.000	*0.000	*0.000	*0.001

*الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**.

✓ **الاتساق الداخلي للمحور الخامس:**

يوضح الجدول رقم (06) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس والدرجة الكلية لهذا المحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المحور صادقا في قياس ما وضع لقياسه.

حيث كانت درجة الارتباط بين جميع فقرات المحور الخامس والدرجة الكلية هي: 0.755

الجدول رقم (06): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس والدرجة الكلية لهذا المحور.

الفقرة	01	02	03	04	05
معامل الارتباط سبيرمان	0.519	0.787	0.689	0.550	0.647
القيمة الاحتمالية (Sig)	*0.000	*0.001	*0.000	*0.000	*0.001

* الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**.

ب–الصدق البنائي: يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول اليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

المحاور	معامل الارتباط سبيرمان	الفيمة الاحتمالية sig
01	*0.436	0.009
02	*0.551	0.001
03	*0.762	0.000
04	*0.700	0.000
05	*0.827	0.000

يبين الجدول رقم (7) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبيان دال احصائيا عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$، وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

– **ثبات الاستبانة:** قد تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرو نباخ، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (08).

الجدول رقم (08): معامل ألفا كرونباخ.

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	8	0.629
المحور الثاني	6	0.602
المحور الثالث	9	0.659
المحور الرابع	5	0.755
المحور الخامس	5	0.715
المجموع	**33**	**0.805**

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل قسم حيث قدرت بـ **0.629**، **0.602**، **0.659**، **0.755** و**0.715**، كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبانة **0.805**، وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (**01**) قابلة للتوزيع، وبذلك نثبت صدق الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج.

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

المطلب الأول: الوصف الإحصائي لأفراد العينة وفق البيانات الشخصية والوظيفية

أولا: توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	22	62.9
أنثى	13	37.1
المجموع	**135**	**100**

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

من خلال الجدول رقم (**09**) نلاحظ أن ما نسبته **62.9%** من أفراد العينة هم ذكور، بينما الباقي **37.1%** هم إناث، ويرجع ذلك إلى طبيعة وثقافة المجتمع، حيث أن أغلب الاناث يفضلن العمل في مجال التربية والتعليم، كما أن معظمهن ليس لديهن الاهتمام بتطوير المسار الوظيفي والوصول إلى مراكز قيادية بسبب الانشغال والاهتمام بالأسرة.

- ✓ **توزيع أفراد العينة حسب العمر:**

الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب العمر.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	**10**	**28.6**
من 30 سنة إلى أقل من 45 سنة	**19**	**54.3**
أكثر من 40 سنة	**6**	**17.1**
المجموع	**35**	**100**

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**.

يتضح من الجدول رقم (**10**) أن ما نسبته **28.6%** من أفراد العينة أعمارهم تقل عن **30** سنة، **54.3%** تتراوح من **30** سنة إلى أقل من **45** سنة، بينما **17.1%** أعمارهم أكثر من **45** سنة، ويتضح من النتائج أن الفئة العمرية لأفراد العينة تتركز على الأفراد ذوي الأعمار الأكثر هي من **30**الى أقل من **40** سنة ويفسر ذلك إلى أن عينة الدراسة تمثل قمة العطاء الممزوجة بالخبرة والمعرفة.

- توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية:

الجدول رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية.

الشهادة العلمية	التكرار	النسبة المئوية %
ليسانس	19	54.3
ماجستير	10	28.6
دكتوراه	0	0
أخرى	6	17.1
المجموع	**35**	**100**

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

من الجدول رقم (**11**) يلاحظ أن ما نسبته **54.3%** من أفراد العينة حملة شهادة ليسانس، **28.6%** من حملة شهادة الماجستير، **17.1%** من حملة شهادة الدكتوراه، حيث أن هذه النسب تدل على أن أفراد العينة يتمتعون بمؤهلات علمية تتوافق مع متطلبات مناصبهم.

- ✓ **توزيع أفراد العينة حسب مدة الخبرة:**
- ✓ **الجدول رقم (12): توزيع أفراد العينة حسب مدة الخبرة.**

مدة الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	**8**	**22.9**
من 5 إلى 10 سنوات	**16**	**45.7**
من 11 إلى 15 سنة	**8**	**22.9**
أكثر من 15 سنة	**3**	**8.6**
المجموع	**35**	**100**

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**.

نلاحظ من الجدول رقم (**12**) أن ما نسبته **22.9%** تقل خبرتهم عن **5** سنوات، **45.7%** خبرتهم تتراوح ما بين **5** سنوات و**10** سنوات، **22.9%** خبرتهم تتراوح ما بين **11** و**15** سنة، **8.6%** خبرتهم تفوق **15** سنة، ويتضح من النتائج أن أغلبية أفراد العينة ذوي خبرة في مجال اختصاصهم.

المطلب الثاني: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية

أولا: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالمحور الأول "دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض":

سنحاول تجميع إجابات عينة الدراسة حول فقرات هذا المحور والمتعلق بدور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض في جدول يبين تكرار ونسبة كل فقرة، كما سنستعمل مقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي) ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري)، ودرجة المعنوية والجدول رقم (**13**) يوضح ذلك:

الجدول رقم (13): نتائج الدراسة حول دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض

رقم الفقرة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ادرجة المعنوية(sig)	درجة الموافقة
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة				
01	0	0	1	%2.9	1	%2.9	18	%51.4	15	%42.9	1.66	0.684	0.016	عالية
02	0	0	2	%5.7	2	%5.7	24	%68.6	7	%20	1.97	0.707	0.000	عالية
03	0	0	4	%11.4	8	%22.9	15	%42.9	8	%22.9	2.23	0.942	0.023	عالية
04	0	0	0	0	3	%8.6	20	%57.1	12	%34.3	1.74	0.611	0.002	عالية
05	0	0	6	%17.1	4	%11.4	15	%42.9	10	%28.6	2.17	1.043	0.008	عالية
06	0	0	0	0	5	%14.3	20	%57.1	10	%28.6	1.86	0.648	0.003	عالية
07	0	0	0	0	5	%14.3	23	%65.7	7	%20	1.94	0.591	0.001	عالية
08	0	0	0	0	5	%14.3	17	%48.6	13	%37.1	1.77	0.690	0.019	عالية
المجـــــــــــموع											1.91	0.739	0.009*	عالية

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **spss**.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن درجة الموافقة على **الفقرة الأولى** والدالة على وجود نظام رقابة ائتمانية لمتابعة المشاريع الممولة من قبل البنك من طرف إدارة الائتمان أمرا ضروريا عالية، بمتوسط حسابي قدره **1.66** وانحراف معياري قدره **0.684**، وهذا لوجود نظام رقابة لمعالجة التعثر الممكن وقوعه بالإضافة إلى وجود سياسات لمتابعة الائتمان من خلال الاستمرار في تقصي الحالة المالية للعميل بعد حصوله على القرض بقصد التحقق من قدرته على السداد.

أما **الفقرة الثانية** والدالة على متابعة ظروف العميل الممول، والتأكد المستمر لقدرته على السداد بإجراء تحليلات شاملة لأرصدة حساباته في البنك كانت درجة الموافقة عليها أيضا عالية، بمتوسط حسابي قدره **1.97** وانحراف معياري قدره **0.707**، وهذا يدل على قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته.

الفقرة الثالثة والدالة: على متابعة مدى استقراء إدارة الائتمان للمشاكل التي يتعرض لها العميل دوريا تبعا لأوضاعه، من خلال قاعدة البيانات التوثيقية للبنك، كانت درجة الموافقة عليها عالية بمتوسط حسابي قدره **2.23** وانحراف معياري قدره **0.942**، وهذا يدل على وجود إدارة ائتمان فعالة.

الفقرة الرابعة والدالة على متابعة تحديث الملفات الائتمانية بشكل يضمن احتوائها كل المعلومات الحديثة والضرورية، كانت درجة الموافقة عليها عالية بمتوسط حسابي قدره **1.74** وانحراف معياري قدره **0.611**، وهذا يدل على محاولة مواكبة التطورات فيما يخص تحديث الملفات الائتمانية للحصول على معلومات حديثة ودقيقة.

الفقرة الخامسة والدالة على امكانية الحصول على معلومات مفيدة من الاستخبارات المعلوماتية عن العملاء للتخفيف من المخاطر الائتمانية، كانت درجة الموافقة عليها عالية بمتوسط حسابي قدره **2.17** وانحراف معياري قدره **1.043**، يدل على وضوح المعلومات ودقتها.

الفقرة السادسة والدالة على وجود سياسة ائتمانية واضحة ومكتوبة تشمل كل من مراحل منح القروض بما فيها آليات متابعة القروض الممنوحة، ويعتبر ذلك من أولويات البنك حتى يلزم الوكالات التابعة له على اتباعها في اجراءات منحها للقروض، كانت درجة الموافقة عليها أيضا عالية بمتوسط حسابي قدره **1.86** معياري قدره **0.648** وهذا يدل على كفاءة سياسة الائتمان.

الفقرة السابعة والدالة على: يتولى نظام الرقابة الداخلية في البنك التأكد من وجود مقياس كمي لمتابعة القروض المتعثرة من قبل إدارة الائتمان، كانت درجة الموافقة عليها عالية بمتوسط حسابي قدره **1.94** وانحراف معياري قدره

0.591، وهذا يدل على وجود نظام لمتابعة القروض المتعثرة من قبل إدارة الائتمان، لتحديد خطورة القرض المتعثر ومعرفة أسباب تعثره مما يستدعي ضرورة معالجته.

الفقرة الثامنة: والدالة على: وجود تقارير دورية عن وضعية القروض الممنوحة وتواريخ استحقاق أقساطها، كانت درجة الموافقة عليها عالية بمتوسط حسابي قدره **1.77** وانحراف معياري قدره **0.690**، مما يدل على أن التركيز على وجود تقارير دورية عن متابعة القروض الممنوحة من قبل البنك يهتم به بشكل جيد.

وبعد حساب المتوسط الحسابي العام المقدر **بـ1.91**، والانحراف المعياري العام المقدر بـ **0.739 ;**ومستوى معنوية **0.009**، وجدنا أن هناك درجة موافقة عالية على المحور الأول والدال على مدى تماشي دور نظام الرقابة الداخلية والمتابعة المستمرة للقروض، حيث تعد المتابعة عنصرا رئيسيا من عناصر الإدارة الائتمانية السليمة، ففي حال وجود نظام سليم للمتابعة فإن البنك يستطيع اكتشاف مظاهر تعثر المقترض في وقت مبكر، ويكون بإمكانه معالجة التعثر بأقل الخسائر الممكنة، أما اذا لم يكن لدى البنك نظام للمتابعة فإنه سيفاجئ في حال التعثر في وقت متأخر ومن ثم سيكون خسارته كبيرة.

وهذا ما يدل قبول الفرضية الأولى عند مستوى معنوية **0.05**، أي أن لنظام الرقابة الداخلية دور في المتابعة المستمرة للقروض.

ثانيا: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالمحور الثاني: "دور نظام الرقابة الداخلية في استشعار اشارات الانذار المبكر لمخاطر الائتمان":

سنحاول تجميع إجابات عينة الدراسة حول فقرات هذا المحور والمتعلق **بدور نظام الرقابة الداخلية في استشعار اشارات الانذار المبكر لمخاطر الائتمان** في جدول يبين تكرار ونسبة كل فقرة، كما سنستعمل مقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي) ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري)، وأخيرا درجة المعنوية والجدول رقم (**14**) يوضح ذلك.

الجدول رقم (14): نتائج الدراسة حول دور نظام الرقابة الداخلية في استشعار اشارات الانذار المبكر لمخاطر الائتمان.

رقم الفقرة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة المعنوية(sig)	درجة الموافقة
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة				
01	1	2.9%	4	11.4%	5	%14.3	10	28.6%	15	42.9%	2.03	1.15	0.032	عالية
02	2	5.7%	3	8.6%	7	20%	19	54.3%	4	11.4%	2.43	1.008	0.001	عالية
03	0	0%	2	5.7%	1	2.9%	25	71.4%	7	%20	1.94	0.684	000.0	عالية
04	0	0%	0	0%	4	11.4%	19	%54.3	12	34.3%	1.77	0.646	0.004	عالية
05	0	%0	0	%0	3	%8.6	16	%45.7	16	%45.7	1.63	0.646	0.005	عالية
06	0	0%	2	5.8%	4	11.4%	23	65.7%	9	17.1%	2.06	0.725	000.0.	عالية
المجمـــــــــــــــوع											1.97	0.80	0.007*	عالية

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن درجة الموافقة على **الفقرة الأولى** والدالة على: توجد رقابة على تدني ربحية العميل لعدة فترات والتأخر في دفع الالتزامات للموردين عالية، بمتوسط حسابي قدره **2.03** وانحراف معياري قدره **1.15**، وهذا يدل على وجود رقابة العميل والتحفظ في تقرير الحسابات.

الفقرة الثانية والدالة: توجد رقابة على تدني ربحية العميل لعدة فترات والتأخر في دفع الالتزامات للموردين، كانت درجة الموافقة عليها عالية بمتوسط حسابي قدره **2.43** وانحراف معياري قدره **1.008** وهذا يدل على وجود رقابة على تدني ربحية العميل، والتي عادة يمكن معرفتها من خلال الزيارات الميدانية التي يقوم بها المسؤولون عن الزيارات في البنك للمقترض.

الفقرة الثالثة والدالة: توجد رقابة على بيانات العميل المالية لدى البنك خاصة بعد منح القرض والتركيز على تدفقاته النقدية وقيمة الضمانة القابلة للتحويل، كانت درجة الموافقة عليها عالية بمتوسط حسابي قدره **1.94** وانحراف معياري قدره **0.684**، وهذا يدل على وجود رقابة على بيانات العميل خاصة بعد منح القرض، والغاية منه تحديد مدى توافر القدرة لدى العميل على تسديد الالتزامات لدى البنك في مواعيدها.

الفقرة الرابعة والدالة: توجد رقابة على الطلبات المتكررة للعميل بإعادة الجدولة، كانت درجة الموافقة عليها بمتوسط حسابي قدره **1.77** وانحراف معياري قدره **0.646**، هذا يدل على الرقابة على الطلبات المتكررة للعميل بإعادة الجدولة.

الفقرة الخامسة والدالة: توجد رقابة على التأخر في تحصيل الديون وارتفاع الديون المعدومة، كانت درجة الموافقة عليها عالية بمتوسط حسابي قدره **1.63** وانحراف معياري قدره **0.646**، هذا يدل على كفاءة الرقابة على الديون، حيث تهتم الوكالات محل الدراسة بمتابعة تحصيل الديون للتخفيف بشكل كبير من مشكلة القروض المتعثرة مبكرا.

الفقرة السادسة والدالة: توجد رقابة على استقلال سقوف القروض للعميل وضعف المدى الذي يتحرك فيه، كانت درجة الموافقة عليها عالية بمتوسط حسابي قدره **2.06** وانحراف معياري قدره **0.725**، هذا يدل على التحوط من المخاطر الائتمانية، حيث يهتم الوكالات محل الدراسة بمعاملات المقترض من خلال مراقبة حسابه لدى البنك.

وبعد حساب المتوسط الحسابي العام المقدر بـ **1.97**، والانحراف المعياري العام المقدر بـ **0.80** ومستوى معنوية اجمالية تقدر بـ **0.007** وجدنا أن هناك درجة موافقة عالية على المحور الثاني والدال على دور نظام الرقابة الداخلية في استشعار اشارات الإنذار المبكر لمخاطر الائتمان، حيث يعتمد نجاح البنك في سياسات الاقتراض على كفاءة إدارة الائتمان ووجود نظام لمتابعة الائتمان، بالإضافة إلى تقصي الحالة المالية للعميل لأن الكشف المبكر عن الدين المتعثر يعد من أهم اليات الحفاظ على حقوق البنك لدى المقترضين.

ومنه قبول الفرضية الثانية عند مستوى معنوية **0.05**.

ثالثا: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالمحور الثالث: "دور نظام الرقابة الداخلية في التعرف على مخاطر القروض":

سنحاول تجميع إجابات عينة الدراسة حول فقرات هذا المحور والمتعلق بدور نظام الرقابة الداخلية في التعرف على مخاطر القروض، كما سنستعمل مقاييس النزعة المركزية(المتوسط الحسابي) ومقاييس التشتت(الانحراف المعياري)، وأخيرا درجة المعنوية والجدول رقم(15) يوضح ذلك:

الجدول رقم (15): نتائج الدراسة حول دور نظام الرقابة الداخلية في التعرف على مخاطر القروض

رقم الفقرة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة المعنوية	درجة الموافقة
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة				
01	0	%0	5	%14.3	9	25.7%	11	%31.4	10	%28.6	2.26	1.039	0.029	عالية
02	0	%0	6	%17.1	5	14.3%	23	65.7%	1	2.9%	2.46	0.817	0.00	عالية
03	0	0%	2	%5.7	11	31.4%	17	48.6%	5	14.3%	2.29	0.789	0.012	عالية
04	0	%0	5	14.3%	10	28.6%	14	40%	6	17.1%	2.40	0.946	0.041	عالية
05	0	%0	3	8.6%	5	14.3%	22	62.9%	5	14.3%	2.17	0.785	0.000	عالية
06	1	%2.9	7	20%	5	14.3%	12	34.3%	10	28.6%	2.34	0.033	1.187	عالية
07	1	%2.9	9	25.7%	8	22.9%	11	31.4%	6	17.1%	2.66	1.136	0.008	متوسطة
08	0	%0	8	22.9%	7	20%	8	22.9%	12	34.3%	2.31	1.183	0.002	عالية
09	0	%0	3	8.6%	8	22.9%	17	48.6%	7	20%	2.20	0.868	0.009	عالية
المجمـــــــــــــــوع											2.34	0.97	0.014*	عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن درجة الموافقة على **الفقرة الأولى** والدالة على: يقوم البنك بتحديد أنواع المخاطر الائتمانية المحتملة بواسطة دراسات مستمرة عنها كانت عالية، بمتوسط حسابي قدره **2.26** وانحراف معياري قدره **1.039**، وهذا يدل على أن البنك يحتاط من أنواع المخاطر الائتمانية المختلفة.

أما **الفقرة الثانية** والدالة على: توجد بيانات تاريخية شاملة يمكن اعتماد البنك عليها في قياس مخاطر الائتمان، كانت درجة الموافقة عليها متوسطة بمتوسط حسابي قدره **2.46** وانحراف معياري قدره **0.817**، وهذا يدل على وضوح البيانات.

الفقرة الثالثة والدالة على: يتم تحديد مخاطر الائتمان على مستوى المحفظة عن طريق فهم التقارير الناتجة من تصنيف الديون وتركز الائتمان، كانت درجة الموافقة عليها متوسطة بمتوسط حسابي قدره **2.29** وانحراف معياري قدره **0.789**، وهذا يدل على نقص طفيف في فهم التقارير الناتجة من تصنيف الديون وتركز الائتمان.

الفقرة الرابعة والدالة على: توجد أنظمة تصنيف لأسباب المخاطر الائتمانية التي تعرض لها البنك في السابق مع العملاء، كانت درجة الموافقة عليها عالية بمتوسط حسابي قدره **2.40** وانحراف معياري قدره **0.946**، وهذا يدل على كفاءة أنظمة التصنيف، حيث أصبح لدى البنك تصنيفات للمخاطر الائتمانية.

الفقرة الخامسة والدالة على: يوجد اشراف سليم على ان الوثائق في البنك تمكن نظام إدارة المخاطر من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج تقاريرها عن المخاطر الائتمانية السابقة، كانت درجة الموافقة عليها عالية بمتوسط حسابي قدره **2.17** وانحراف معياري قدره **0.785**، وهذا يدل على الاشراف السليم لإدارة البنك.

الفقرة السادسة والدالة: توجد معاملات متبادلة ومشتركة في توصيل المعلومة حول مخاطر الائتمان في الوقت المناسب بين مختلف الادارات في البنك، كانت درجة الموافقة عليها أيضا عالية بمتوسط حسابي قدره **2.34** وانحراف معياري قدره **1.187**، وهذا يدل على سهولة توصيل المعلومات حول المخاطر الائتمانية بين مختلف الادارات في البنك.

الفقرة السابعة والدالة على: أن تطوير بنى تحتية ونظام لإدخال عملية إدارة المخاطر ضمن ثقافة البنك يضمن قيام جميع الموظفين بالتركيز على تحديد وتوقع المخاطر المحتملة، كانت درجة الموافقة عليها عالية بمتوسط حسابي قدره **2.66** وانحراف معياري قدره **1.136**، وهذا يدل على وجود ثقافة إدارة المخاطر الائتمانية لدى البنك.

الفقرة الثامنة والدالة على: يقوم البنك بدراسة حول تحديد وتحليل المخاطر المحتملة الحدوث للخدمات المصرفية الجديدة قبل تفعيلها، كانت درجة الموافقة عليها أيضا عالية بمتوسط حسابي قدره **2.31** وانحراف معياري قدره

1.183، هذا يدل على البنك يتبع سياسة مجدية للخدمات المصرفية الجديدة، حيث هذه العمليات الجديدة سيتم تنفيذها على أساس تحليل المخاطر المرتبطة بها وبالاعتماد على البيانات التاريخية للعملاء؛

الفقرة التاسعة والدالة على: توفر تقارير إدارة المخاطر الدورية المعلومة المعينة عن مراجعة التقنيات المستخدمة لقياس مخاطر الائتمان، وتساعد هذه القاعدة الرقابة الداخلية في أداء مهامها، كانت درجة الموافقة عليها أيضا عالية بمتوسط حسابي قدره **2.20** وانحراف معياري قدره **0.868**، وهذا يدل على السير الحسن للرقابة الداخلية، بالإضافة إلى اعتماد الأليات الحديثة لقياس المخاطر الائتمانية.

وبعد حساب المتوسط الحسابي العام المقدر بـ **2.34**، والانحراف المعياري العام المقدر بـ **0.97** ومستوى معنوية **0.032** وجدنا أن هناك درجة موافقة عالية على المحور الثالث والدال على دور نظام الرقابة الداخلية في التعرف على مخاطر القروض، بمعنى يوجد نقص خفيف فيما يخص تحديد مخاطر الائتمان على مستوى المحفظة، لكن هناك فعالية حول دور نظام الرقابة الداخلية في التعرف على مخاطر القروض، حيث تتعرض العمليات الائتمانية التي تقوم بها البنوك إلى مخاطر عديدة يرتبط البعض منها بطبيعة العمل المصرفي بالإضافة إلى مخاطر اخرى لا يمكن السيطرة عليها لكن يستوجب الأمر التنبؤ بها، حيث يتم التحقق من سياسة البنك لتجنب القصور في تطبيق بعض أساليب السيطرة على هذه المخاطر.

الأمر الذي يجعل من الفرضية الثالثة مقبولة عند مستوى معنوية **0.05**.

رابعا: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالمحور الرابع "دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض":

سنحاول تجميع إجابات عينة الدراسة حول فقرات هذا المحور والمتعلق **بدور نظام الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض** في جدول يبين تكرار ونسبة كل فقرة، كما سنستعمل مقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي) ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري)، درجة المعنوية والجدول رقم (**16**) يوضح ذلك.

الجدول رقم (16): نتائج الدراسة حول دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض

رقم الفقرة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة المعنوية	درجة الموافقة
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة				
01	0	%0	3	%8.6	6	%17.1	14	%40	12	%34.3	2	0.939	0.032	عالية
02	0	%0	4	%11.4	6	%17.1	18	%51.4	7	%20	2.20	0.901	0.003	عالية
03	0	%0	4	%11.4	5	%14.3	17	%48.6	9	25.7%	2.11	0.932	0.005	عالية
04	0	%0	1	%2.9	2	%5.7	24	%68.6	8	%22.9	1.89	0.631	0.001	عالية
05	0	%0	2	%5.7	3	%8.6	26	%74.3	4	%11.4	1.14	0.845	0.000	عالية
المجمـــــــــــــــــــــــــــوع											1.86	0.84	0.008*	عالية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن درجة الموافقة على الفقرة الأولى والدالة على: يراقب نظام الرقابة الداخلية مدى التزام إدارة المخاطر بالسياسات التي حددها مجلس إدارة البنك في تقرير احتمال حدوث المخاطر الائتمانية عالية، بمتوسط حسابي قدره **2** وانحراف معياري قدره **0.939**، وهذا يدل على التزام إدارة المخاطر بالسياسات التي حددها مجلس إدارة البنك.

الفقرة الثانية والدالة على: يحرص نظام الرقابة الداخلية في البنك على المراجعة الدورية لتصنيف الائتمان ولتقديرات إدارة المخاطر لحجم تأثير المخاطر الائتمانية المحتملة، كانت درجة الموافقة عليها عالية بمتوسط حسابي قدره **2.20** وانحراف معياري قدره **0.901**، وهذا يدل على ان نظام الرقابة يحرص على المراجعة الدورية لتصنيف الائتمان.

الفقرة الثالثة والدالة على: يساعد نظام الرقابة الداخلية البنك بمراقبة مدى اهتمام إدارة الائتمان بمتابعة المقترض لإدراك الدلائل المبكرة لتدهور الائتمان الممنوح، باقتراح بعض الشروط التي من شانها التخفيف من درجة المخاطرة، كانت درجة الموافقة عليها عالية بمتوسط حسابي قدره **2.11** وانحراف معياري قدره **0.932**، وهذا يدل على اهتمام إدارة الائتمان بمتابعة القروض لتفادي خطر تدهور الائتمان الممنوح.

الفقرة الرابعة والدالة على: يقوم نظام الرقابة الداخلية بإجراء فحص للتقييم الدوري للضمانات المقدمة من طرف العملاء للتأكد من ان هذه الضمانات لازالت مستمرة، كانت درجة الموافقة عليها عالية بمتوسط حسابي قدره **1.89** وانحراف معياري قدره **0.631**، هذا يدل على فعالية نظام الرقابة الداخلية في الفحص الدوري للضمانات المقدمة من طرف العملاء.

الفقرة الخامسة والدالة على: يعمل نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في البنك استنادا على خطط لتقييم المخاطر الائتمانية المحتملة بشكل دوري، كانت درجة الموافقة عليها عالية بمتوسط حسابي قدره **1.14** وانحراف معياري قدره **0.845**، هذا يدل على ان البنك يتبع خطط في تقييم المخاطر الائتمانية المحتملة بشكل دوري.

وبعد حساب المتوسط الحسابي العام المقدر بـ **1.86**، والانحراف المعياري العام المقدر بـ **0.84 ومستوى معنوية عامة تقدر0.008** وجدنا أن هناك درجة موافقة عالية على المحور الرابع والدال على دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض، أي أن هناك آليات في تقييم مخاطر القروض، حيث تعتبر إدارة البنك هي المسؤول الأول عن عملية تقييم مخاطر القروض، فالإدارة تحدد الأهداف والاستراتيجيات والخطط اللازمة لتحقيق الربح، فنظام الرقابة الداخلية يعطي تأكيد معقول للإدارة بأن تقييم المخاطر تم بشكل صحيح.

و منه الفرضية الرابعة (دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض) مقبولة عند مستوى معنوية **0.05**.

خامسا: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالمحور الخامس "الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض":

سنحاول تجميع إجابات عينة الدراسة حول فقرات هذا المحور والمتعلق بالكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في جدول يبين تكرار ونسبة كل فقرة، كما سنستعمل مقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي) ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري)، والجدول رقم (**17**) يوضح ذلك:

الجدول رقم (17): نتائج الدراسة حول الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض.

رقم الفقرة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة المعنوية	درجة الموافقة
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة				
01	0	%0	2	5.7%	04	%11.4	0	%57.1	9	%25.7	1.97	0.785	0.002	عالية
02	0	%0	5	%14.3	11	31.4%	11	31.4%	8	22.9%	2.37	1.003	0.042	عالية
03	0	0%	4	%11.4	10	28.6%	14	40%	7	20%	2.31	0.932	0.046	عالية
04	0	0%	6	17.1%	4	11.4%	17	48.6%	8	22.9%	2.23	1.003	0.003	عالية
05	1	%2.9	2	5.7%	1	2.9%	14	40%	17	48.6%	1.74	0.980	0.008	عالية
المجـــــــــــــــموع											2.12	0.940	*0.020	عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS** .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن درجة الموافقة على **الفقرة الأولى** والدالة على الرقابة الداخلية تشتمل على تقييم وضع القروض الممنوحة وحركتها وأرصدتها وتحديث المعلومات الائتمانية عن المقترض بهدف تحديد درجة سلامة

القروض الممنوحة، بمتوسط حسابي قدره 1.97 وانحراف معياري قدره **0.785** وهذا يدل على أن البنك يتأكد من سلامة القروض الممنوحة ويتحوط من المخاطر.

أما **الفقرة الثانية** والدالة على: تلتزم إدارة البنك بربط الرقابة الداخلية بإدارة المخاطر كونها أداة لتوقع المشاكل المحتملة والعمل بفعالية على تجنبها درجة الموافقة عليها أيضا عالية بمتوسط حسابي قدره **2.37** وانحراف معياري قدره **1.003** وهذا يدل على تكامل بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر؛

الفقرة الثالثة والدالة على: التدقيق الداخلي كعملية منتظمة تحدد أماكن التعرض للمخاطر ومنع حصولها من خلال إدارة المخاطر التي هي عملية مستمرة بتقييم دوري متواصل، كانت درجة الموافقة عليها عالية بمتوسط حسابي قدره **2.31** وانحراف معياري قدره **0.932** وهذا يدل على وجود إدارة المخاطر في البنك.

الفقرة الرابعة والدالة على: يرسم البنك الاستراتيجيات العامة لإدارة المخاطر ثم يعمل على تطوير أنظمة الرقابة الداخلية، كانت درجة الموافقة عليها عالية بمتوسط حسابي قدره **2.23** وانحراف معياري قدره **1.003** وهذا يدل على البنك ينتهج استراتيجيات لإدارة المخاطر.

الفقرة الخامسة والدالة على: نجاح الرقابة الداخلية في الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض يؤكد على الانتقال من المنظور التقليدي في مجال إدارة مخاطر الائتمان إلى أدوات أكثر تقدما تمكن البنوك من إدارة أصولها بشكل أفضل والمحافظة على نوعية وتركيبة محافظ الائتمان لديها، كانت درجة الموافقة عليها عالية بمتوسط حسابي **1.74** قدره وانحراف معياري قدره **0.980** وهذا يدل على أن البنوك تواكب التطورات حول نظام الرقابة الداخلية.

وبعد حساب المتوسط الحسابي العام المقدر بـ **2.12**، والانحراف المعياري العام المقدر بـ **0.940** ومستوى معنوية **0.020** وجدنا أن هناك درجة موافقة عالية على المحور الخامس والدال على الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض،، وهذا يدل على تكامل نظام الرقابة الداخلية ومخاطر القروض، على اعتبار أن المخاطر الائتمانية من أشد المخاطر التي يتعرض لها البنك في حال فشل أحد العملاء عن تسديد الالتزامات المترتبة عليه في تواريخ الاستحقاق، لذلك فإدارة البنوك أدركت أهمية استخدام مخففات مخاطر الائتمان(مبادئ الاقراض الجيد، تنويع المحفظة الائتمانية، الرقابة على الائتمان)، وهذه العناصر تؤكد على جاهزية البنوك المسبقة للتعامل مع المخاطر الائتمانية.

الأمر الذي يعني قبول الفرضية الخامسة (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في الكشف المبكر لمخاطر القروض)بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية **0.05**.

خاتمة

قائمة المراجع

الخاتمة:

لقد هدفت هذه الدراسة الى بيان كيفية التحكم في مخاطر القروض البنكية من خلال دور نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، فنظام الرقابة الداخلية يعمل على تحقيق أهداف البنوك التجارية، ومقارنة الأداء الفعلي مع ما هو مخطط له، واستخراج الفروقات ومعرفة أسباب الانحرافات، وعل واقع اليوم أصبحت البنوك تواجه مخاطر بنكية متنوعة تفاوتت في درجة خطورتها من بنك الى أخر، لذلك فإن حسن تقييم وتحليل ودراسة ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية، فقد تعرفنا على المخاطر بصفة عامة والمخاطر الائتمانية خصائصها، أنواعها، معاييرها وأساليب الحد منها، كما رأينا مفهوم نظام الرقابة الداخلية، أنواع، أهداف، مكونات ومقومات، بالإضافة الى أساليب نظام الرقابة الداخلية، كما ركزنا على نظام الرقابة الداخلية في البنوك.

من خلال الجانب النظري توصلنا الى النتائج التالية:

– المخاطر الائتمانية تأتي على قمة المخاطر المصرفية، من هنا كان اعتماد البنوك على أسس إدارة مخاطر الائتمان؛

– الاعتماد على مبادئ الاقراض الجيد عند منح القروض، والمراجعة الدورية قبل وبعد المنح، يجعل البنوك تتفادى معظم المشاكل التي تؤثر سلبا على أداء البنوك التجارية؛

– وجود إدارة مخاطر ائتمان جيدة وفعالة يعد من العوامل الحاسمة في استقرار البنك؛

– أهمية التعرف على أنواع المخاطر خاصة الائتمانية وطرق الحد منها؛

– إن مفهوم الرقابة الداخلية كان مجرد مصطلح أما الآن أصبح نظام ضروري لكل بنك تجاري، ويشمل جميع النواحي الإدارية والفنية التي تساهم في تحقيق الأهداف المنشودة؛

– أهمية نظام الرقابة الداخلية في البنوك رفع الكفاءة التشغيلية والالتزام بالسياسات الموضوعة وبتطبيق القوانين، بل تعدتها الى مصداقية الابلاغ المالي وتحسين نوعية التقارير المالية وتقليل الجهد والوقت والتكلفة؛

– نظام الرقابة الداخلية له دور فعال في تقييم أداء البنوك والمؤسسات المالية وهذا من خلال احترام السياسات والقوانين، كذلك التعرف والكشف المبكر للانحرافات والتلاعبات وما قد يكون من قصور وذلك باتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة وفي الوقت المناسب؛

– إن فعالية نظام الرقابة الداخلية يقلل الخطر الائتماني، وحتى يكون نظام الرقابة الداخلية مجديا لابد من توفره على نظام سليم يستند الى معلومات دقيقة ويتميز بعدة خصائص، مما يساعد البنك من الوقوف على الوضعية الحقيقية له.

– بعد اجراء التحليل المطلوب، إضافة الى ما تم عرضه في الجانب النظري من الدراسة، تم التوصل الى النتائج الميدانية التالية:

– توجد علاقة ارتباط قوية بين نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية والمخاطر الائتمانية كما وضح التحليل؛

– وجود سياسة ائتمانية واضحة ومكتوبة تشمل أليات متابعة القروض الممنوحة، كما يقوم البنك بدراسة حول تحديد وتحليل المخاطر المحتملة الحدوث للخدمات البنكية الجديدة قبل تفعيلها؛

– لدى البنوك التجارية إمكانية الحصول على معلومات عن العملاء للتخفيف من المخاطر الائتمانية، حيث أن السياسة الائتمانية للبنك توضح ضرورة الاتصال المستمر بالمقترضين وذلك لتوثيق العلاقة معهم مما يسمح بمعرفة المشاكل التي يواجهها العميل في الوقت الملائم؛

– يتولى نظام الرقابة الداخلية في البنك التأكد من وجود مقياس كمي لمتابعة القروض المتعثرة من قبل إدارة الائتمان، فمن الدعائم الأساسية للتحكم الفعال في المخاطر ضرورة وجود جهاز مراجعة كفؤ أو لجنة مراجعة يعملان على ايجاد نظام رقابي محكم؛

– يقوم البنك بتحديد أنواع المخاطر الائتمانية المحتملة بواسطة دراسات مستمرة عنها، كما يوفر تقارير إدارة المخاطر الدورية المعلومات الكافية عن مراجعة التقنيات المستخدمة لقياس مخاطر الائتمان، وتساعد هذه القاعدة نظام الرقابة الداخلية في أداء مهامها؛

– يستخدم البنك مخففات مخاطر الائتمان من بينها: الضمانات، الكفالات، المشتقات الائتمانية، حيث تقدم البنوك التجارية العديد من أنواع القروض أهمها قروض الفلاحين، حيث يطلب البنك فيها حسب سياسته الائتمانية الضمانات اللازمة لتغطية قيمة القرض والوقاية من مخاطر عدم السداد؛

– التنسيق بين نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي مع إدارة الائتمان لتجنب المخاطر الائتمانية يعني عمل مزيج متكامل من الاجراءات والضوابط التي تكون المحصلة النهائية لها، نموذج يربط بين ربحية البنك ودرجة استجابته للمخاطر الائتمانية؛

– نظام الرقابة الداخلية يربط إدارة المخاطر بعملية تصميم، تطبيق واختبار السياسات والاجراءات لتجنب المخاطر.

أولا: اختبار الفرضيات الفرضية (1):

المحور الأول: دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض.

حرص البنوك على المتابعة المستمرة للقروض، الأمر الذي يؤدي الى قبول الفرضية.

الفرضية(2):

المحور الثاني: دور نظام الرقابة الداخلية في استشعار إشارات الإنذار المبكر لمخاطر الائتمان.

البنوك لديها قدرة على استشعار إشارات الإنذار المبكر فيما يخص المخاطر الائتمانية، لأن إشارات الإنذار الخاصة بالقروض المتعثرة تحتوي على البنود اللازمة لتقييم المقترض بشكل سليم ومتابعة فعالة.

الفرضية(3):

المحور الثالث: دور نظام الرقابة الداخلية في التعرف على مخاطر القروض.

يتم قبول الفرضية لأن نظام الرقابة الداخلية فعال في التعرف على مخاطر القروض، حيث يحتاج البنك الى تقليل المخاطر في عملية الإقراض.

الفرضية(4):

المحور الرابع: دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض.

يتم قبول الفرضية، حيث تولي البنوك أهمية كبيرة في تقييم مخاطر القروض وبالتالي تحقيق أهداف البنك وتنفيذ استراتيجيته.

الفرضية (5):

المحور الخامس: الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض.

التنبؤ المسبق لمخاطر البنوك ورصدها، حيث تقوم البنوك بإدارة المخاطر من خلال مجموعة من النماذج والمعايير بهدف تحديد وقياس ومتابعة تلك المخاطر والرقابة عليها.

حيث توصلنا الى الاتفاق مع مضمون هذه الفرضية وهذا باعتبار أن البنوك وظيفتها الأساسية تتمثل في عملية منح القروض لأنها تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها.

ثانيا: مقترحات الدراسة:

استنادا الى النتائج السابقة نقترح ما يلي:

– من الضروري زيادة اهتمام الإدارة العليا للبنوك التجارية بتأهيل الكادر الوظيفي في مجال إدارة المخاطر لنشرها كثقافة داخل البنك والابتعاد عن حالات الاقراض الغير عادية، بالإضافة الى زيادة درجة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية ومنها الصلاحية الكاملة التي تساعدها في تحسين أداء البنوك؛

– وبالنظر الى وضعية البنك في ما يخص تطبيق اجراءات نظام الرقابة الداخلية، نجد أن الاهتمام موجود بغرض ضمان المعالجة السليمة للبيانات ومنع الغش والتلاعب؛

– التأكيد على أن يكون الهدف من نظام الرقابة الداخلية هو تقليل الأخطاء وتقليص حجم الأخطار التي قد يتعرض لها البنك في ظل الظروف الاقتصادية؛

– مراعاة أن يتضمن كل مكون من مكونات نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الضوابط الرقابية يتم تصميمها بصورة تكاملية وبما يؤكد بأن الأنشطة والعمليات يتم تنفيذها لمقابلة الأهداف المرسومة.

– مواجهة مخاطر القروض والتي أصبحت من الضروري:

- مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل؛
- وضع الاجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر؛

– يجب فهم إدارة المخاطر المصرفية والعمل بها، حيث ينبغي على البنوك استثمار طبيعة العلاقة الايجابية بين إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية، بضرورة وجود علاقات داخلية تعاونية جيدة في هذه البنوك؛

– إن وجود إدارة مخاطر ائتمان جيدة وفعالة يعد من العوامل الحاسمة في استقرار البنك، حيث تعمل البنوك على توفير الرقابة الفعالة كأداة أساسية لإدارة المخاطر؛

– وفي الأخير العمل على جعل نظام الرقابة الداخلية أكثر تكاملا وانسجاما من خلال تطوير أنظمته الفرعية الأساسية المتعلقة بالجوانب الإدارية والمحاسبة المالية وجعله يتماشى مع طبيعة نشاط المؤسسات وحجمها.

ثالثا: الآفاق البحثية المستقبلية

لاشك أنه رغم الجهود المبذولة في إتمام هذه المذكرة، فإن هذه الأخيرة لا تخلو من النقائص بسبب عدم القدرة على تناول كل شيء بالتفصيل، بالإضافة الى قلة المراجع خاصة الكتب، إلا أنه يمكن أن تكون إشكالية نذكر منها:

– دور نظام الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر البنوك التجارية؛

– علاقة نظام الرقابة الداخلية بالعولمة؛

– كفاءة نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية.

قائمة المصادر والمراجع:

I. الكتب:

أولا:اللغة العربية:

1) بوتين محمد ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
2) حماد طارق عبد العال ، ادارة المخاطر، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
3) الحن عبد الفتاح واخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، 2006.
4) حشاد نبيل ، دليلك إلى الرقابة الداخلية والخارجية في المصارف، دار النشر، بيروت – لبنان،2005.
5) سامي ابراهيم السويلم، التحوط في التمويل الاسلامي، الطبعة الاولى، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، 2007.
6) حماد طارق عبد العال ، موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والامريكية والعربية، الجزء 2، الرقابة الداخلية –أدلة الاثبات–الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004.
7) محمود احمد ابراهيم واخرون، انظمة محاسبة التكاليف المحددة، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن،2011.
8) عمر سعيد واخرون ، مبادئ الادارة الحديثة ، مكتبة دار الثقافة، الطبعة 1، عمان،2003.
9) خاف عبد الله، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي، دار الوراق للنشر، عمان، الأردن، دون ذكر سنة النشر.
10) خالد امين عبد الله ، اطار ادارة المخاطرة الائتمانية، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، 2002.
11) الخطيب سمير ، قياس وادارة المخاطر بالبنوك، منشاة المعارف، الاسكندرية، 2005.

ثانيا: اللغة الأجنبية:

12) Remard jean ,théorie et pratique de l’oudit interne ,paris, ED, d’organisation, 2002,p118.

II. المذكرات:

أولا: دكتوراه:

13) بوطورة فضيلة، دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض، دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد والكشف المسبق لمخاطر القوة، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2016/2015.

14) حوري زينب، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية – دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005.

15) محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك– دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلةTOBIN S ، مذكرة مقدمة استكمالا ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه مقدمة الى قسم المصارف، تخصص مصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.

ثانيا: ماجيستير:

16) أبو السعيد يسرى محمد موسى ، العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية – دراسة ميدانية على البنوك العاملة في قطاع غزة– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017.

17) ايمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجا)، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2007.

18) بن شيخ محمد أمين، دور الرقابة المصرفية في تفعيل آداء البنوك التجارية، دراسة ميدانية: بنك الفلاحة والتنمية الريفيّة، وكالة 696 برج بوعريريج، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015.

19) برابح بلال، تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية- دراسة عينة من المراجعين الداخليين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2015/2014.

20) بن عامر نعيمة ، البنوك التجارية وتقييم طلبات الائتمان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية (غير منشورة)، جامعة الجزائر2، 2002/2001، الصحن محمد عبد الفتاح ومحمد السيد، الرقابة و المراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الاسكندرية،2004.

21) بوطورة فضيلة ، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك- دراسة حالة الصندوق للوطني للتعاون الفلاحي، مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع استراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007/2006.

22) وجدان علي أحمد، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين آداء المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2009-2010.

23) الجزائر الخارجي- وكالة قسنطينة 50، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2014.

24) زيد ايمن ، ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل- دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية القرض الشعبي الجزائري والمجموعة العربية المصرفية الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع مالية بنك وتامين، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013/2012.

25) حيدر خالد مسمح ضياء الدين ، قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، قدمت هذه المذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2015.

26) حامد مجيد محمد السامرائي، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية – دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2016

27) محمد ليلى ، ادارة المخاطر المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماجستير، ادارة اعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009.

28) علي ابو كمال ميرفت ، الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية (بازل2)- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، قدمت هذه الرسالة استكمالا لنيل درجة الماجستير في ادارة الاعمال، قسم ادارة الاعمال، كلية التجارة، الدامعة الاسلامية، غزة، 2007.

29) عيادي محمد لمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة – دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية الدورة(مبيعات- مقبوضات)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2018/2017.

30) عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم اداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل الكهربائية(بسكرة)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة20اوت1955، سكيكدة،2007/2006،ص56-57.

31) خضير ضياء زامل ، ادارة مخاطر الائتمان واثرها على المصارف التجارية، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2018.

32) خضراوي نعيمة، ادارة المخاطر البنكية- دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية- حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009/2008.

III. الملتقيات:

33) بن عمارة نوال ، ادارة المخاطر في مصارف المشاركة، مداخلة مقدمة الى الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 20-21 اكتوبر 2009.

34) صديقي مسعود، دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الاداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة مقدمة في الملتقى الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 23 أفريل 2003.

35) صالح مفتاح ، المخاطر الائتمانية(تحليلها-قياسها-ادارتها والحد منها)، مداخلة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الزيتونة، الاردن، يومي 16-17افريل2007.

IV. المجلات والمطويات:

37) معهد الدراسات البنكية، المخاطر البنكية، مجلة اضاءات مالية وبنكية، العدد الرابع، 2009، الكويت،

38) سلوى عبد الجبار عبد القادر، المخاطر الائتمانية وأثرها في القرار الائتماني الصائب، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الاول،2008، ص 345 .

39) مطويات تعريفية بالبنك الوطني الجزائري وجدت على بنك BNA وكالة برج بوعريريج.

40) تقرير سنوي عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

V. المواقع الالكترونية:

41) الموقع الالكتروني الرسمي لبنك التنمية المحلية: www.bdl.net

42) الوقع الإلكتروني الرسمي للبنك الوطني الجزائري: www.bna.dz

قائمة المصادر والمراجع:

I. الكتب:

أولا:اللغة العربية:

1) بوتين محمد ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
2) حماد طارق عبد العال ، ادارة المخاطر، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
3) الحن عبد الفتاح واخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، 2006.
4) حشاد نبيل ، دليلك إلى الرقابة الداخلية والخارجية في المصارف، دار النشر، بيروت – لبنان،2005.
5) سامي ابراهيم السويلم، التحوط في التمويل الاسلامي، الطبعة الاولى، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، 2007.
6) حماد طارق عبد العال ، موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والامريكية والعربية، الجزء 2، الرقابة الداخلية –أدلة الاثبات–الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004.
7) محمود احمد ابراهيم واخرون، انظمة محاسبة التكاليف المحددة، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن،2011.
8) عمر سعيد واخرون ، مبادئ الادارة الحديثة ، مكتبة دار الثقافة، الطبعة 1، عمان،2003.
9) خاف عبد الله، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي، دار الوراق للنشر، عمان، الأردن، دون ذكر سنة النشر.
10) خالد امين عبد الله ، اطار ادارة المخاطرة الائتمانية، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، 2002.
11) الخطيب سمير ، قياس وادارة المخاطر بالبنوك، منشاة المعارف، الاسكندرية، 2005.

ثانيا: اللغة الأجنبية:

12) Remard jean ,théorie et pratique de l’oudit interne ,paris, ED, d’organisation, 2002,p118.

II. المذكرات:

أولا: دكتوراه:

13) بوطورة فضيلة، دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض، دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد والكشف المسبق لمخاطر القوة، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2016/2015.

14) حوري زينب، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية – دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005.

15) محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك– دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلةTOBIN S ، مذكرة مقدمة استكمالا ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه مقدمة الى قسم المصارف، تخصص مصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.

ثانيا: ماجيستير:

16) أبو السعيد يسرى محمد موسى ، العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية – دراسة ميدانية على البنوك العاملة في قطاع غزة– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017.

17) ايمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجا)، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2007.

18) بن شيخ محمد أمين، دور الرقابة المصرفية في تفعيل آداء البنوك التجارية، دراسة ميدانية: بنك الفلاحة والتنمية الريفيّة، وكالة 696 برج بوعريريج، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015.

19) برابح بلال، تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية- دراسة عينة من المراجعين الداخليين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2015/2014.

20) بن عامر نعيمة ، البنوك التجارية وتقييم طلبات الائتمان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية (غير منشورة)، جامعة الجزائر2، 2002/2001، الصحن محمد عبد الفتاح ومحمد السيد، الرقابة و المراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الاسكندرية،2004.

21) بوطورة فضيلة ، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك- دراسة حالة الصندوق للوطني للتعاون الفلاحي، مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع استراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007/2006.

22) وجدان علي أحمد، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين آداء المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2009-2010.

23) الجزائر الخارجي- وكالة قسنطينة 50، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2014.

24) زيد ايمن ، ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل- دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية القرض الشعبي الجزائري والمجموعة العربية المصرفية الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع مالية بنك وتامين، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013/2012.

25) حيدر خالد مسمح ضياء الدين ، قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، قدمت هذه المذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2015.

26) حامد مجيد محمد السامرائي، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية – دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2016

27) محمد ليلى ، ادارة المخاطر المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماجستير، ادارة اعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009.

28) علي ابو كمال ميرفت ، الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية (بازل2)- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، قدمت هذه الرسالة استكمالا لنيل درجة الماجستير في ادارة الاعمال، قسم ادارة الاعمال، كلية التجارة، الدامعة الاسلامية، غزة، 2007.

29) عيادي محمد لمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة – دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية الدورة(مبيعات- مقبوضات)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2018/2017.

30) عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم اداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل الكهربائية(بسكرة)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة20اوت1955، سكيكدة،2007/2006،ص56-57.

31) خضير ضياء زامل ، ادارة مخاطر الائتمان واثرها على المصارف التجارية، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2018.

32) خضراوي نعيمة، ادارة المخاطر البنكية- دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية- حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009/2008.

III. الملتقيات:

33) بن عمارة نوال ، ادارة المخاطر في مصارف المشاركة، مداخلة مقدمة الى الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 20-21 اكتوبر 2009.

34) صديقي مسعود، دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الاداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة مقدمة في الملتقى الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 23 أفريل 2003.

35) صالح مفتاح ، المخاطر الائتمانية(تحليلها-قياسها-ادارتها والحد منها)، مداخلة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الزيتونة، الاردن، يومي 16-17افريل2007.

IV. المجلات والمطويات:

37) معهد الدراسات البنكية، المخاطر البنكية، مجلة اضاءات مالية وبنكية، العدد الرابع، 2009، الكويت،

38) سلوى عبد الجبار عبد القادر، المخاطر الائتمانية وأثرها في القرار الائتماني الصائب، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الاول،2008، ص 345 .

39) مطويات تعريفية بالبنك الوطني الجزائري وجدت على بنك BNA وكالة برج بوعريريج.

40) تقرير سنوي عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

V. المواقع الالكترونية:

41) الموقع الالكتروني الرسمي لبنك التنمية المحلية: www.bdl.net

42) الوقع الإلكتروني الرسمي للبنك الوطني الجزائري: www.bna.dz

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

استمارة بحث لنيل شهادة الماستر في العلوم

الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي .

سيدي (سيدتي) المحترم (ة):

تحية طيبة وبعد :

في إطار إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص – اقتصاد نقدي وبنكي ، تحت عنوان " دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية " ، يرجى من سيادتكم التكرم بملء هذه الاستمارة بكل عناية ودقة، بوضع الإشارة (x) في الخانة التي تتوافق مع رأيكم، ونحيطكم علما بان المعلومات ستعالج بسرية تامة وسيتم استخدامها للغرض العلمي فقط .

شكرا لكم على حسن تعاونكم .

السنة الجامعية2019/2018

أولا: البيانات الشخصية

1- الجنس: ذكر ◯ أنثى ◯

2- العمر: اقل من 30 سنة ◯ من 30-40 سنة ◯ أكثر من 40 سنة ◯

3- المؤهل العلمي: ليسانس ◯ ماجستير ◯ دكتوراه ◯ اخرى ◯

4- سنوات الخبرة: اقل من 5سنوات ◯ من 05-10 سنوات ◯ من 11-15 سنة ◯ أكثر من 15 سنة ◯

ثانيا : مساهمة نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية

المحور الأول: دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض

البيان	غير موافق بشدة	غير موافق	لا أعلم	موافق	موافق بشدة
1- وجود نظام رقابة ائتمانية لمتابعة المشاريع الممولة من قبل البنك من طرف إدارة الائتمان.					
2- متابعة ظروف العميل الممول، والتأكد المستمر لقدرته على السداد بإجراء تحليلات شاملة لأرصدة حساباته في البنك.					
3- متابعة مدى استقراء إدارة الائتمان للمشاكل التي يتعرض لها العميل دوريا تبعا لأوضاعه ، من خلال قاعدة البيانات التوثيقية للبنك .					
4- متابعة تحديث الملفات الائتمانية بشكل يضمن احتوائها كل المعلومات الحديثة والضرورية.					
5- إمكانية الحصول على معلومات مفيدة من الاستخبارات المعلوماتية عن العملاء للتخفيف من المخاطر الائتمانية .					
6- وجود سياسة ائتمانية واضحة ومكتوبة تشمل آليات متابعة القروض الممنوحة.					
7- يتولى نظام الرقابة الداخلية في البنك التأكد من وجود مقياس كمي لمتابعة القروض المتعثرة من قبل ادارة الائتمان.					
8- وجود تقارير دورية عن وضعية القروض الممنوحة وتواريخ استحقاق اقساطها.					

المحور الثاني: دور نظام الرقابة الداخلية في استشعار إشارات الإنذار المبكر لمخاطر الائتمان

البيان	غير موافق بشدة	غير موافق	لا أعلم	موافق	موافق بشدة
1- توجد رقابة على التوسع والانتشار غير المدروس للعميل، مع كثرة التحفظات في تقرير الحسابات.					
2- توجد رقابة على تدني ربحية العميل لعدة فترات والتأخر في دفع الالتزامات للموردين.					
3- توجد رقابة على بيانات العميل المالية لدى البنك خاصة بعد منح القرض					

والتركيز على تدفقاته النقدية وقيمة الضمانة القابلة للتحويل.					
4- توجد رقابة على الطلبات المتكررة للعميل بإعادة الجدولة.					
5- توجد رقابة على التأخر في تحصيل الديون وارتفاع الديون المعدومة.					
6- توجد رقابة على استقلال سقوف القروض للعميل وضعف المدى الذي يتحرك فيه.					

المحور الثالث: دور نظام الرقابة الداخلية في التعرف على مخاطر القروض

البيان	غير موافق بشدة	غير موافق	لا أعلم	موافق	موافق بشدة
1- يقوم البنك بتحديد أنواع المخاطر الائتمانية المحتملة بواسطة دراسات مستمرة عنها.					
2- توجد بيانات تاريخية شاملة يمكن اعتماد البنك عليها في قياس مخاطر الائتمان.					
3- يتم تحديد مخاطر الائتمان على مستوى المحفظة عن طريق فهم التقارير الناتجة من تصنيف الديون وتركز الائتمان.					
4- توجد أنظمة تصنيف لأسباب المخاطر الائتمانية التي تعرض لها البنك في السابق مع العملاء.					
5- يوجد إشراف سليم على أن الوثائق في البنك تمكن نظام إدارة المخاطر من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج تقاريرها عن المخاطر الائتمانية السابقة.					
6- توجد معاملات متبادلة ومشتركة في توصيل المعلومة حول مخاطر الائتمان في الوقت المناسب بين مختلف الإدارات في البنك.					
7- إن تطوير بنى تحتية ونظام لإدخال عملية إدارة المخاطر ضمن ثقافة البنك يضمن قيام جميع الموظفين بالتركيز على تحديد وتوقع المخاطر المحتملة.					
8- يقوم البنك بدراسة حول تحديد وتحليل المخاطر المحتملة الحدوث للخدمات المصرفية الجديدة قبل تفعيلها.					
9- توفر تقارير إدارة المخاطر الدورية المعلومة المعنية عن مراجعة التقنيات المستخدمة لقياس مخاطر الائتمان، وتساعد هذه القاعدة الرقابة الداخلية في أداء مهامها.					

المحور الرابع: دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض

البيان	غير موافق بشدة	غير موافق	لا أعلم	موافق	موافق بشدة
1- يراقب نظام الرقابة الداخلية مدى التزام قسم إدارة المخاطر بالسياسات التي حددها مجلس إدارة البنك في تقرير احتمال حدوث المخاطر الائتمانية.					
2- يحرص نظام الرقابة الداخلية في البنك على المراجعة الدورية لتصنيف					

الائتمان ولتقديرات إدارة المخاطر لحجم تأثير المخاطر الائتمانية المحتملة.					
3- يساعد نظام الرقابة الداخلية البنك بمراقبة مدى اهتمام إدارة الائتمان بمتابعة المقترض لأدراك الدلائل المبكرة لتدهور الائتمان الممنوح، باقتراح بعض الشروط التي من شانها التخفيف من درجة المخاطرة.					
4- يقوم نظام الرقابة الداخلية بإجراء فحص للتقييم الدوري للضمانات المقدمة من طرف العملاء للتأكد من أن هذه الضمانات لازالت مستمرة.					
5- يعمل نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في البنك استنادا على خطط لتقييم المخاطر الائتمانية المحتملة بشكل دوري.					

المحور الخامس: الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض

البيان	غير موافق بشدة	غير موافق	لا أعلم	موافق	موافق بشدة
1- الرقابة الداخلية تشتمل على تقييم وضع القروض الممنوحة وحركتها وأرصدتها وتحديث المعلومات الائتمانية عن المقترض بهدف تحديد درجة سلامة القروض الممنوحة.					
2- تلتزم إدارة البنك بربط الرقابة الداخلية بإدارة المخاطر كونها أداة لتوقع المشاكل المحتملة والعمل بفعالية على تجنبها.					
3- التدقيق الداخلي كعملية منتظمة تحدد أماكن التعرض للمخاطر ومنع حصولها من خلال إدارة المخاطر التي هي عملية مستمرة بتقييم دوري متواصل.					
4- يرسم البنك الاستراتيجيات العامة لإدارة المخاطر ثم يعمل على تطوير أنظمة الرقابة الداخلية التي ستعمل على تجنيبه تلك المخاطر بطريقة ذات تكلفة فعالة بموازنة الفوائد المتوقعة من جراء تخفيض المخاطر بتكلفة ضبطها.					
5- نجاح الرقابة الداخلية في الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض يؤكد على الانتقال من المنظور التقليدي في مجال إدارة مخاطر الائتمان إلى أدوات أكثر تقدما تمكن البنوك من إدارة أصولها بشكل أفضل والمحافظة على نوعية وتركيبة محافظ الائتمان لديها.					

الملحق 2

Tests non paramétriques

est de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		item21	item22	item23	item24
N		35	35	35	35
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	2,03	2,43	1,94	1,77
	Ecart-type	1,150	1,008	,684	,646
Différences les plus extrêmes	Absolue	,243	,322	,381	,295
	Positive	,243	,322	,381	,247
	Négative	-,186	-,221	-,333	-,295
Z de Kolmogorov-Smirnov		1,438	1,903	2,254	1,748
Signification asymptotique (bilatérale)		,032	,001	,000	,004

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		item25	item26
N		35	35
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	1,63	2,06
	Ecart-type	,646	,725
Différences les plus extrêmes	Absolue	,292	,360
	Positive	,292	,360
	Négative	-,260	-,297
Z de Kolmogorov-Smirnov		1,728	2,130
Signification asymptotique (bilatérale)		,005	,000

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		item31	item32	item33	item34
N		35	35	35	35
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	2,26	2,46	2,29	2,40
	Ecart-type	1,039	,817	,789	,946
Différences les plus extrêmes	Absolue	,198	,398	,270	,235
	Positive	,198	,398	,270	,235
	Négative	-,163	-,259	-,216	-,166
Z de Kolmogorov-Smirnov		1,170	2,354	1,597	1,392
Signification asymptotique (bilatérale)		,029	,000	,012	,041

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		item35	item36	item37
N		35	35	35
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	2,17	2,34	2,66
	Ecart-type	,785	1,187	1,136
Différences les plus extrêmes	Absolue	,358	,242	,204
	Positive	,358	,242	,204
	Négative	-,271	-,147	-,167
Z de Kolmogorov-Smirnov		2,117	1,433	1,208
Signification asymptotique (bilatérale)		,000	,033	,008

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		item38	item39
N		35	35
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	2,31	2,20
	Ecart-type	1,183	,868
Différences les plus extrêmes	Absolue	,210	,277
	Positive	,210	,277
	Négative	-,152	-,209
Z de Kolmogorov-Smirnov		1,240	1,638
Signification asymptotique (bilatérale)		,002	,009

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		item41	item42	item43
N		35	35	35
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	2,00	2,20	2,11
	Ecart-type	,939	,901	,932
Différences les plus extrêmes	Absolue	,243	,302	,292
	Positive	,243	,302	,292
	Négative	-,157	-,212	-,194
Z de Kolmogorov-Smirnov		1,437	1,787	1,725
Signification asymptotique (bilatérale)		,032	,003	,005

		item44	item45
N		35	35
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	1,89	2,14
	Ecart-type	,631	,845
Différences les plus extrêmes	Absolue	,343	,424
	Positive	,342	,424
	Négative	-,343	-,319
Z de Kolmogorov-Smirnov		2,031	2,510
Signification asymptotique (bilatérale)		,001	,000

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		item51	item52	item53
N		35	35	35
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	1,97	2,37	2,31
	Ecart-type	,785	1,003	,932
Différences les plus extrêmes	Absolue	,314	,192	,232
	Positive	,314	,187	,232
	Négative	-,257	-,192	-,169
Z de Kolmogorov-Smirnov		1,858	1,135	1,373
Signification asymptotique (bilatérale)		,002	,042	,046

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		item54	item55
N		35	35
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	2,23	1,74
	Ecart-type	1,003	,980
Différences les plus extrêmes	Absolue	,304	,282
	Positive	,304	,282
	Négative	-,181	-,224
Z de Kolmogorov-Smirnov		1,801	1,670
Signification asymptotique (bilatérale)		,003	,008

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية ودورها في السيطرة على المخاطر الائتمانية، وبيان مدى مساهمتها في تحقيق السلامة المصرفية، ولقد تم استخدام الاستبانة لاستطلاع آراء عينة الدراسة موجه للوكالات البنكية محل الدراسة و إدخال البيانات و تشغيلها و معالجتها آليا و استخدام نماذج إحصائية لاختبار الفرضية وإثباتها، و قد أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية و المخاطر الائتمانية في الوكالات البنكية محل الدراسة، ومن أهم النتائج المتوصل إليها هو أن نظام الرقابة الداخلية لابد منه من أجل الكشف المسبق للمخاطر الائتمانية والحد منها، كما أثبتت الدراسة أن البنوك تستعملها من أجل تقييم أدائها و تحقيق أهداف البنك، و الحاجة إلى نظام فعَّال يواكب التطورات في بيئة تكنولوجيا المعلومات و بالشكل الذي يسهل إمكانية تكاملها مع الأنظمة المعلوماتية المالية و الإدارية، كما يتطلب البحث باستمرار في إمكانية تحديثها و تطويرها لتحقيق أهدافها و تحقيق أقصى ما يمكن من الكفاءة و الفعالية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة، نظام الرقابة الداخلية، الفعالية، البنوك التجارية.

Summary:

This study aims to clarify the effectiveness of the internal control system in commercial banks and their role in controlling credit risk, and to show the extent of their contribution to the achievement of banking safety. The use of statistical models to test and prove the hypothesis, and the study showed a statistically significant relationship between the internal control system and credit risk in the banking agencies under study, and the most important results is that the internal control system is necessary The study proved that banks use them to assess their performance and achieve the bank's objectives, and the need for an effective system to keep pace with developments in the IT environment and in a manner that facilitates the possibility of integration with financial and administrative information systems, as Continuously researching the possibility of updating and developing them to achieve their goals and achieve maximum efficiency and economic efficiency.

Key words: oversight, internal control system, effectiveness, commercial banks.